قياس الفقر
في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
2015

"تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية"

COMCEC

SESRIC

قياس الفقر في

البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية

تم تمويل هذا التقرير من قبل الكومسيك في إطار مشروع # 028-سيسريك-2013 بعنوان "تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الفقر."

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

ركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة/سيسريك)

© 2015 مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

العنوان Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف +90-312-468 6172

الموقع الإلكتروني www.sesric.org

البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بتصفح، نسخ، نقل وطبع مواده، على أن لا يتم استخدام هذه المواد في أي ظرف، لأغراض تجارية. للحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب مع تقديم المعلومات الكاملة إلى دائرة النشر للمركز.

ينبغي إرسال جميع الاستفسارات حول الحقوق والإذن إلى دائرة النشر بمركز أنقرة بواسطة العنوان الوارد أعلاه.

إخلاء المسؤولية: أية آراء أو وجهات نظر واردة في هذا التقرير هي آراء للكاتب فقط، و لا تعكس آراء مكتب تنسيق الكومسيك.

ISBN: 978-975-6427-36-1

تصميم الغلاف من طرف دائرة النشر، مركز أنقرة.

يعبر مركز أنقرة عن عميق تقديره إلى وزارة التغذية والزراعة والثروة الحيوانية في الجمهورية التركية لتقديمها التسهيلات المطبعية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بدائرة البحوث، مركز أنقرة عبر البريد الإلكتروني التالي: research@sesric.org

جدول المحتويات

المختصرات **4**

شكر وتقدير **5**

تمهيد **6**

الجزء الأول: فهم الفقر **8**

1.1. المفاهيم الأساسية، والتعاريف والمناهج 8

2.1. مقاييس الفقر وعدم المساواة 11

3.1. محددات الفقر 17

الجزء الثاني: حالة الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي **21**

1.2. ملامح الفقر 21

2.2. محددات الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 26

الجزء الثالث: تحسين القدرات لقياس الفقر **41**

1.3. الوضع الحالي في جمع البيانات ومقارنتها ونشرها 42

2.3. مناهج تقييم الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 43

3.3. السعة الحالية لمكاتب الإحصاء الوطنية 50

4.3. متطلبات تعزيز القدرات الوطنية في إحصاءات الفقر 52

الجزء الرابع: سبل المضي قدما **57**

1.4. الخطط المستقبلية وبرامج الحد من الفقر 57

2.4. ملاحظات ختامية 58

3.4. توصيات سياسية 59

الملحقات **62**

المراجع **84**

المختصرات

ADB	:	البنك الإفريقي للتنمية
ANCC	:	تغطية العناية ما قبل الولادة
AROPE	:	مؤشر التعرض لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعى
COMCEC	:	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
DRC	:	المجلس الدانمركي للاجئين
EAP	:	شرق آسيا والمحيط الهادئ
ECA	:	أوروبا وآسيا الوسطى
EGM	:	اجتماع فريق الخبراء
FAO	:	منظمة الأغذية والزراعة
GDI	:	مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس
GDP	:	الناتج المحلي الإجمالي
GHI	:	مؤشر الجوع العالمي
GPI	:	مؤشر أداء الحوكمة
HDI	:	مؤشر التنمية البشرية
HPI	:	مؤشر الفقر البشري
ICCIA	:	الغرفة الإسلامية للتجارة، الصناعة والزراعة
IDB	:	البنك الإسلامي للتنمية
IEO	:	عدم المساواة في الفرص الاقتصادية
IMF	:	صندوق النقد الدولى
IMR	:	معدل وفيات الرضع
ISESCO	:	المنظمة الإسلامية للتربية، العلوم والثقافة
ISFD	:	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
LAC	:	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي
LEB	:	العمر المتوقع عند الولادة
LIFDCs	:	البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائى
MDG	:	الأهداف الإنمائية للألفية
MENA	:	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MNCH	:	صحة الأم والمولود الجديد والطفل
MPI	:	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد
MPPN	:	شبكة أقران الفقر متعدد الأبعاد
NER	:	صافي معدل الملتحقين بالمدارس
NGO	:	منظمة غير حكومية
NSO	:	المكتب الوطني للإحصاء
ODA	:	المساعدة الإنمائية الرسمية
OIC	:	منظمة التعاون الإسلامى
OPHI	:	أكسفورد للتنمية البشرية ومبادرة الفقر
PRSP	:	ورقة استراتيجية للحد من الفقر
SA	:	جنوب آسيا
SDG	:	الأهداف الإنمائية المستدامة
SSA	:	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
U5MR	:	معدل وفيات تحت خمس سنوات
UNDP	:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNSD	:	شعبة الإحصاءات فى الأمم المتحدة
USD	:	دولار أمريكى
WDI	:	مؤشرات التنمية العالمية
WEO	:	آفاق الاقتصاد العالمي
WHO	:	منظمة الصحة العالمية

شكر وتقدير

هذا التقرير هو نتاج مشروع مركز أنقرة–028 بعنوان "تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) في إحصاءات الفقر" بدعم من برنامج إدارة دورة المشروع (PCM) للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك). ويهدف المشروع إلى تقديم لمحة عامة عن حالة الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأسبابه وعواقبه، وبناء القدرات الإحصائية الوطنية في مجال الفقر، وبالتالي، المساهمة بشكل عام في نظم الإحصاء الوطنية (NSSs) للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما يقدم التقرير توصيات فعالة في مجال التخفيف من حدة الفقر ويرصد حالة الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد نفذ المشروع وتم تنسيقه من قبل مركز أنقرة. فقد أعد التقرير كل من زهرة زمرد سلجوق ومظهر حسين، كبار الباحثين، والدكتورة نيلوفر أوبا، باحثة في مركز أنقرة. قدمت المساعدة الفنية من قبل الباحثين الآتيين من مركز أنقرة: دافلاون إبشنازاروف، عبد الحميد اوزتورك، سمية كاراتاي وسيد طاهر محمود. كما قام بتنسيق المشروع كل من نبيل دبور، مدير دائرة البحوث الاقتصادية والاجتماعية وحسين هاكان إريتلي، مدير دائرة الإحصاءات والمعلومات في مركز أنقرة. كما أشرف الأستاذ صافاش ألباي، على التنفيذ الشامل للمشروع وقدم ملاحظاته التحريرية للتقرير.

كما يتوجه فريق البحث في مركز أنقرة بالشكر والتقدير لمكاتب الإحصاء الوطنية الأربعين للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تعاونهم القيم فيما يخص تقاسم المعلومات حول منهجياتهم المستخدمة لقياس الفقر من خلال الاستبيان بشأن القدرات الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء، الذي تم تصميمه وتعميمه من قبل مركز أنقرة خلال إعداد هذا التقرير.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استفاد فريق البحث إلى حد كبير من المساهمات القيمة للمشاركين في الاجتماع الأول لفريق الخبراء (EGM1) الذي عقد في 7–8 أغسطس 2014 في أنقرة، الاجتماع الثاني لفريق الخبراء (EGM2) الذي عقد في الفترة 19–20 نوفمبر 2014 في أنقرة. ويود الفريق أن يتوجه بالشكر لجميع المشاركين[1] في هذه الاجتماعات على تعليقاتهم المميزة ووجهات النظر حول تقرير المشروع فضلا عن التوصيات القيمة، وهم: ياشار باشا (*أذربيجان*)، حميد باغيروف (*أذربيجان*)، ميزانور الرحمن خوندكر (*بنغلاديش*)، أحمد مالام (*الكاميرون*)، علي عثمان خاصم (*تشاد*)، سماسي داودا (*ساحل العاج*)، سيكو تيدياني كوناتي (*جيبوتي*)، سهير متولي أحمد (*مصر*)، لمين دبا (*غامبيا*)، وينادين إيماوان (*إندونيسيا*)، كريم (*إندونيسيا*)، رؤوف الخطيب (*العراق*)، رافي الكوداه (*الأردن*)، كولميرا كارولوفا (*كازاخستان*)، عواطف السليم (*الكويت*)، أمل حامد الرفاعي (*الكويت*)، أزهري رسلان (*ماليزيا*)، ديدي الياس (*موريتانيا*)، عثمان ميمونة علي بوالحسن (*النيجر*)، الرحمن بوصاري (*نيجيريا*)، ربيعة أوان (*باكستان*)، قيس حسيبة (*فلسطين*)، عبد المحسن بن سعد النصار (*السعودية*)، ضيوف مكومبا (*السنغال*)، سمية خالد الخير عمر (*السودان*)، هيلاولا بيكوفة (*طاجيكستان*)، درة ظريف (*تونس*)، محمد سردار كبوكشوغلو (*تركيا*)، باريز أوشار (*تركيا*)، محمد علي كرداغ (*تركيا*)، ياقوت يلماز (*تركيا*) ، كانر إسينيال (*تركيا*)، جيمس موونج (*أوغندا*)، ياسين صادق مايانجا (*أوغندا*)، طارق يحيى الكبسي (*اليمن*)، خالد طه المدني (*اليمن*)، أيكوت يلماز (*الكومسيك*)، هاند حاجي محمود اوغلو (*الكومسيك*)، سيرما شكر (*الكومسيك*)، طرفة آل الفضلي (*DRC*)، ملاك شكمك (FAO)، موسى جكا إبراهيم (ISFD)، سومان سيث (*OPHI*) وايلينا دانيلوفا كروس (*UNDP*).
ونأمل أن يسهم هذا التقرير إسهاما كبيرا في عملية تعزيز البرامج الوطنية والإقليمية والدولية لبناء القدرات الإحصائية من أجل تعزيز قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جمع وتحليل بيانات كافية وعالية الجودة حول الفقر، والتي هي عنصر أساسي لفعالية برامج التخفيف من حدة الفقر.

[1] ترد قائمة مفصلة للمشاركين في الجدول 14.أ من الملحقات.

تمهيد

الفقر هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتخطى الجوانب النقدية، يرتبط مع الاقتصادات الفقيرة، ضعف الموارد البشرية، ضعف تقديم الخدمات الاجتماعية والسياسات الضعيفة التي تعنى بمعالجة التحديات التي تواجه التنمية البشرية، الاجتماعية والاقتصادية. وينشأ الفقر أيضا عندما يفتقر الناس للوصول إلى المرافق المدنية الكافية مثل خدمات التعليم والصحة. لذلك، فإن وضع السياسات، محدداتها وتدابيرها اللازمة للقضاء على الفقر من شأنها، بحكم التعريف، أن تختلف من بلد إلى آخر.

فعلى مدى العقدين الماضيين، شهد العالم انخفاضا كبيرا في الفقر حيث انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.25 دولار في اليوم الواحد) من 1829 مليون في 1990 إلى 964 مليون في عام 2011، الموافق بانخفاض قدره 47٪. وخلال الفترة نفسها، حققت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا مكاسب كبيرة في كفاحها ضد الفقر، حيث انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون عند 1.25 دولار يوميا من 396 مليون في 1990 إلى 322 مليون في عام 2011. ونتيجة لذلك، سجلت نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 22.3٪ في عام 2011 مقارنة مع 41.1٪ في عام 1990.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فحاليا، يعيش أكثر من 1.6 مليار شخص في العالم تحت فقر متعدد الأبعاد، والموافق ل 30٪ من إجمالي سكان العالم. وظل انتشار الفقر متعدد الأبعاد مرتفعا نسبيا في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 35٪ من مجموع سكانها و الذين يعيشون تحت فقر متعدد الأبعاد في عام 2014. ويعتبر ما مجموعه 465 مليون شخص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فقراء تحت الفقر متعدد الأبعاد، وهو ما يمثل 29٪ من الإجمالي العالمي للفقراء تحت الفقر متعدد الأبعاد في عام 2014.

بقي التقدم في القضاء على الفقر متفاوتا إلى حد بعيد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وظل انتشار الفقر، سواء من الناحية النقدية وتعدد الأبعاد، مرتفعا جدا وخصوصا في دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل تحت المتوسط والمنخفض التي تقع في مناطق جنوب صحراء أفريقيا وجنوب آسيا. القضاء على الفقر هو مهمة معقدة بسبب تعدد أوجه الفقر. ومثل الكثير من نظيراتها النامية، تواجه الحكومات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عددا لا يحصى من القضايا والتحديات في كفاحها ضد الفقر بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية، توافر الموارد المالية، القدرة المؤسسية والإرادة السياسية.

ويستلزم هذا الوضع مزيدا من الالتزام والجهود لبذلها من قبل الحكومات للنظر في هذه القضية الهامة وإدراجها على مستوى أعلى في جداول أعمالها للتنمية الوطنية. وهناك أيضا حاجة ملحة لتقوية وتعزيز التعاون والتنسيق في مختلف القضايا المتعلقة بالفقر على مستوى الصعيدين الإقليمي والدولي. وإذا كانت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تود الحد من الفقر أو لتقييم أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، فهي بحاجة إلى معرفة الكثير عن فقرائها. ومن المهم أن تعرف من هم الفقراء؛ أين يعيشون؛ ما هي الأصول التي لديهم؟ ما هي وضعية تعليمهم وصحتهم وسكنهم و ما هي الفرص الاقتصادية المتاحة لهم. كما ليس من الممكن أن نتخيل تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة في هذه البلدان دون زيادة كبيرة في مستوى معيشة أفقر شرائح السكان من حيث الاستهلاك، الصحة، السكن، والتعليم. وبالتالي، يجب أن يكون الاستثمار في الأشخاص أولوية قصوى لهذه البلدان طالما أن قيود رأس المال البشري تكبح النمو أو تجعل الأشخاص في فقر مدقع.

وبالتالي، فإن مصدر القلق الرئيسي هو توافر إحصاءات ذات نوعية جيدة، فمن دون معلومات وبيانات كافية عن الفقراء، لا يمكن القيام بالسياسات و البرامج مع استراتيجيات إشراك فعالة للفقراء و لا برصدها. وفي هذا السياق، في الآونة الأخيرة كان هناك اهتمام متزايد حول قياس الفقر المتعددة الأبعاد، الأمر الذي يتطلب كمية كبيرة من البيانات على مختلف المجالات والأنشطة ذات الصلة. ويستدعي هذا الوضع الحاجة إلى تحليل معمق لحالة الفقر، أسبابه وعواقبه فضلا عن إجراء تقييم دقيق للقدرات الإحصائية والاحتياجات للقياس الصحيح للفقر.

وعلى هذه الخلفية، يقدم التقرير في الجزء الأول تحليلا موجزا لمختلف الجهود المبذولة حتى الآن لقياس حجم الفقر في العالم وخاصة من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف لهذه التدابير. وفي الجزء الثاني، يقدم التقرير تحليلا مفصلا لانتشار الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سواء على السياقات النقدية أو تعدد الأبعاد. وهو يسلط الضوء على الأسباب الرئيسية والعواقب الاجتماعية والاقتصادية للفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التحديات والعقبات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في كفاحها ضد الفقر.

ويركز الجزء الثالث بشكل رئيسي على الممارسات الإحصائية والاحتياجات ونقاط القوة الحالية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تقييم الفقر. وفي هذا الصدد، فقد كان تحديد القضايا الرئيسية لقياس الفقر على أساس الإجابات التي قدمتها مكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الاستبيان الذي أعده مركز أنقرة لهذا الغرض. وفي الجزء الرابع، يتم عرض خطط واستراتيجيات الدول الأعضاء لرسم خارطة طريق للمستقبل. ويختتم التقرير بتوصيات بشأن السياسات التي تهدف إلى تعزيز نظم الإحصاء الوطنية (NSSs) للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال إحصاءات الفقر، وبالتالي تعزيز البرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر.

أهنئ بشدة فريق المشروع على النجاح في إنجاز هذا التقرير الشامل عن الفقر وأود أن أشكر البروفيسور سافاش ألباي، المدير العام السابق لمركز أنقرة لتعليقاته القيمة على التقرير. كما أود أن أعرب عن تقديري للدكتور متين ايكار، المدير العام لمكتب تنسيق الكومسيك، على الدعم المالي الممنوح من خلال آلية الكومسيك PCM لتنفيذ هذا المشروع الهام.

السفير موسى كولاكليكايا
المدير العام
سيسريك – مركز أنقرة

1 أولا: فهم الفقر

إن الرأي السائد اليوم هو أن الفقر لا يمكن قياسه فقط من الناحية النقدية. وفي الواقع، فالفقر هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تنشأ من تفاعل العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفاقم العوز الذي يواجه الفقراء. وفي كثير من الحالات، تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للفقر التزاما طويل الأمد من أجل تحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعانون أشكال الحرمان المتنوعة. وعلى مر السنين، أصبح القضاء على الفقر يثير قلقا دوليا وخاصة منذ بدء الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000. مع ذلك، على الرغم من الجهود المستمرة على كل المستويات، لا يزال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون في ظروف غير مرضية. ولذلك، فليس من المستغرب أن نلاحظ أن مشكلة الفقر لا تزال في قلب جدول الأعمال العالمي للتنمية، حيث وضعت المناقشات المكثفة بشأن الأهداف الإنمائية بعد عام 2015 كما قام البنك الدولي بوضع هدف جديد للقضاء على الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2030.

وعلى الرغم من وجود اتفاق على مستوى العالم للقضاء على الفقر لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، فإنه لا يوجد إجماع دولي على تعريف الفقر وقياسه. وفي هذا السياق، يقدم هذا القسم وصفا موجزا للتعريفات ونهج القياس المتعلقة بالفقر. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الجهود الدولية تركزت على القضاء على الفقر المقاس من حيث القيمة النقدية، غير أنه ينبغي تبني موقف أكثر شمولا للقضاء على الفقر من أجل معالجة الجوانب المتعددة الأبعاد للحرمان.

1.1 المفاهيم الأساسية والتعاريف والمناهج

طور الخبراء والأكاديميون العديد من المفاهيم والمصطلحات التي يشيع استخدامها في الأدب لشرح الجوانب المختلفة لرفاهية الإنسان. ولشرح أفضل للمجموعة المتنوعة من الأفكار والمفاهيم، سيراجع هذا القسم الفرعي بعض المصطلحات الأكثر شيوعا وسيوفر مناقشة موجزة عن كل منها. سوف يشمل أيضا الفقر ومستوى المعيشة والرفاه، عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. وسوف يركز الجزء الفرعي التالي على مقاييس الفقر وعدم المساواة التي يشيع استخدامها في الأدب. وسوف توفر مناقشات على كل من القياسات التقليدية للفقر فضلا عن قياسات موضوعة وبديلة تهدف إلى قياس جوانب مختلفة من الفقر متجاوزة القياسات النقدية.

1.1.1 الفقر

الفقر ليس مفهوما ذو تعريف ذاتي. فهناك مجموعة واسعة من التصورات حول طبيعة الفقر واعتمادا على وجهة النظر المعتمدة، يمكن أن تنفذ تحليلات مختلفة وتوضع استراتيجيات للقضاء على الفقر. وسيكون من العدل أن تصنف هذه التصورات المختلفة حول الفقر في إطار تدابير موضوعية وذاتية. تستخدم الدراسات عن الفقر في الفئة الأولى معلومات تم جمعها من خلال متغيرات ذات درجة عالية من الموضوعية. المتغيرات الأكثر استخداما هي دخل الأسرة ونفقاتها. من خلال

تطبيق تركيز موضوعي، يمكن إجراء تصنيف آخر يعتمد على أرقام مطلقة ونسبية. ويشير الفقر المطلق إلى عتبة الدخل الدنيا التي لا يمكن للأفراد تحتها تلبية احتياجاتهم الأساسية و التي تعتبر حيوية من أجل البقاء. ووفقا للبنك الدولي، يعرف الفقر المطلق كحالة يكون فيها كسب أسرة أقل من 1.25 دولار يوميا (USD لعام 2005) للشخص الواحد (رافاليون و أل. 2008). ومن الناحية النسبية، يقاس الفقر كنسبة مئوية من السكان ذوي دخل أقل من بعض النسب الثابتة من الدخل المتوسط. وتقارن الشرائح الأدنى من السكان مع الشرائح العليا. فعلى سبيل المثال، تستخدم يوروستات مقياس الفقر النسبي على أساس "المسافة الاقتصادية" والذي يتطابق مع مستوى الدخل الذي وضع في 60٪ من متوسط دخل الأسرة.

في التحليل على الفقر الذاتي، فالمصدر الرئيسي للمعلومات هو رأي الأفراد أو الأسر. وبتعبير أدق، فإن هذا النهج يستخدم الآراء الذاتية للأسر عن وضعهم المالي بدلا من التركيز الموضوعي الذي يستخدم متغيرات يمكن ملاحظتها وقياسها. وهناك مفهوم آخر يسمى الفقر الشديد الذي يرتبط بالحرمان أو عدم الحصول على بعض السلع والخدمات التي تعتبر أساسية لأي شخص. وفي هذا السياق، يتم قياس الفقر مع المتغيرات غير النقدية ومؤشرات الحرمان. وعلاوة على ذلك، وعلى مدى العقود الماضية، تم توسيع تعريف الفقر متجاوزا المؤشرات الاقتصادية (الدخل) لتشمل المؤشرات الاجتماعية والثقافية مثل التعليم والصحة باعتبارها أفضل انعكاس لرفاه الأشخاص (كوبيناه & أل. 2013).

2.1.1 مستوى المعيشة والرفاه

مستوى المعيشة والرفاهية مفهومين هامين يتم استخدامهما بشكل متكرر في الأدب الاجتماعي والاقتصادي لفهم أو تفسير حالة رفاهية الإنسان. ويشير مستوى المعيشة إلى مستوى الثروة والراحة، السلع المادية والضروريات المتاحة لفئة اجتماعية اقتصادية معينة في منطقة جغرافية معينة. وفي هذا الصدد، يشمل مستوى المعيشة مجموعة واسعة من العوامل بما في ذلك الدخل، وتفاوت الطبقات، معدل الفقر، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ومتوسط العمر المتوقع.

وفي الأدب، يتم تحديد خط الفقر من حيث مستوى المعيشة. وبتعبير أدق، تمثل خطوط الفقر القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي تعتبر ضرورية لتحقيق الاحتياجات الأساسية للأسر. وهناك عدة طرق لتشكيل خطوط الفقر، فتكلفة الاحتياجات الأساسية (CBN) هي واحدة من هذه الطرق المختلفة، حيث يتم تشكيل خط الفقر الكلي كمجموع من خط الفقر الغذائي وغير الغذائي. ففي الأول، تقدر تكلفة الحصول على ما يكفي من الغذاء لتغذية كافية، ثم تضاف تكلفة الضروريات الأخرى مثل الملابس والمأوى. وعلاوة على ذلك، يقيس نهج الحاجات الأساسية غير المشبعة (UBN) أو الاحتياجات الأساسية الدنيا (MBN) الفقر من حيث حصول الأشخاص على الاحتياجات الأساسية. ويمثل الإسكان، الخدمات الأساسية، مستويات التعليم والرعاية الصحية أربعة معايير رئيسية تستخدم من أجل تقدير الحاجات الأساسية غير المشبعة لأسرة ما.

من ناحية أخرى، فالرعاية الاجتماعية هو مفهوم أضيق من مستوى المعيشة. وبتعبير أدق، يشير اقتصاد الرفاه إلى مستوى من الرخاء إما لفرد أو لمجموعة من الأشخاص. وفي هذا السياق، يتم تعريف حالة الرفاه كمفهوم للحكومة تلعب فيه الدولة دورا رئيسيا في حماية الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها في أربعة مجالات مثل الإعانات النقدية؛ الرعاية الصحية؛ التعليم؛ الغذاء والسكن وغيرها من الخدمات (Barr, 2004). ووفقا لهذا التعريف، ينبغي لحالة الرفاه دعم مستوى المعيشة ومنع السلوك المساهم في المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار. وفيما يتعلق باقتصاد الرفاه، وضع أمارتيا سين نهج القدرة في الثمانينات. المساهمة الرئيسية لسين (1990) هي أن حرية الناس أمر ضروري من أجل الاختيار بين طرق مختلفة للحياة

التي يستطيعون تقييمها. وفي مثل هذا الوضع، يسلط سين الضوء على أنه ينبغي أن ينظر للفقر على أنه حرمان من القدرات الأساسية وأنه لا ينبغي أن يكون فقر الدخل وحده قيمة جوهرية لاقتصاديات التنمية.

3.1.1 عدم المساواة

عدم المساواة هو مفهوم أوسع من الفقر، حيث يتم تعريفه حول جميع السكان وليس فقط لشريحة معينة من السكان الذين يعيشون تحت عتبة دخل دنيا معينة. وفي هذا الصدد، فعدم المساواة هي الحالة التي يتم فيها توزيع الأصول، الثروة أو الدخل بطرقة غير متكافئة بين الأفراد في مجموعة، بين مجموعات في السكان، أو بين البلدان. وتختلف عدم المساواة الاقتصادية بين المجتمعات، الفترات التاريخية، الهياكل والنظم الاقتصادية. وهناك مؤشرات مختلفة لقياس عدم المساواة الاقتصادية، إلا أن معامل جيني يستخدم على نطاق واسع، راجع القسم 2.1. و تظهر مراجعة أدبية أن الآراء تختلف حول أهمية مفهوم عدم المساواة وآثاره. فعلى سبيل المثال، تفترض فرضية كوزنتس (1955) أن النمو في نصيب الفرد من الدخل يأتي في البداية بتكلفة مستوى أعلى من عدم المساواة، ولكن في النهاية يسقط عدم المساواة مع النمو.

4.1.1 الاستبعاد الاجتماعي

يستخدم الاستبعاد الاجتماعي في أدبيات التنمية الاجتماعية كإطار لتصور الحرمان البشري. ويجسد هذا المفهوم الطبيعة الديناميكية للحرمان بأبعاد مترابطة مختلفة. وفي هذا السياق، يخلق إقصاء الدخل أشكال مختلفة للإقصاء مثل محدودية فرص الحصول على الخدمات بما فيها الرعاية الصحية والتعليم. ومع ذلك، عدم كفاية الدخل ليس هو العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤثر على الحصول على الخدمات. فقد تؤدي السياسات العامة غير المنصفة للإقصاء من الخدمات. فعلى سبيل المثال، تغطي المعاشات التقاعدية العامة أو الرعاية الصحية في بعض البلدان موظفي القطاع العام فقط مستثنية غالبية العاملين في القطاع غير الرسمي.

وتم وضع تدابير مختلفة في الأدب لتعكس الأبعاد المختلفة للإقصاء الاجتماعي. ويعرف مؤشر (AROPE) "تحت خطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي" نصيب الأشخاص الذين هم عرضة لخطر الفقر أو لحرمان مادي خطير أو يعيشون في أسر مع كثافة عمل جد منخفضة. فالأشخاص المعرضين لخطر الفقر لديهم دخل متعادل متاح دون عتبة خطر الفقر، يحدد من قبل الاتحاد الأوروبي في 60٪ من المتوسط الوطني لتعادل الدخل المتاح بعد التحويلات الاجتماعية. وتعادل الدخل المتاح هو الدخل الكلي للأسرة، بعد خصم الضرائب وغيرها من الخصومات، مقسوما على عدد أفراد الأسرة البالغين محولا إلى تعادل الكبار. وتعادل أفراد الأسرة أو جعلهم متعادلين من خلال ترجيح كل منهم حسب أعمارهم.

وإلى جانب ذلك، اقترح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي للتنمية البشرية حول الاستبعاد الاجتماعي في عام 2011 مؤشر الاستبعاد الاجتماعي متعدد الأبعاد، الذي يقيس وضع الأشخاص والأسر على ثلاثة أبعاد: الاستبعاد الاقتصادي، الاستبعاد من الخدمات الاجتماعية والاستبعاد من المشاركة المدنية. ويستخدم مؤشر الاستبعاد الاجتماعي أربعة وعشرين مؤشرا –ثمانية لكل بعد– يقيس مستوى الاستبعاد في أسواق العمل و أنظمة التعليم والصحة، فضلا عن الشبكات المدنية والاجتماعية. ويعرف الفرد بأنه مستبعد اجتماعيا إذا كان هو أو هي محروما من تسعة مؤشرات على الأقل. وبما أن البعد يحتوي على مؤشرات ثمانية فقط، فإن الشخص يعتبر مستبعدا اجتماعيا إذا حرم من بعدين على الأقل.

2.1 مقاييس الفقر وعدم المساواة

القياس الموثوق للفقر وعدم المساواة هو ضروري لجدول الأعمال السياسي والاقتصادي في جميع البلدان دون استثناء. وينبغي أن تعطى صورة واضحة عن الوضع من أجل جعل صناع القرارات قادرين على تحديد المجالات الحرجة من أجل التدخل. ومن المهم أن تكون هذه القياسات قوية من الناحية التقنية وسلسة للقضايا العملية وموجهة للسياسات في نفس الوقت. ومع ذلك، ليس هناك مقياس مقبول عالميا للفقر وعدم المساواة. في هذا الإطار، يستعرض هذا القسم الفرعي مقاييس الفقر وعدم المساواة الأكثر شيوعا بهدف فهم مزاياها وعيوبها.

1.2.1 المقاييس التقليدية للفقر وعدم المساواة

تستخدم بعض مقاييس الفقر وعدم المساواة في الأدبيات أكثر بكثير بالمقارنة مع مقاييس أخرى. ومع ذلك، كل المقاييس لديها نقاط القوة والضعف الخاصة بها والتي هي مستمدة إلى حد كبير من نوعية المتغيرات المختلفة التي يتم استخدامها في وضع هذه المقاييس. وترد المناقشة العامة لهذه المقاييس أدناه.

i. مؤشر تعداد الرؤوس

مؤشر تعداد الرؤوس هو الأسلوب الأكثر شيوعا لتقدير انتشار الفقر. يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعتبرون فقراء. فهذا المؤشر هو بسيط لإنجازه وسهل الفهم. ومع ذلك، فهذا المؤشر هو غير حساس للاختلافات الموجودة في عمق الفقر. وبدقة أكثر، فإنه يفشل في التقاط المدى الذي يسقط فيه دخل الفرد (أو الإنفاق) تحت خط الفقر.

ii. مؤشر فجوة الفقر

يقيس مؤشر فجوة الفقر عمق الفقر الذي يحدد إلى أي مدى، في المتوسط، تقع فيه الأسر/الأفراد تحت خط الفقر. ويظهر هذا المؤشر كم من المال يجب أن يتم تحويله إلى الفقراء من أجل انتشالهم من الفقر. وبدقة أكثر، يقدم هذا المؤشر الحد الأدنى لتكاليف القضاء على الفقر بالتحويلات النقدية. ومع ذلك، فإن مؤشر فجوة الفقر لا يأخذ في الاعتبار الاختلافات في شدة الفقر بين الفقراء، وبالتالي يميل إلى تجاهل عدم المساواة بين الفقراء. فمؤشر فجوة الفقر قد يكمل مؤشر تعداد الرؤوس، ولكنه قد لا يكون كافيا لكي يعكس بشكل كامل انتشار الفقر في البلد.

iii. مؤشر مربع فجوة الفقر (شدة الفقر)

يستخدم مؤشر مربع فجوة الفقر لقياس شدة الفقر التي هي درجة التفاوت بين الفقراء أنفسهم. وهذا المؤشر هو المجموع المرجح لفجوات الفقر (كنسبة من خط الفقر)، حيث أن الترجيحات هي فجوات الفقر المتناسبة. فتربيع فجوة الفقر يعطي وزنا أكبر لفجوة الفقر لأفقر الأسر حيث ستصبح فجوة فقرهم أكبر. ونشأت الحاجة إلى هذا المؤشر لأن مؤشر فجوة الفقر قد لا يعبر بدرجة كافية عن المخاوف بشأن تغيرات التوزيع داخل الفقراء. فعلى سبيل المثال، إذا أدت سياسة في تحويل الأموال من شخص تحت خط الفقر إلى أفقر شخص، فإن مؤشر مربع فجوة الفقر سيعكس هذا التغيير، في حين أن مؤشر فجوة الفقر لن يعكسه.

iv. معامل جينى

المقياس الوحيد المعروف والمستخدم على نطاق واسع لعدم المساواة هو معامل جيني. ويستند هذا المعامل على منحنى لورنز، وهو منحنى ترددي تراكمي يقارن توزيع متغير معين (على سبيل المثال، الدخل) مقابل السكان بهدف إظهار عدم المساواة. ومعامل جيني هو مقياس جيد لعدم المساواة بسبب خصائصه القوية، بما في ذلك: (1) إذا تمت مضاعفة جميع المداخيل فإن المؤشر لن يتغير. (2) إذا كان حجم السكان في تغير ولكن التوزيع يبقى ثابت، فإن المؤشر سيبقى دون تغيير. (3) إذا كان شخصين في تبادل للدخل فإن المؤشر لن يتغير(4) إذا قام الفرد ذو دخل مرتفع بتحويل إلى شخص ذو دخل منخفض فإن المؤشر سينخفض. علاوة على ذلك، فهذا المعامل هو سهل الاستخدام والفهم.

إلا أن معامل جيني لديه بعض السلبيات مثل غيره من القياسات. فهو متفسخ ولكنه ليس بمجموعة فرعية ثابتة. اتساق مجموعة فرعية يتطلب، إذا انخفض الفقر في مجموعة فرعية ولم يتغير في أخرى وكلاهما يتوفر على حجم سكان ثابت، أن ينخفض مستوى الفقر العام بالمثل. وتظهر المشكلة مع معامل جيني عندما تتداخل نطاقات الدخل لتوزيعات المجموعات الفرعية. وفي هذه الحالة، يمكن لتأثير تغيير توزيعي معين على مجموعة فرعية غير متساوية أن يكون معاكسا لتأثيره على عدم المساواة الشاملة (World Bank, 2013). ويمكن تقسيم معامل جيني إلى مصطلح داخل–المجموعة، و مصطلح بين المجموعة ومصطلح التداخل؛ هذا الأخير هو الذي يمكنه تجاوز تأثير داخل– المجموعة لتوليد تناقضات فرعية.

v. منحنى انتشار النمو

يوضح منحنى انتشار النمو (GIC) تفسخ النمو عبر فئات الدخل المختلفة من خلال تقديم أثر النمو على الفقر. ويرسم GIC معدل النمو في كل شريحة خمسية من نصيب الفرد من الدخل. ويسمح GIC مقارنة انتشار النمو في الشرائح الأفقر من السكان مع الشرائح الأكثر ثراء أو مع معدل نمو الدخل المتوسط.

vi. مؤشر سين

اقترح سين (1976) مؤشرا يسعى لدمج الآثار المترتبة على عدد الفقراء، وعمق فقرهم، وتوزيع الفقر داخل المجموعة. وخلافا لغيرها من المقاييس التي تم تحليلها أعلاه، فمؤشر سين حساس للتوزيع الموجود بين الفقراء. ومع ذلك، فمؤشر سين هو متفسخ ولكن ليس بمجموعة فرعية ثابتة لأنه يعتمد على معامل جيني. ولذلك، فهذا المؤشر يمتلك نفس عيوب معامل جيني.

vii. مؤشر سين–شروك–ثون

وضع مؤشر سين–شروك–ثون (SST) للفقر في الأصل من حيث مقياس الفقر الأساسي ومقياس عدم المساواة. فمقياس فجوة الفقر هو مقياس الفقر الأساسي المستخدم لبناء SST، ومعامل جيني هو مقياس عدم المساواة. ومؤشر SST هو واحد من المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع للفقر. ويمكن أن يتفسخ هذا المؤشر إلى عناصره المكونة مثل مؤشر فجوة الفقر وكذلك معامل جيني. ومع ذلك، فإن الرابط بين المؤشر وعناصره التأسيسية ليس بالواضح.

viii. مؤشر واتس

اقترح مؤشر واتس من قبل واتس (1968)، وهو متوسط الفرق بين لوغاريتم خط الفقر ولوغاريتم الدخل. ومؤشر واتس هو مقياس جيد للفقر لأنه أكثر حساسية للتحول في الطرف الأدنى للتوزيع مما كان عليه في الطرف العلوي لتوزيع دخل الفقراء.

ومن جانب ذلك، هذا المؤشر هو متفسخ تكميلي وفي هذه الحالة يتم التعبير عن الفقر الإجمالي كمتوسط مرجح للسكان لمستويات المجموعات الفرعية للفقر.

لا يوجد مقياس مقبول عالميا للفقر وعدم المساواة. ولذلك، يوجد عدد من المناهج المختلفة التي تساعد الممارسين الوطنيين على تحديد مؤشرات الفقر وعدم المساواة التي تطابق وضعهم المحدد.

2.2.1 أدوات بديلة لتقييم الفقر وعدم المساواة

بالإضافة إلى المقاييس المذكورة أعلاه للفقر وعدم المساواة، فقد بذلت جهود لتطوير أدوات جديدة يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب الحرمان البشري. ويهدف هذا القسم إلى مراجعة هذه الأدوات التي وضعت لتقييم الفقر وعدم المساواة، بما في ذلك مؤشر الفقر البشري، مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، عدم المساواة في الفرص الاقتصادية، الاستقطاب، مؤشر التعرض لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي، مؤشر الجوع العالمي بالإضافة إلى دراسة مزاياها وعيوبها.

i. مؤشر الفقر البشري (HPI)

في تقرير عام 1997 للتنمية البشرية، أدخل مؤشر للفقر يشار إليه HPI-1 للبلدان النامية. يتألف HPI-1 من ثلاثة أبعاد: (ط) حياة طويلة وصحية، (ب) المعرفة، و(iii) مستوى لائق للمعيشة. وقد تم قياس الحرمان في بعد حياة طويلة وصحية عن طريق النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين. وتم تقييم الحرمان في بعد المعرفة من خلال نسبة البالغين الأميين. وأخيرا، كان الحرمان في بعد مستوى المعيشة متوسط الحرمان في ثلاثة مؤشرات: نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الآمنة، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية ونسبة الأطفال ناقصي الوزن بشكل معتدل وشديد تحت سن الخمس سنوات. وفي عام 2010، تم استبدال HPI بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد.

ii. مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI)

يستند مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI) على الإنجازات المتعادلة والموزعة بالتساوي والتي تتوافق مع الوسائل المعممة مع تقييد خاص على العامل ذو الصلة (سيت و فيلار، b2014). ويتم وضع GDI على مرحلتين. أولا، يتم حساب الإنجاز المتعادل والموزع بالتساوي لكل من الأبعاد الثلاثة (متوسط العمر المتوقع، التعليم والدخل المكتسب التقديري) باستخدام إنجازات الذكور والإناث. وبعد ذلك، يتم احتساب GDI لبلد كمتوسط بسيط للإنجازات المتعادلة الثلاث والموزعة بالتساوي. ويلتقط GDI عدم المساواة بين الذكور والإناث. ومع ذلك، فإنه يتجاهل عدم المساواة داخل المجموعات. حتى عندما تكون مستويات التنمية البشرية هي أقل تفاوتا عبر الجنسين، فقد يكون هناك تفاوت كبير عبر السكان.

iii. مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)

استخدم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 والذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، وهو يكمل المقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة الحرمان المتعددة وتداخلهم. ويدرس مؤشر الحرمان عبر نفس المؤشرات الثلاثة التي يتألف منها مؤشر التنمية البشرية (HDI): التعليم، الصحة ومستوى المعيشة المتألف من 10 مؤشرات ويظهر عدد الأشخاص الذين هم فقراء متعددوا الأبعاد أي يعانون من

الحرمان في 33٪ من المؤشرات المرجحة (الجدول 1.1). ويمكن أن يوضع MPI حسب المنطقة، العرق، وحسب تصنيفات أخرى. لذلك، فإن التغيير من بعد واحد لقياس الفقر إلى متعدد الأبعاد هو تطوير هام للنظرية ويقدم مزايا لواضعي السياسات.

ومن حيث المزايا، من الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن HPI يساهم في تقييم الفقر، فإنه لا يوضح العوز الذي تعاني منه الأسر. ولذلك، يهدف MPI إلى تعديل هذه المشكلة عن طريق تحديد الحرمان على مستوى الأسرة عبر نفس الأبعاد الثلاثة مثل معايير التعليم والصحة والمعيشة. ومع ذلك، فإن MPI هو متوسط الحرمان المرجح الذي يعيشه الفقراء وأنه غير حساس لعدم المساواة بين الفقراء.

الجدول 1.1. بنية MPI

البعد	المؤشر	أي شخص في الأسرة محروم إذا ...
الصحة	**التغذية**	أي امرأة أو طفل في المنزل يعانون من نقص الأغذية حسب المعلومات الغذائية
	معدل الوفيات	وفاة أي طفل في المنزل
التعليم	**التمدرس**	لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من الدراسة
	الالتحاق بالمدارس	أي طفل في سن المدرسة من الأسرة لا يذهب إلى المدرسة حتى الصف 8
مستوى المعيشة	**الكهرباء**	لا تتوفر الأسرة على كهرباء
	الصرف الصحي	لا تتوفر الأسرة على مرافق صحية أو تتقاسمها مع أسر أخرى
	الماء	لا تحصل الأسرة على المياه الصالحة للشرب أو توفر المياه الصالحة للشرب لأكثر من 30 دقائق سيرا على الأقدام
	مواد الأرضيات	الأسرة لديها أرضية من تراب أو رمل أو روث
	وقود الطهي	تستعمل الأسرة في الطهي الروث، أو الخشب أو الفحم
	الممتلكات	لا تملك الأسرة أكثر من واحد من: راديو، هاتف، تلفزيون، دراجة، دراجة نارية أو ثلاجة، ولا تملك سيارة أو شاحنة

المصدر: ألكير، روش و سيث (2011)

iv. مؤشر عدم المساواة في الفرص الاقتصادية (IEO)

يقدر مؤشر عدم المساواة في الفرص الاقتصادية (IEO) حصة عدم المساواة في الدخل التي يمكن أن تعزى إلى الاختلافات المحددة سلفا "الظروف" للأشخاص المعرفة بخصائص الفرد التي تؤثر على دخله/ها ولكنه لا يملك سيطرة عليه/ها مثل العرق ونوع الجنس والخلفية العائلية. ويقال إن "الجهود" النسبية التي يكون فيها الفرد مسؤولا في كل مجموعة من "الظروف" هي فقط قابلة للمقارنة (رومر، 1998). ثم يتم قياس عدم المساواة بين الظروف بمقارنة الأفراد ذوي المستوى النسبي نفسه من الجهد. ويتم قياس عدم المساواة في الفرص الاقتصادية في نقاط مختلفة من توزيع المستويات النسبية من الجهد، ومن ثم يتم تجميع هذه القياسات في فهرس واحد.

v. الاستقطاب

يصف الاستقطاب الحالة التي ينتشر فيها السكان بصرف النظر إلى التطرف المحدد جيدا للملاحظات المرتفعة والمنخفضة والمفتقدة في الوسط. وتتعلق بعدم المساواة في أن التحول من الدخل المنخفض إلى الدخل المرتفع (عبر المتوسط) يزيد كلا من الاستقطاب وعدم المساواة. وقد تم تطوير نهج واحد لقياس الاستقطاب من قبل ولفسون (1997) الذي ركز على تراجع الطبقة الوسطى، ومراقبة كيفية توزيع الدخل وهذا هو الدخل القومي مقسما بين مجموعات من الأفراد، والأسر، والطبقات الاجتماعية، أو عوامل الإنتاج التي انتشرت من المركز. وفي هذا السياق، يتعلق توزيع الدخل ثنائي الاستقطاب إلى الحالة التي يكون فيها عدد أقل من الأفراد أو الأسر من ذوي الدخل المتوسط (Wolfson, 1997). وجاء وانغ و تسووي (2000) عقب نهج وولفسون عبر تحديد مؤشرات الاستقطاب. وتقيس هذه المؤشرات المسافات من نقطة مركزية لتوزيع الدخل، تدعى وسيط الدخل. وإذا كان الدخل له انتشار واسع، فيمكن لهذه المؤشرات أن تكون أكبر من واحد. وإذا كان كل الأفراد لديهم نفس الدخل، فإن هذه المؤشرات ستصل إلى الحد الأدنى لها وهو الصفر.

vi. مؤشر التعرض لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي (AROPE)

في يونيو 2010، اعتمد المجلس الأوروبي هدفا للإندماج الاجتماعي كجزء من استراتيجية أوروبا 2020 لرفع 20 مليون شخص على الأقل في الاتحاد الأوروبي من خطر الفقر والاستبعاد بحلول عام 2020. ولرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي للوزراء المسؤولين عن التوظيف والسياسة الاجتماعية والصحة وشؤون المستهلك (EPSCO) على مؤشر "التعرض لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي". ويلتقط هذا المؤشر عدة أبعاد تشمل الأشخاص الذين يوجدون على الأقل في واحدة من الفئات الثلاث التالية:

أ) الأشخاص المعرضين لخطر الفقر والذين لديهم دخل متكافئ متاح تحت عتبة التعرض لخطر الفقر، التي حددها الاتحاد الأوروبي في 60٪ من المتوسط الوطني للدخل المتكافئ المتاح (بعد التحويلات الاجتماعية).

ب) الأشخاص الذين يعانون من الحرمان المادي الشديد ولهم ظروف معيشة مقيدة بشدة بسبب نقص الموارد.

ج) الأشخاص الذين يعيشون في أسر ذات كثافة عمل منخفضة جدا. وبأكثر دقة، الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 0-59 و يعيشون في أسر حيث يبلغ العمال البالغون أقل من 20٪ من إجمالي إمكانات عملهم خلال العام الماضي.

وهذا المؤشر لا يأخذ في الاعتبار بشكل كاف العوامل الأخرى التي تؤثر على أوضاع الأشخاص مثل: في أي مدى تحت عتبة الفقر يوجدون أو المدة التي عاشوا فيها فقراء.

vii. مؤشر الجوع العالمي (GHI)

يستخدم مؤشر الجوع العالمي (GHI) لقياس سوء التغذية في مختلف البلدان، حيث تم اعتماده وتطويره من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI). ويجمع GHI بين ثلاثة مؤشرات مرجحة على حد سواء: 1) نسبة ناقصي التغذية كنسبة مئوية من السكان كما جمعتها منظمة الأغذية والزراعة. ويشير نقص التغذية إلى استهلاك سعرات حرارية أقل من 1،800 في اليوم، والتي يعتقد أنها تمثل الحد الأدنى من متطلبات السعرات الحرارية التي يحتاجها معظم الأشخاص ليعيشوا حياة صحية ومنتجة (FAO، 2011)؛ 2) انتشار نقص الوزن بين الأطفال تحت سن الخامسة حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية و3) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كما جمعتها اليونيسيف.

ومنذ أن شمل حساب GHI ثلاثة مؤشرات مرجحة على قدم المساواة، فهو مقياس أكثر شمولا لنقص التغذية (وايسمان، 2006). إلى جانب ذلك، يعكس GHI الحالة الغذائية للأطفال دون سن الخامسة.

الشكل 1.1 المقاييس الرئيسية للفقر وعدم المساواة

وكما هو مبين في الشكل 1.1، يمكن وضع المؤشرات المختلفة التي نوقشت أعلاه تحت فئتين منفصلتين، وهي مقاييس الفقر ومقاييس عدم المساواة. وقد تطورت هذه المؤشرات مع مرور الوقت لتشمل جوانب مختلفة من الحرمان. وقد لا يكون المؤشر المبسط كافيا لالتقاط تعقيد حياة الإنسان، في حين أن أكثر المؤشرات المعقدة يمكن أن تجعل التحليل صعبا. ولذلك، قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث لتحسين المؤشرات القائمة و/أو تطوير مؤشرات جديدة بحيث يتم التقاط الحقائق المعقدة للفقر وعدم المساواة بشكل صحيح مع الحفاظ على مؤشرات بسيطة بقدر الإمكان. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن مشكلة أخرى هامة مع هذه المؤشرات هي شرط البيانات. وبالتالي، لا يمكن أن تتحقق التطورات النظرية دون توضيح لقيود البيانات.

3.1 محددات الفقر

يهدف هذا القسم إلى دراسة محددات الفقر من خلال استكشاف الروابط الاجتماعية والاقتصادية للفقر وكذلك العوامل الموجهة لهذه الروابط. ويؤثر الفقر في العديد من جوانب الملامح الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص، وذلك من خلال: 1) التعليم؛ 2) الصحة؛ 3) سوق العمل؛ 4) الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي؛ 5) المشاركة والإدراج 6) التحويلات والضرائب؛ 7) الجودة المؤسسية؛ و8) برامج شبكات السلامة الاجتماعية. العلاقة بين الفقر ومحدداته هي متعددة الأوجه وثنائية الاتجاه. وإلى جانب ذلك، من الجدير بالذكر أن هذه المحددات ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض.

1.3.1 التعليم

تم ترسيخ الرابط ما بين الفقر والإنجازات الأكاديمية المنخفضة. يؤثر الفقر على الصحة البدنية والعقلية ورفاهية الأطفال، وبالتالي يحد من استعدادهم للنجاح أكاديميا و اجتماعيا على حد سواء في بيئة المدرسة. في العادة، الأطفال الفقراء هم أكثر عرضة لخطر عدم الحضور إلى المدرسة أو تحقيق نتائج أكاديمية ضعيفة نسبيا، مما يسهم في دائرة الفقر من خلال جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لهؤلاء الأطفال لانتشال أنفسهم من الفقر في المستقبل. وتشير الدراسات إلى أن آثار الفقر على تعليم الأطفال تتأثر أيضا بسلوك الأسرة. وفي هذا السياق، فالأسر ذات الدخل المنخفض غالبا ما يكون التعليم محدود بالنسبة لها، ويحد من قدرتها على توفير بيئة محفزة تستجيب لاحتياجات أطفالهم. وإلى جانب ذلك، فالأسر التي تلقت تعليما ضعيفا مع مهارات ضعيفة في اتخاذ القرارات تعاني صعوبة أكثر في حماية أطفالها من آثار الفقر من الأسر التي لديها أفضل تعليم مع مهارات اتخاذ قرارات عقلانية.

علاوة على ذلك، فالفقر يسبب الانقطاع عن الدراسة. وفي هذا الصدد، تحرم عمالة الأطفال؛ التي تشير إلى استخدام الأطفال في أي عمل، تحرمهم من طفولتهم وتتداخل مع قدرتهم على الالتحاق بالمدارس العادية. فغالبية ضحايا عمالة الأطفال هم من الأطفال الذين يعيشون في فقر لأنهم يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية. ولهذا السبب، فإنهم يضطرون للقيام بأي نوع من العمل من أجل الحصول على الثروة المالية التي تؤثر على الالتحاق بالمدارس.

2.3.1 الصحة

يمكن تقسيم الدراسات عن الروابط بين الفقر والصحة إلى مجموعتين: الدراسات التي لديها توجه جزئي أو فردي يؤكد العلاقة بين التجربة الشخصية للفقر والحالة الصحية الشخصية، وتلك ذات التوجه الكلي أو السكاني التي تؤكد العلاقة بين العيش في مجتمع مع توزيع غير متكافئ للدخل ونتائجه السيئة على صحة السكان.

النتيجة الرئيسية للأبحاث الجزئية أو الفردية هي أن هناك علاقة قوية جدا بين دخل الفرد وصحة الفرد، حيث يؤدي الفقر إلى انخفاض الحالة الصحية (Phipps, 2003). من ناحية أخرى، وعلى المستوى الكلي أو مستوى السكان، اختبرت الدراسات ما إذا كانت المجتمعات ذات نسب عالية لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لها نتائج صحية أسوأ. وفي هذا السياق، يتم إعطاء ثلاثة تفسيرات في الأدبيات لدعم هذه العلاقة. وتشير فرضية الدخل المطلق أن الحالة الصحية تزيد مع مستوى الدخل الشخصي ولكن بمعدل متناقص (Preston, 1975). وتؤكد فرضية موقف النسبية المرتبطة مع الدراسة الرائدة لويلكنسون و آل. (2006)، أن هذا الموقف الفردي ضمن تسلسل هرمي اجتماعي هو المفتاح لفهم الصلة بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والصحة. وتقول فرضية الماديون الجدد أن عدم المساواة في الصحة تستمد خاصة من عدم المساواة في البيئة المادية مثل الطب، النقل، التعليم، الإسكان، الحدائق العامة والأنظمة الترفيهية.

يعيش معظم الأشخاص ذوو الدخل المنخفض في أحياء فقيرة مكتظة وغير صحية ومستوطنات عشوائية في مناطق حضرية، وبالتالي لا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. هؤلاء الأفراد هم ملزمون بالعيش في مستوطنات غير قانونية وغير رسمية لأنهم لا يستطيعون الدخول إلى الأراضي الرسمية وأسواق الإسكان. وتقع المستوطنات غير الرسمية على الأراضي الهامشية مثلا على طول ضفاف الأنهار وعرضة للكوارث الطبيعية. فالأفراد الذين يعيشون في هذه المستوطنات يخضعون لمعدلات أعلى من الأمراض. ونتيجة لهذه المشاكل، فإن لدى محدودي الدخل فواتير طبية مرتفعة ولديهم المزيد من أيام العمل الضائعة التي تكثف من آثار الفقر.

3.3.1 سوق العمل

ترتبط أسواق الفقر والعمل بقوة مع بعضها البعض لأن أرباح سوق العمل تمثل مصدرا أساسيا لدخل العمال. وفي هذا الصدد، في نظام حيث لا وجود لحماية اجتماعية فعالة، تؤدي البطالة إلى الفقر بسبب فقدان دخل العمل. وفي بعض الحالات، فحتى الحصول على وظيفة ليس كافيا لدفع الفرد للخروج من الفقر، إذا كان هذا الشخص يعمل في القطاع غير الرسمي مع أجور منخفضة. في الأدبيات، تعتبر كل من البطالة والتشغيل في القطاع غير الرسمي عاملين مهمين للربط بين الفقر وسوق العمل. فعلى سبيل المثال، يعرف أجينور (2004) الفقر بأنه نسبة لمجموع عدد العاطلين عن العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي قوة العمل.

علاوة على ذلك، تسمح التحولات في هيكل العمالة نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية بزيادة توافر التكنولوجيا التي تعزز الإنتاجية وخلق أصول للفقراء.

4.3.1 الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي

على الرغم من أن الفقر يؤثر على الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي، فالعلاقة العكسية هي أيضا موجودة. وفي هذا الصدد، أكدت الدراسات أن نمو الإنتاجية الزراعية له آثار إيجابية على الفقراء في مجالين اثنين هما: (1) انخفاض أسعار المواد الغذائية للمستهلكين (2) دخل مرتفع للمنتجين (Alston et al., 2000). وإلى جانب الزراعة، يمكن لتطوير قطاع الثروة الحيوانية أيضا أن يعزز النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن يساهم في سبل عيش الفقراء خصوصا في المناطق الريفية (Pica, Pica-Ciamarra and Otte, 2008).

علاوة على ذلك، في حين أن هناك حجج لتعزيز الثروة الحيوانية في البلدان النامية لتحسين التغذية والصحة، من الجدير بالذكر أن الاستهلاك المفرط للأطعمة والمنتجات الحيوانية قد يكون له آثار سلبية على الصحة مثل السمنة، وأمراض القلب ومرض السكري (FAO, 2004). إلى جانب ذلك، تجدر الإشارة إلى العلاقة بين الأمن الغذائي والتعليم بسبب انعدام الأمن الغذائي الذي يسبب صعوبات في التعلم والذي سيكون له تأثير سلبي على تنمية رأس المال البشري.

منذ عام 2007، أصبحت الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية الدولية تعرف باسم أزمة الغذاء العالمية. وفي ظل هذه الأوضاع المجددة، فإن التضخم المستمر لأسعار المواد الغذائية هو ضار بشكل خاص لذوي الدخل المنخفض ويمكن أيضا أن يعيق التقدم الذي تم تحقيقه في الحد من الفقر. ومن ناحية أخرى، يفاقم ارتفاع أسعار المواد الغذائية عدم المساواة بسبب أن الأشخاص محدودي الدخل ينفقون حصة كبيرة بشكل غير متناسب من دخلهم على الغذاء، وتمثل المواد الغذائية حصة مهمة من إجمالي الإنفاق على الغذاء. ونتيجة لهذه التحديات، فإن الأسر التي تعيش حاليا فوق خط الفقر من المحتمل أن تسقط في براثن الفقر.

5.3.1 المشاركة والإدراج

على غرار المجالات الأربعة التي درست أعلاه، فإن العلاقة بين الفقر والمشاركة، وكذلك الإدراج هي ثنائية الاتجاه. وتشير الدراسات إلى أن مشاركة المجتمع يمكن أن تقلل من تكاليف التدخلات لمكافحة الفقر لأن المجتمعات تبقي على المزايا الإعلامية لتكون غير متاحة للغرباء.

علاوة على ذلك، في حين أن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض هم الأكثر معاناة من الخلل في المدن، هم الأقل قدرة، كأفراد، على التأثير على الكيفية التي تدار بها المدن. ففي العديد من المدن، تستبعد هياكل رسمية من الحكومة الفقراء من عملية صنع القرار. لذلك، فإن لدى الأفراد ذوي الدخل المنخفض أكبر إمكانية للتأثير على صنع القرار في ظل ظروف الحكم الرشيد في إشارة إلى نظام الحكم المشارك، الشامل والقائم على سيادة القانون، الكفاءة، الشفافية والمساءلة.

6.3.1 التحويلات والضرائب

إن الدراسات حول باقي "ضريبة الدخل المثلى" على الافتراض بأن القرارات حول التحويلات والسياسة الضريبية ينبغي أن توضع من أجل تحقيق أقصى قدر من رفاه جميع أفراد المجتمع. وفي هذا السياق، أظهرت بعض الدراسات أدلة غير مشجعة على دور الحكومة في الحد من آثار الركود الاقتصادي على ذوي الدخل المنخفض. وبالإضافة إلى ذلك، تم استخدام مقاييس مختلفة للفقر وعدم المساواة مثل معامل جيني، ومؤشرات فجوة الفقر في دراسات الضرائب التجريبية لدراسة الأثر التوزيعي للضريبة. علاوة على ذلك، تتأثر النظم الضريبية في البلدان النامية وخاصة من قبل الضرائب غير المباشرة والتي لا يمكن أن تفرض مباشرة على الأفراد، وبالتالي تعتمد على السلع والخدمات المستهلكة. إن فرض الضرائب على المدخلات الوسيطة هو أيضا كبير في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، يجادل سلدن وآل. (1992) بأن فرض الضرائب على النفط مهم منذ أن كان الوقود يباع كمادة وسيطة، وكذلك كسلعة نهائية. ويمكن أن تؤثر ضرائب الوقود على السلع النهائية الأخرى مثل النقل المستهلك من قبل ذوي الدخل المنخفض.

7.3.1 الجودة المؤسسية

في الأدبيات، يظهر التحليل التجريبي عبر البلاد أن الفوارق في الدخل بين البلدان ترتبط ارتباطا وثيقا بتغيرات في الجودة المؤسسية (Hall and Jones, 1999; Acemoglu, Johnson and Robinson, 2001). أيضا، تماشيا مع الاقتصاد المؤسساتي الجديد، يؤكد رودريك، سوبرامانيان وتريبي (2002) على أن المؤسسات بالمقارنة مع الجغرافيا والتجارة، تشرح بطريقة أفضل الاختلاف في عدم المساواة في الدخل بين البلدان المتقدمة والنامية في العالم. وعلى الرغم من حقيقة أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن التعريف الدقيق للمؤسسات، فغالبا ما يستخدم مفهوم الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، دوغلاس نورث لمفهوم المؤسسات في أدبيات الاقتصاد. واعتمادا على نورث (1990)، فالمؤسسات هي "قواعد اللعبة في مجتمع أو أكثر رسميا، هي القيود الموضوعة إنسانيا و التي تشكل التفاعل البشري". في هذا التعريف، تغطي القيود الرسمية (القواعد، القوانين، الدساتير واللوائح) وغير الرسمية (قواعد السلوك، الاتفاقيات ومدونات السلوك).

علاوة على ذلك، فإنه من الضروري أن يكون هناك قياس أكثر دقة للجودة المؤسسية. والمؤشر الذي يستخدم في العديد من الدراسات الاقتصادية هو مؤشر الحوكمة الكلية الذي وضعه كوفمان، كراي وزودو لوباطون (1999a). عرف كوفمان و آل. (1999a) أولا الحوكمة على أنها "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما". ثم يتم استخدام هذا التعريف لقياس ست فئات واسعة من الحوكمة وهي: 1) الصوت والمساءلة؛ 2) عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف؛ 3) فعالية الحكومة. 4) الجودة التنظيمية؛ 5) سيادة القانون؛ و6) السيطرة على الفساد. ويبين كوفمان وآل. (1999b) أن البلدان التي لديها أعلى قيم لهذه المقاييس تميل إلى أن تكون ذات معدل أقل لوفيات الرضع، ومعدلات أعلى لمعرفة القراءة والكتابة ودخل أعلى للفرد.

8.3.1 برامج شبكة السلامة الاجتماعية، الزكاة والوقف

شبكة السلامة الاجتماعية هي إحدى مكونات نظام الحماية الاجتماعية الذي يشمل التأمين الاجتماعي، سياسة العمل وتقديم الخدمات المستهدفة. تحويلات شبكة السلامة الاجتماعية هي تحويلات غير مساهمة في إشارة إلى المساعدة الاجتماعية القائمة على الحاجة، المعاشات الاجتماعية أو نقل العجز والاستحقاقات العائلية والطوابع الغذائية التي تستهدف الفقراء وأولئك المعرضين للفقر والصدمات الاقتصادية. وقد يتم تمويل برامج شبكات السلامة الاجتماعية من خلال جمعية خيرية على شكل زكاة ووقف.

مؤسسات الزكاة والأوقاف هي من بين العديد من الصكوك التي يمكن أن تسهم في مكافحة الفقر وتعزيز الرفاه في المجتمع. وبينما تساعد الزكاة على إنجاز تدفق الأموال، فإن الوقف يولد البنية التحتية المادية ويخلق مصدرا للدخل على مستويات الأسرة، المجتمع و الدولة (Dogarawa, 2009). علاوة على ذلك، فإن تاريخ الزكاة والوقف غني جدا بالإنجازات الكبرى في خدمة الفقراء وتعزيز رفاهية الأمة بشكل عام. وتخلق الزكاة آلية من أجل نقل الدخل والثروة من الأغنياء إلى الفقراء. وفي هذا السياق، لا علاقة بين عدد الفقراء في مجتمع أو أسباب الفقر، وهناك دائما تدفق مستمر للتحويلات من حيث الرعاية الاجتماعية. ومن خلال الزكاة والوقف، فإن كل فرد يتوفر على الحد الأدنى للدخل، والذي يسهم في نظام الضمان الاجتماعي في مجتمع إسلامي.

2 ثانيا: حالة الفقر في البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون

1.2 ملامح الفقر

هذا الجزء من التقرير يحلل حالة الفقر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على أساس البيانات المتاحة. وللقيام بذلك، تم استخدام تدبيرين بديلين للفقر نوقشا في الجزء 1 : فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد. وعلى الرغم من المشاكل الخطيرة للبيانات في تقييم التغيرات بين الفترات الزمنية في الفقر، بذلت محاولات في هذا الجزء من التقرير لتقديم كل من تحليل الاتجاهات وتحليل الحالة الراهنة للفقر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

1.1.2 فقر الدخل

يقيس فقر الدخل مستوى إنفاق الدخل أو استهلاكه الذي يعتبر بمثابة الحد الأدنى اللازم من قبل فرد أو أسرة لتجنب الفقر في بلد ما. على الصعيد الوطني، وضعت الحكومات خطوط الفقر الوطنية لقياس معدل انتشار الفقر بين السكان. ومع ذلك، استنادا إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحددة، تختلف خطوط الفقر من بلد إلى آخر، وبالتالي، ليست عادة قابلة للمقارنة عبر البلدان. ولتعقب الفقر على المستوى العالمي، وضع البنك الدولي خط الفقر الدولي في عام 1990 والذي يرتكز على خطوط الفقر الوطنية المستخدمة في أشد البلدان فقرا. وتقيم العتبة الحالية، 1.25 دولار أمريكي (في PPP 2005)، الفقر في العالم بأسره وفقا لمعايير ما يعنيه الفقر في البلدان الأكثر فقرا (World Bank, 2014). قاعدة بيانات بوفكال نت للبنك الدولي توفر تقديرات على فقر الدخل في العالم. ويشمل تحليل اتجاهات فقر الدخل في هذا القسم 126 دولة في العالم فقط (تقريبا جميع البلدان النامية) بما في ذلك 44 دولة في منظمة التعاون الإسلامي (الجدول 1.أ. من الملحقات).

الخريطة 1.2: انتشار الفقر في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

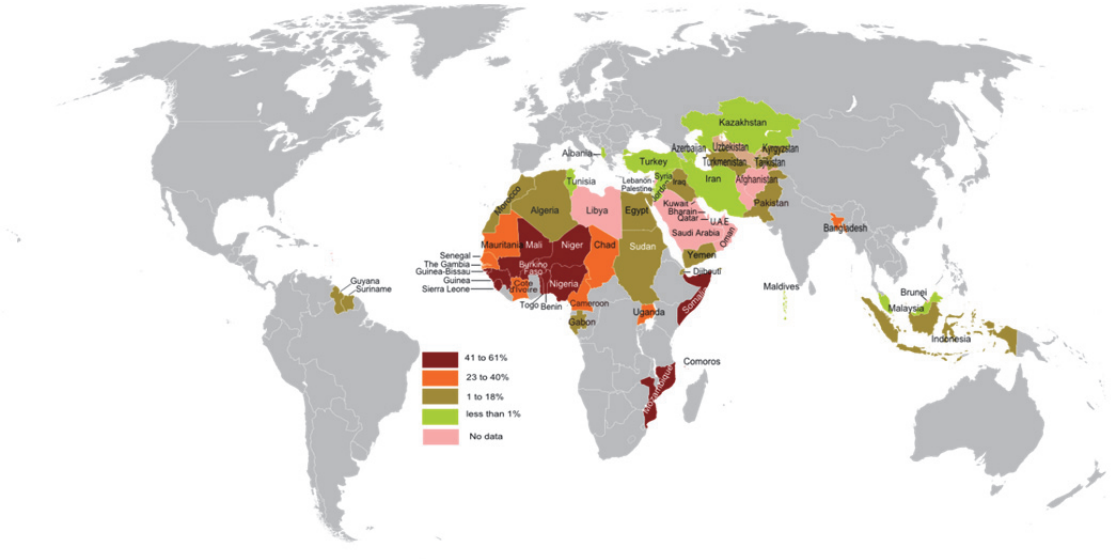

المصدر: البنك الدولي، *PovcalNet*

على مر السنين، تم إحراز تقدم كبير في الحد من الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم. وفقا لأحدث التقديرات من البنك الدولي (PovcalNet، 2014)، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر الدولية 1.25 دولار يوميا الى النصف، إلى ما نحوه مليار شخص، أو 17.4٪ من مجموع سكان العالم، بين عامي 1990 و 2011. وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، شهدت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا تحسنا كبيرا في حالة الفقر، وانخفض إجمالي عدد الفقراء من 396 مليون في إلى 322 مليون في عام 2011، أي ما يعادل انخفاضا بنسبة 18.9٪. في عام 1990، كان لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 963 مليون من السكان، منها 41.1٪ يعيشون تحت خط الفقر. ومن عام 1990 إلى عام 2011، ازداد عدد السكان في دول منظمة التعاون الإسلامي بأكثر من 471 مليون، وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا. ونتيجة لذلك، تم تسجيل نسبة الفقراء في مجموع السكان في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 22.3٪ في عام 2011. مع ذلك، على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ظل الفقر نسبيا مرتفعا جدا في دول منظمة التعاون الإسلامي وحصتها في مجموع الفقراء في العالم هو أيضا في ارتفاع. في حين أن 22٪ من مجموع الفقراء في العالم يعيشون في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 1990، كانوا موطنا لأكثر من ثلث (33.1٪) مجموع الفقراء في العالم عام 2011.

الشكل 1.2: الاتجاهات في الفقر (بالملايين)

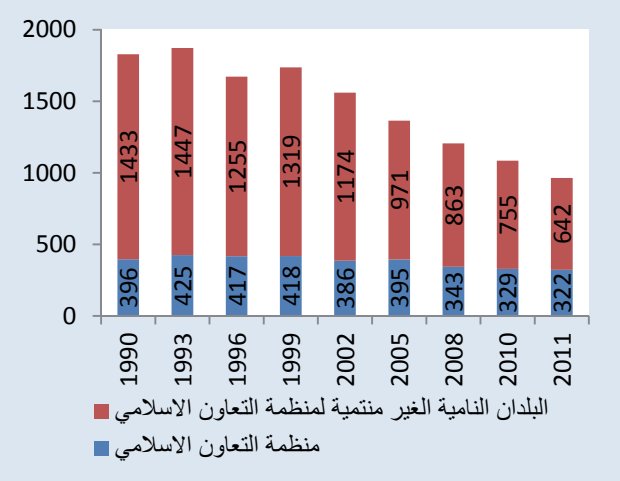

الشكل 2.2: انتشار الفقر (٪)

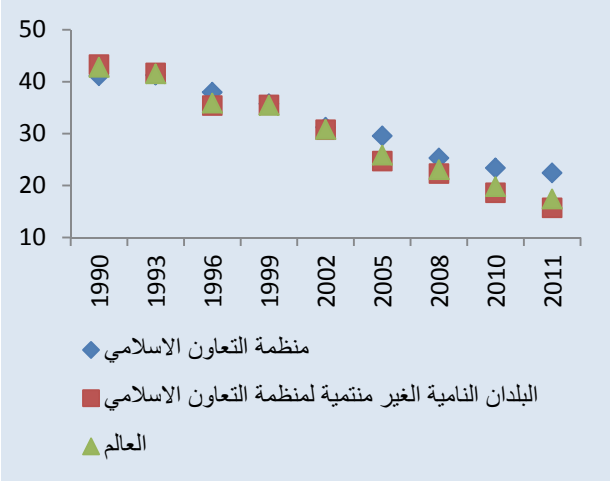

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس البنك الدولي، PovcalNet

فيما بين المجموعات الإقليمية في منظمة التعاون الإسلامي، لم يتغير توزيع الفقراء بشكل كبير خلال العقدين الماضيين. مقارنة مع عام 1990، انخفض عدد الفقراء في جميع مناطق منظمة التعاون الإسلامي باستثناء جنوب صحراء أفريقيا. وحققت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جنوب آسيا خطوات كبيرة ضد الفقر حيث انخفض عدد الفقراء من 145 مليون عام 1990 إلى 83 مليون في عام 2011، وتقلص معدل الفقر بنسبة 41 نقطة مئوية. في حين كان الفقر أكثر انتشارا في جنوب آسيا بحصة بلغت 37٪ من مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي في عام 1990، فقد كانت موطنا لـ26٪ فقط من مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي في عام 2011. وعلى الجانب الآخر، سجلت جنوب صحراء أفريقيا أقل تقدم ضد الفقر حيث ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من 137 مليون في 1990 إلى 192 مليون في عام 2011، مع 46٪ من مجموع السكان في هذه المنطقة و الذين يعيشون تحت خط الفقر. وفي الوقت نفسه، قفزت الحصة النسبية لهذه المنطقة من مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي أيضا من 35٪ في عام 1990 إلى 60٪ في عام 2011.

تكشف ملامح الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفقا لتصنيف مستويات دخلهم على أن حوالي 99٪ من الفقراء يعيشون في البلدان ذات الدخل تحت المتوسط (59٪) والمنخفضة الدخل (41٪). في حين انخفض الفقر عبر جميع فئات الدخل في العقدين الماضيين، وكانت الوتيرة أبطأ بكثير في البلدان ذات الدخل المنخفض (الشكل 3.2). وبين عامي 1990 و2011، انخفض العدد الإجمالي للفقراء في الدول ذات الدخل فوق المتوسط والمرتفع بنسبة 73٪ والدخل تحت المتوسط بنسبة 26٪. وعلى العكس من ذلك، سجلت البلدان ذات الدخل المنخفض انخفاضا بنسبة 4٪ فقط في عدد الفقراء وحصتهم في مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي ظلت مستقرة عند 41٪ خلال الفترة. بحلول عام 2011، عاش 41٪ من سكان البلدان ذات الدخل المنخفض في الفقر مقارنة مع 1٪ فقط للبلدان ذات الدخل المرتفع والمنتصف العلوي. وسجلت هذه النسبة 22٪ للبلدان ذات الدخل تحت المتوسط في عام 2011.

الشكل 3.2: توزيع دخل الفقر عبر مناطق منظمة التعاون الإسلامي ومجموعات الدخل

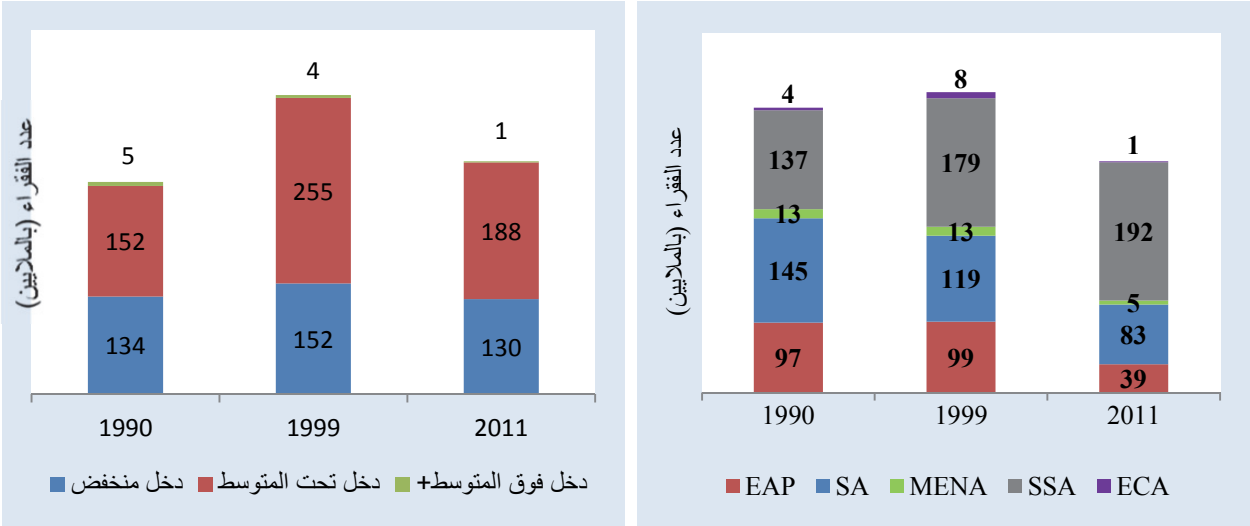

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس البنك الدولي، PovcalNet

ظل العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.25 دولار في اليوم الواحد) متركزا بدرجة كبيرة بين مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبشكل عام، لا يزال الفقر عاليا جدا وخصوصا في البلدان الأعضاء في جنوب صحراء أفريقيا ومناطق جنوب وشرق آسيا. ووفقا لأحدث التقديرات، ففي عام 2011 حوالي 86٪ من مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي كانوا يعيشون في عشرة بلدان أعضاء فقط (الشكل 4.2)، سبعة من هذه البلدان من منطقة جنوب صحراء أفريقيا الكبرى. ومن بين هذه البلدان، استأثرت نيجيريا وحدها بحوالي ثلث (30.7٪) من مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي تليها بنغلاديش (18.8٪)، إندونيسيا (12.3٪) وباكستان (7٪). وبحلول عام 2011، من أصل 44 دولة عضو والتي تتوفر حولها البيانات، يعيش أكثر من 40٪ من مجموع السكان تحت خط الفقر في 11 دولة عضو، وجميعهم من منطقة جنوب صحراء أفريقيا الكبرى. ومن بين أمور أخرى، تم تسجيل معدل الفقر بنسبة 20٪ إلى 40٪ في 8 دول في حين أن أقل من 1٪ من مجموع السكان يعيشون تحت خط الفقر في 10 دول عضوا (بالترتيب التنازلي): ماليزيا، جزر المالديف، كازاخستان، الأردن، فلسطين، تركيا، أذربيجان، ألبانيا، تونس وايران.

الشكل 4.2: البلدان العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي مع إجمالي عدد الفقراء وحصتها في إجمالي السكان

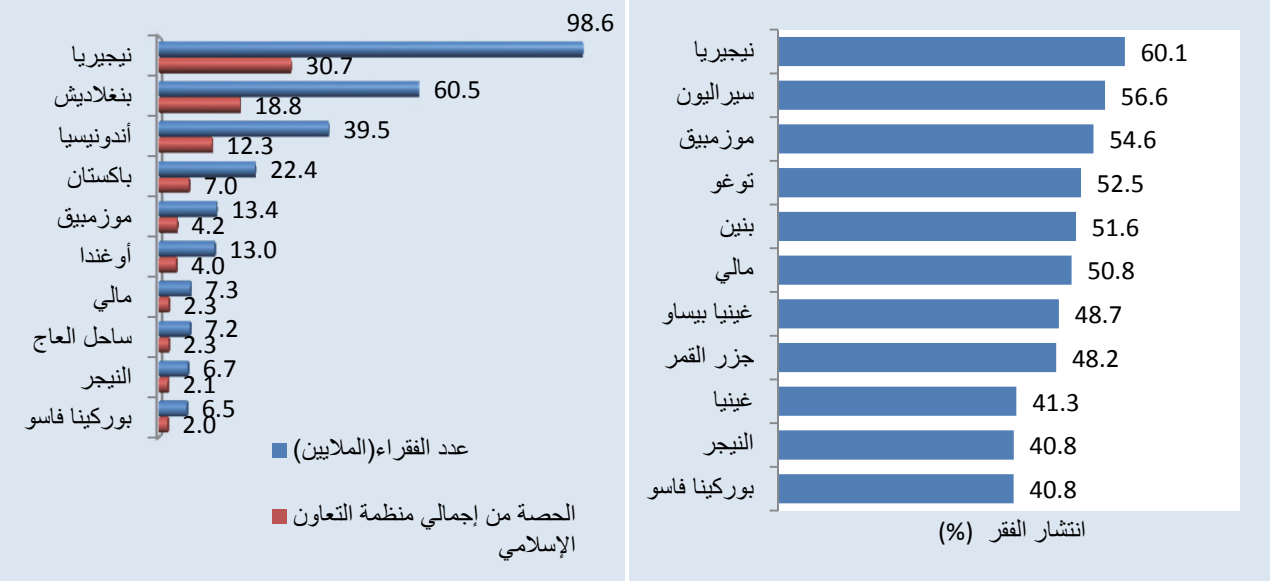

المصدر: البنك الدولي، *PovcalNet*

2.1.2. الفقر متعدد الأبعاد

الفقر هو ظاهرة معقدة تتجاوز الناحية النقدية حيث ينشأ الفقر ليس فقط عند الأشخاص الذين ليس لديهم كفاية من الدخل، ولكن أيضا عندما يفتقرون إلى القدرات الرئيسية أو التعليم، وحالة صحية سيئة أو انعدام الأمن، أو عندما يتعرضون لغياب الحقوق. ويسعى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتصوير هذا الحرمان على نطاق أوسع.

ويستخدم MPI عشرة مؤشرات لقياس الفقر على ثلاثة أبعاد: التعليم، الصحة ومستوى المعيشة. إذا تم حرمان شخص ما في الثلث أو أكثر من عشرة مؤشرات (مرجحة) (انظر القسم 2.1 للحصول على التفاصيل)، فإن المؤشر العالمي يحددها بأنها "MPI فقيرة"، ويتم قياس مدى – أو شدة – فقرها بعدد الحرمان التي تعاني منه (OPHI، 2014). وحاليا، تتاح بيانات MPI ل 108 بلدا ناميا في العالم، بما في ذلك 42 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (الجدول 2.أ. من الملحقات).

لعام 2014، فإن أكثر من 1.6 مليار MPIوفقا ل شخص في العالم هم من الفقراء متعددوا الأبعاد، ما يوافق 30٪ من إجمالي سكان العالم. ويعيش أكثر من 80٪ من هؤلاء الفقراء متعددو الأبعاد في جنوب آسيا (52٪) و جنوب صحراء أفريقيا الكبرى (29٪). و كما هو مبين في الشكل 5.2، ظل انتشار الفقر متعدد الأبعاد عاليا نسبيا في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع 35٪ من مجموع سكانه الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في عام 2014. ويعتبر ما مجموعه 465 مليون شخص في دول منظمة التعاون الإسلامي فقراء متعددوا الأبعاد، وهو ما يمثل 29 ٪ من الإجمالي العالمي للفقراء متعددوا

الشكل 5.2: الفقر متعدد الأبعاد

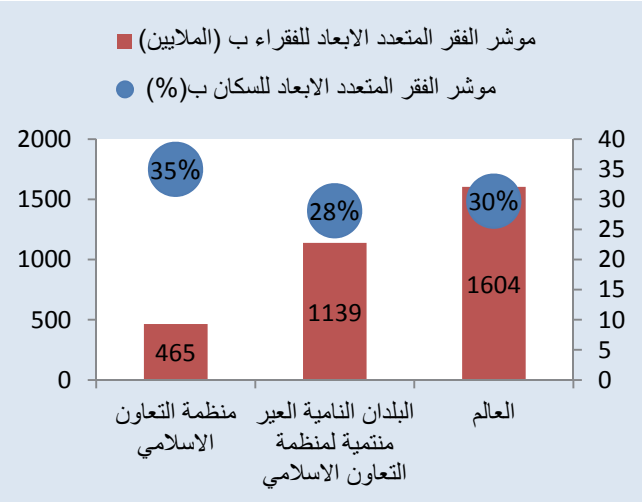

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس OPHI، 2014

الأبعاد في عام 2014. من بين هؤلاء الفقراء، يفتقر 38٪ (177 مليون) إلى ظروف معيشية محسنة، ولا يحصل 34٪ (159 مليون) على الخدمات الصحية الأساسية و 28٪ (129 مليون) هم محرومون من التعليم الأساسي والتعليم.

وتعيش غالبية الفقراء متعددوا الأبعاد في دول منظمة التعاون الإسلامي في جنوب صحراء أفريقيا الكبرى ومنطقة جنوب آسيا (الشكل 6.2). ومع ما مجموعه 214 مليون فقير متعدد الأبعاد، فإن الدول الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء هي موطن لـ46٪ من مجموع فقراء متعدد الأبعاد لمنظمة التعاون الإسلامي تليها منطقة جنوب آسيا حيث بلغت 173 مليون فقير متعدد الأبعاد يشكلون 37٪ من مجموع منظمة التعاون الإسلامي. ومن ناحية أخرى، لدى الدول الأعضاء في أوروبا ومنطقة آسيا الوسطى أقل عدد من الفقراء متعددة الأبعاد (7 ملايين)، وهو ما يمثل 2٪ فقط من مجموع منظمة التعاون الإسلامي. وظل انتشار الفقر أيضا أعلى بكثير في مناطق جنوب صحراء أفريقيا وجنوب آسيا. وسجلت الدول الأعضاء في جنوب صحراء أفريقيا أعلى نسبة فقراء متعددة الأبعاد في إجمالي سكانها (58٪)، تليها جنوب آسيا (49٪)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (15٪)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (15٪).

يتركز الفقر متعدد الأبعاد أكثر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض وتحت المتوسط (الشكل 6.2). ومع ما مجموعه 238 مليون فقير، البلدان ذات الدخل تحت المتوسط والتي تمثل أكثر من نصف (51٪) إجمالي الفقراء متعدد الأبعاد لمنظمة التعاون الإسلامي تليها البلدان المنخفضة الدخل حيث يمثل 218 مليون فقير نسبة 47٪ من مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي في عام 2014. وظلت حصة الفقراء في مجموع السكان مرتفعة أيضا بشكل كبير في البلدان المنخفضة الدخل حيث يوصف حوالي ثلثي مجموع السكان كفقراء متعددوا الأبعاد. وعلى العكس من ذلك، سجلت البلدان ذات الدخل فوق المتوسط أقل معدل انتشار للفقر متعدد الأبعاد وكانوا موطنا لـ2٪ فقط من مجموع فقراء منظمة التعاون الإسلامي في عام 2014. وتتراوح الحصة النسبية من الحرمان في الخدمات الأساسية عبر فئات الدخل. في حين، ظل الوصول غير الكافي إلى الظروف المعيشية المحسنة مساهما كبيرا في الحرمان (مع حصة 44٪) بين فقراء البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض، وعدم الحصول على الخدمات الصحية بحصة بلغت 29٪ هي المساهم العلوي للحرمان بين الفقراء في الفئة ذات الدخل تحت المتوسط. وفي البلدان ذات الدخل فوق المتوسط، ينبع الحرمان بين الفقراء أساسا من نقص فرص الحصول على خدمات التعليم (44٪).

الشكل 6.2: توزيع الفقر متعدد الأبعاد عبر أقاليم منظمة التعاون الإسلامي ومجموعات الدخل

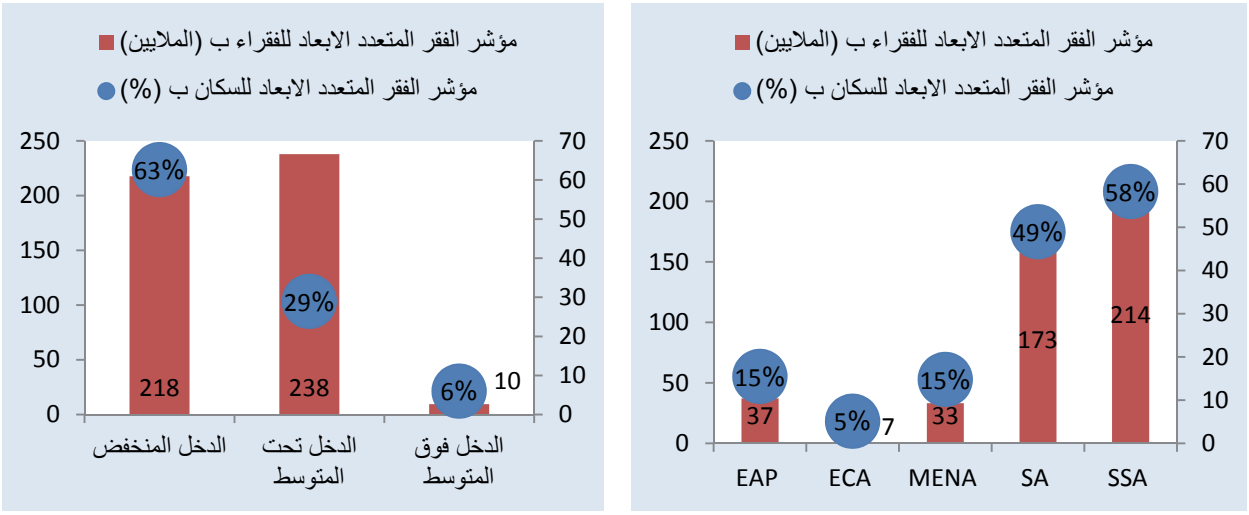

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس OPHI، 2014

على مستوى كل بلد على حدة، يعيش أكثر من ثلاثة أرباع (77٪) مجموع الفقراء متعدد الأبعاد في منظمة التعاون الإسلامي في عشرة بلدان أعضاء. ومن بين هذه البلدان، تشكل البلدان الثلاثة الأولى وهي: بنغلاديش وباكستان ونيجيريا موطنا لحوالي نصف (48٪) إجمالي فقراء متعدد الأبعاد لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2014، يعيش نصف أو أكثر من نصف مجموع السكان في فقر متعدد الأبعاد في 19 دولة عضو (الشكل 7.2). ومن بين هذه البلدان، هناك 16 بلدا من جنوب صحراء أفريقيا واثنين من منطقة جنوب آسيا. وسجلت أعلى معدلات انتشار الفقر MPI في النيجر (89٪) تليها مالي (87٪) وبوركينا فاسو (84٪). وعلى الجانب الآخر من الطيف، سجل انتشار الفقر MPI في أقل من 10٪ من إجمالي عدد السكان في 15 دولة عضوا. ومن بين هذه البلدان، هذه النسبة كانت حتى أقل من 5٪ في 8 دول. وكانت غالبية الدول الأعضاء مع أدنى نسبة فقر MPI من منطقة أوروبا ووسط آسيا (6) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (6).

الشكل 7.2: البلدان العشر الأوائل مع عدد فقراء MPI وحصتها في إجمالي السكان

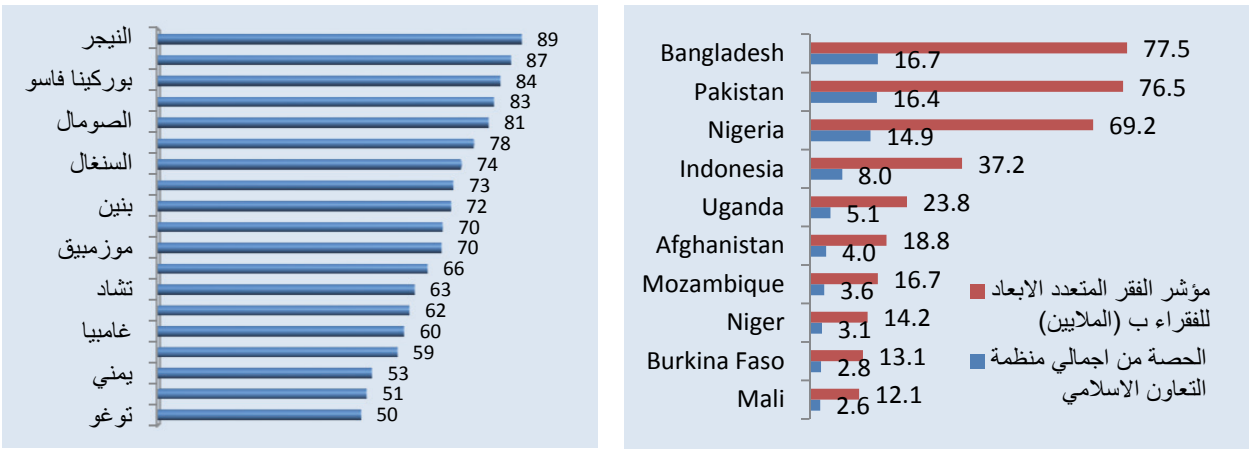

المصدر: OPHI، 2014

2.2 محددات الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

باعتباره حرمان مرفوض لرفاه الإنسان، يمكن للفقر أن يظهر نتيجة لعوامل غير مسيطر عليها أو سوء إدارة العوامل الديموغرافية، الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية وكذلك السياسية. ويهدف هذا القسم إلى تسليط الضوء على بعض هذه العوامل وكيف يمكن أن تؤدي إلى الفقر والحرمان، مع تركيز خاص على البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

1.2.2. النمو الاقتصادي المنخفض و البطالة

النمو الاقتصادي هو واحد من أهم المحددات المؤثرة للفقر ونوعية الحياة في بلد/منطقة ما. فعلى مر السنين، أدى النمو الاقتصادي السريع والمستدام إلى جانب معدلات التشغيل المرتفعة إلى تحسن كبير في رفاهية الجماهير في جميع أنحاء العالم. وفي الواقع، النمو الاقتصادي المرتفع بمفرده هو غير كافي لضمان القضاء على الفقر ما لم يتم توزيع منافع النمو بالتساوي، وبالتالي فخلق فرص عمل لائق هو حلقة وصل رئيسية في العلاقة بين النمو والحد من الفقر.

كمجموعة، الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمتلك الإمكانات اللازمة للموارد الاقتصادية المحتملة في مختلف المجالات والقطاعات مثل الزراعة، الأراضي الصالحة للزراعة، الطاقة، التعدين والموارد البشرية، وتشكل منطقة تجارية استراتيجية كبيرة. ومع ذلك، لا تعبر هذه الإمكانيات الكامنة عن مستويات معقولة من التنمية الاقتصادية والبشرية في العديد

من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفي الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي كمجموعة. و حيث استأثرت بنسبة 22.6٪ من مجموع سكان العالم في عام 2013، أنتجت 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 11.2٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي. حاليا، يتم تسجيل متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (معبرا عنه بالدولار الأميركي الجاري وعلى أساس تعادل القوة الشرائية) في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما يعادل 6076 دولار أمريكي في عام 2013 وهي 1234 دولار أمريكي و6290 دولار أمريكي أقل من غيرها من البلدان النامية والمتوسطات العالمية على التوالي. وتم تسجيل متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد لمعدل النمو في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عند 1.8٪ في عام 2013 مقارنة ب 2.2٪ في العالم و 4.1٪ في البلدان النامية الأخرى. ومن بين دول منظمة التعاون الإسلامي، ظل النشاط الاقتصادي متركزا للغاية في البلدان ذات الدخل المرتفع وفوق المتوسط التي تمثل 57٪ من الناتج المحلي الإجمالي في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2013. وسجلت حصة البلدان ذات الدخل المنخفض 6٪ فقط.

وفيما يتعلق بتوزيع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، توجد تفاوتات واسعة منتشرة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2013، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النيجر أقل من 119 مرة من قطر. وبشكل عام، لا يزال الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان ذات الدخل تحت المتوسط أقل بكثير من البلدان الأخرى مع معدل نمو معتدل على مر السنين. وكما هو مبين في الشكل 8.2، يتم ترتيب بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع أعلى نسبة للفقر بين الدول الأعضاء مع أدنى ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد في عام 2013. ومن بين هذه الدول سجلت مالي معدل عام سلبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 1.3٪، غينيا + 0.05٪، النيجر + 0.4٪ وأفغانستان + 1.1٪.

تتميز العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي مع انتشار مرتفع للفقر بنسبة انخفاض النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني العالية. وعلى الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن العلاقة بين النمو السكاني وانتشار الفقر (سيندينج، 2009)، النمو السكاني الذي هو غير متكافئ في النمو الاقتصادي يمكن أن يكون عاملا مهما وراء ارتفاع معدل الفقر في العديد من هذه البلدان.

وفقا لأحدث البيانات المتاحة، تراوح مجموع معدل البطالة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 6.95٪ و 9.29٪ خلال 2000–2012 (الشكل 8.2.). على وجه الخصوص، لا تزال البطالة بين الإناث في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى مع 9.1٪ في عام 2012، والتي تقدر ب 5.2٪ في البلدان النامية الأخرى و8.1٪ في البلدان المتقدمة لنفس العام. وفي العام نفسه، فإن موريتانيا (31٪) هي البلد مع أعلى معدل للبطالة في العالم. البطالة هي أيضا مصدر قلق خطير في فلسطين (23٪)، غيانا (21.7٪)، الغابون (20.3٪) واليمن (17.6٪). الأرقام فيما يتعلق ببطالة الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي هي أقل واعدة، حيث ظلت فوق 16٪ وأيضا أعلى بكثير من متوسط الدول النامية الأخرى والمتقدمة حتى الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والتي انخفضت بعد ذلك إلى أقل من 16٪. وبالمثل، في عام 2012، قدر أعلى معدل بطالة الشباب في موريتانيا (45.3٪)، تليها غيانا (42٪)، الغابون (36.8٪)، مصر (35.7٪) واليمن (34.8٪). وكان معدل البطالة بين الشباب في 24 بلدا في منظمة التعاون الإسلامي أعلى من 20٪، وفي 33 بلدا فوق المتوسط العالمي البالغ 12.9٪ في عام 2012.

الشكل 8.2: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي) ومجموع معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)، 2011

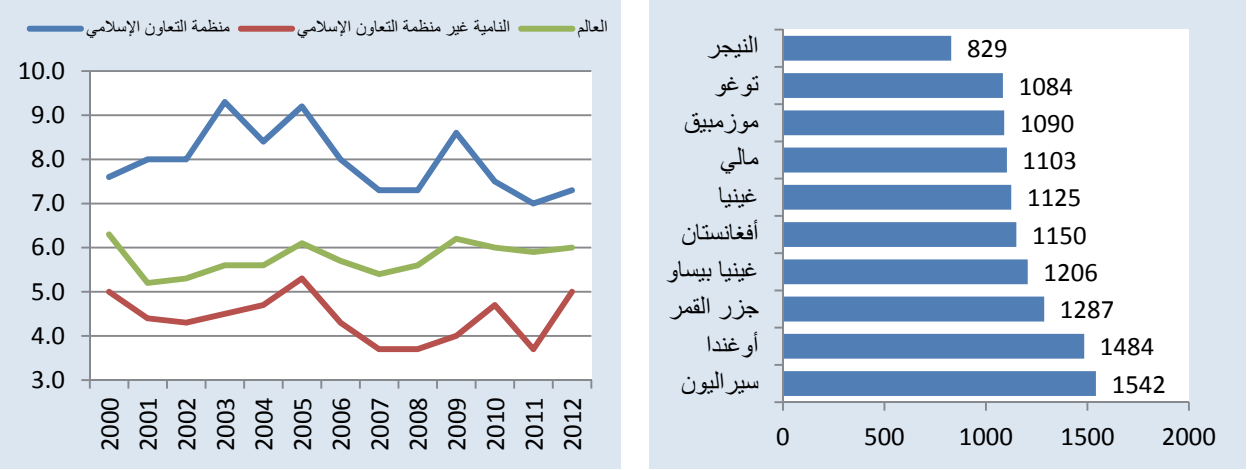

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2014؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، مركز أنقرة، BASEIND

2.2.2. التدهور البيئي

هناك علاقة قوية بين التدهور البيئي وانتشار الفقر. وأكثر من نصف فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية حيث أنها تعتمد على الموارد الطبيعية مثل الأراضي، المياه، الخشب والغطاء النباتي لكسب قوتها. و يعتقد خبراء البيئة أن النمو المتسارع للأنشطة الاقتصادية والزيادة في عدد سكان العالم قد أدت إلى تدهور البيئة في جميع البلدان تقريبا. وقد لعب استنفاد طبقة الأوزون، فقدان التنوع البيولوجي، نضوب الموارد الطبيعية والتصحر دورا هاما في الاستدامة البيئية.

ونظرا لاعتمادها الكبير على قطاع الزراعة والقدرات المنخفضة للتخفيف من التدهور البيئي، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض وتحت المتوسط هي معرضة بشدة للصدمات البيئية، والتدهور البيئي هو المحدد الرئيسي لارتفاع نسبة الفقر في معظم هذه البلدان. ووفقا لأحدث التقديرات، أكثر من 32٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل يأتي من القطاع الزراعي في حين أن هذه النسبة تبلغ 21٪ في البلدان ذات الدخل تحت المتوسط مقارنة مع متوسط مجموعة منظمة التعاون الإسلامي ل 10٪. فعلى مستوى كل بلد على حدة، ظلت الزراعة الدعامة الرئيسية للنشاط الاقتصادي في معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمعدل مرتفع لانتشار الفقر (الشكل 9.2). ومن الواضح جدا أن الكثير من التدهور البيئي والتغيرات المناخية لن يدفع مئات الملايين من الناس إلى الجوع والفقر فقط، ولكن أيضا سوف يقوض التقدم المحرز حتى الآن للقضاء على الفقر في معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض وتحت المتوسط.

والتصحر هو مساهم رئيسي آخر في تدهور الاستدامة البيئية، وبالتالي انتشار الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويرتبط أساسا مع تدهور الأراضي في الأراضي الجافة، نتيجة عوامل مختلفة تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية مثل الإفراط في استخدام الأراضي، الممارسات الزراعية غير المستدامة على زراعة المحاصيل، الرعي الجائر، سوء الري، إزالة الغابات، التوسع السكاني والمنطقة الحضرية. وتقع جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقريبا في أنظمة الأراضي الجافة التي هي عرضة للتصحر. ووفقا لأحدث النتائج، فضعف التصحر هو مرتفع مرتفع جدا بين الدول الأعضاء التي تقع خاصة في منطقة آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعد موطنا حاليا لجزء أكبر من الفقراء في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 9.2.: حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)

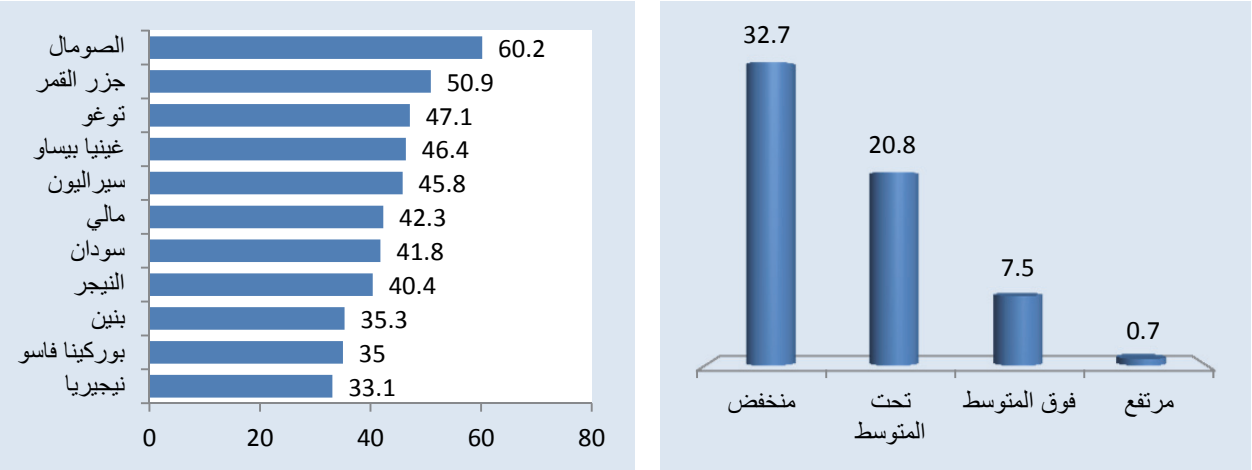

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس UNSD، الحسابات القومية المجاميع الرئيسية

3.2.2. تضليل الأعراف الاجتماعية والتقاليد

تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية، الثقافية والدينية دورا هاما في تشكيل موقف المجتمع تجاه الرعاية الجماعية والازدهار على المستويين الكلي والجزئي. ويعاني الفقراء في المجتمعات النامية أيضا من فقر المعلومات حيث يفتقرون إلى الوعي حول التدخلات الحيوية التي يمكنها انتشالهم من الفقر. بدلا من ذلك، يعتقدون في العديد من الأساطير والمحرمات التي تؤدي إلى انخفاض استخدام الخدمات التي تعتبر بالغة الأهمية لوضعهم الاجتماعي والاقتصادي، فالأشخاص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هم أيضا ليسوا استثناء. فعلى مر السنين، لم تكن حملات التحصين في بعض الدول الأعضاء فعالة، ويرجع ذلك أساسا إلى الخلافات المتعلقة بسلامة اللقاحات وجوازها دينيا. وكثيرا ما ذكرت السلطات في البلدان الأعضاء مثل نيجيريا وباكستان معارضة الجماعات الدينية والسياسية لتنفيذ حملات التطعيم الوطنية ضد شلل الأطفال (سيسريك، c2014).

التمييز على أساس نوع الجنس هو المحدد الرئيسي الآخر للفقر في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فالإناث في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعاني التمييز، سواء في التعليم وأسواق العمل. فبالنسبة للسكان البالغين، تبلغ الفجوة بين الجنسين في متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة أكثر من 14٪ في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في حين أنه في البلدان المتقدمة هي أقل من 2٪. واحتمال الخروج من المدرسة هو أعلى بين الأطفال الإناث من الذكور في معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع أعلى نسبة للفقر (الشكل 10.2). من ناحية أخرى، في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يبلغ متوسط المشاركة في القوى العاملة بين السكان الإناث حوالي 47٪، بينما في الدول المتقدمة هو 66٪ والمتوسط العالمي حوالي 57٪.

ويتم إدراج الزواج المبكر وحمل المراهقات كسبب للفقر ونتيجة له. ولا تحصل الفتيات المتزوجات في سن مبكرة عادة على الفرص التعليمية والاقتصادية التي تساعد على رفعهم وأسرهم من الفقر. وتؤدي هذه أيضا إلى الإنجاب المبكر الذي يعرف بارتفاع المخاطر الصحية للأم والطفل معا. فممارسة تزويج البنات الصغيرات هي منتشرة بشكل كبير في أفقر بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويبين الشكل 11.2 البلدان الأعلى في العالم وفقا لأعلى نسبة من النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الفئات العمرية 15–19 في الفترة 2000–2008. ووفقا للبيانات المتوفرة للبلد، كانت للنيجر أعلى حصة من الإناث المتزوجات من أي وقت مضى في المجموعة العمرية 15–19 في العالم والتي تشكل ثلثي مجموع النساء المتزوجات في

البلاد. وبعد النيجر، كان ما يقرب من نصف النساء المتزوجات في مالي في هذه الفئة العمرية كذلك. وباستثناء الملاوي كانت البلدان الأخرى التي تحتوي على نسبة عالية من النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 15–19 من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 10.2: معدل الخروج من المدرسة في المرحلة الابتدائية، 2011

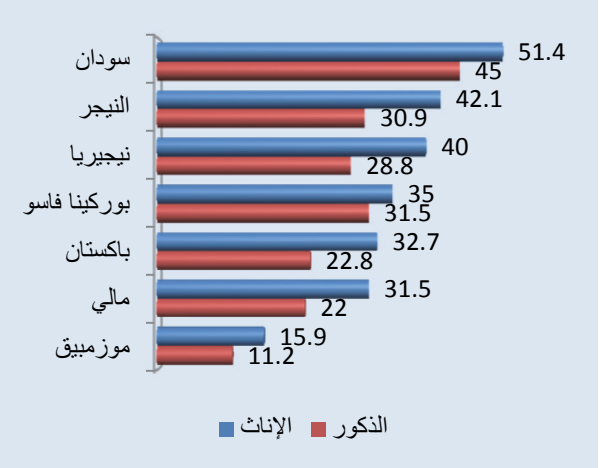

الشكل 11.2: النساء المتزوجات الذين تتراوح أعمارهم بين 15–19 (٪)

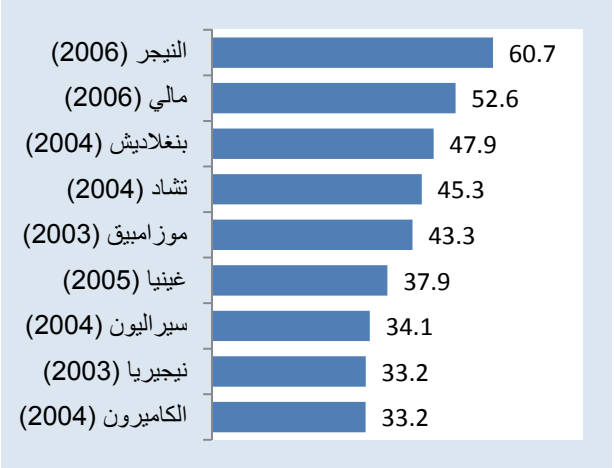

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، بيانات الزواج العالمية

4.2.2. النظام السياسي الغير فعال و الحوكمة

يلعب النظام السياسي الفعال والكفؤ دورا مهما في الاستقرار السياسي والحكم الرشيد وتسوية النزاعات (الداخلية والخارجية على حد سواء) و إحلال السلام والأمن في البلد. فجميع هذه المؤشرات هي المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار، وبالتالي تقليل الفقر في بلد/منطقة ما. على العكس من ذلك، نظام سياسي غير فعال وحوكمة سيئة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب وتزيد في انتشار وشدة الفقر في بلد/منطقة ما.

وهناك العديد من الطرق لقياس مدى فعالية المؤسسات السياسية في البلاد. بناء على مشروع بحثي طويل الامد للبنك الدولي، تستخدم المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) على نطاق واسع لقياس جودة الحوكمة في أكثر من 200 دولة. تغطي WGI ستة أبعاد: الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، ونوعية اللوائح التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وتتراوح الرتبة المئوية لكل من هذه المؤشرات الستة من 0 (الأضعف) إلى 100 (الأقوى). ووفقا لأحدث التقديرات، سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي رتبا منخفضة نسبيا في جميع الأبعاد الستة من الحوكمة الرشيدة حيث يظل متوسط الرتبة المئوية تحت متوسطات العالم، البلدان النامية الغير منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي و البلدان المتقدمة لكافة المؤشرات الستة (الشكل 12.2). فعلى مستوى كل بلد على حدة، كانت غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض وذات نسبة مرتفعة لانتشار الفقر من بين البلدان ذات أدنى أداء في العالم.

وتظل الصراعات المدنية والحروب عوامل رئيسية لاستمرار الفقر في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا لمقياس الصراع عام 2012، ارتفع عدد الصراعات التي لوحظت عالميا من 83 في 1945–396 في عام 2012، بما في ذلك أكثر من 40 دولة في منظمة التعاون الإسلامي ذات صراعات عالية ومنخفضة الكثافة على حد سواء. ووفقا لأحدث التقديرات، وخلال الفترة 1946–2005، قضت 53 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ما مجموعه 621 عاما في النزاعات، أو 11.7 عاما لكل بلد. وقتل ما يقرب من 3 ملايين شخص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال هذه النزاعات، أو أكثر من 4،600 في الصراع. وعلاوة على ذلك، يجبر الملايين من الأشخاص على الفرار من ديارهم بسبب الصراع أو العنف،

وغالبا مع ممتلكات قليلة أو معدومة. و عبر بعضهم الحدود الوطنية بحثا عن ملجأ. وبقي آخرون داخل بلدهم وأصبحوا نازحين داخليا. ويقدر عدد النازحين في دول منظمة التعاون الإسلامي أن يكون أكثر من ذلك في البلدان الغير منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2003. واعتبارا من عام 2010، نزح داخليا أكثر من 14 مليون شخص في دول منظمة التعاون الإسلامي. فالغالبية العظمى من دول منظمة التعاون الإسلامي هي حاليا جزء من الصراع الدائر على كثافة متفاوتة (SESRIC, 2014b).

الشكل 12.2: الرتبة المئوية من مؤشرات الحوكمة الرشيدة (2000-2012)

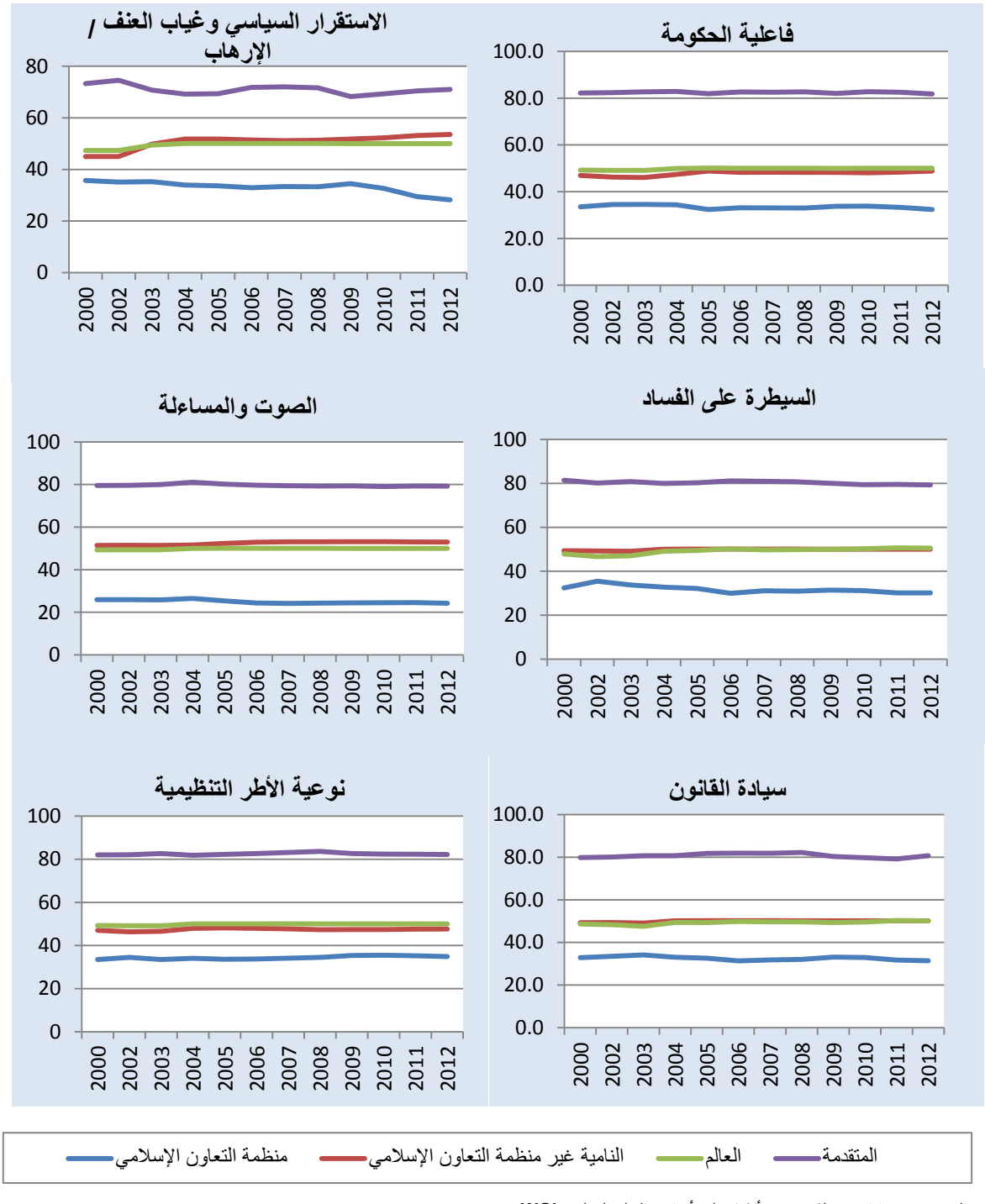

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس البنك الدولي، WGI

5.2.2. الامية

الأمية هي أحد المحددات الرئيسية للفقر في العالم النامي. عادة، يمكن للناس الأقل تعليما أو بدون أي تعليم أن تجد فقط وظائف ذات أجر قليل (أو قليلة المهارة). أيضا بسبب عدم وجود كمية كافية من مؤسسات التعليم المهني في معظم البلدان النامية، الناس لا يمكنها أن تطور رأس مالها البشري، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات أجورالعمل التي لا تكفي لانتشال الناس من الفقر. الأسوأ من ذلك كله، هو عرضة الأميين لعدم العثور على وظيفة لضمان دخلهم، مما يؤدي بهم إلى الدخول في براثن الفقر وجعلهم يعتمدون على المساعدات من الموارد الخارجية. من جهة ثانية، يرتبط الحصول على التعليم الأساسي إلى حد كبير بالوضع الاجتماعي، الاقتصادي والموقع الجغرافي للأسرة في البلدان النامية. وبشكل عام، فأطفال الأسر الفقيرة هم أكثر عرضة للتغيب عن المدرسة من أقرانهم من أقل الأسر الفقيرة ويرجع ذلك أساسا إلى تكاليف التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، هم أكثر عرضة لتكرار الصفوف والحصول على تعليم أقل جودة من أولئك ذوو الدخل المرتفع. وبالمثل، فلدى أطفال المناطق الريفية أقل فرص لأن يتعلموا من أولئك من المناطق الحضرية.

وعلى مر السنين، وعلى الرغم من أن فرص الحصول على التعليم الأساسي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي قد تحسنت، لا يزال احتمال أن يكون الفقراء متعلمين أقل من غير الفقراء. ووفقا لأحدث التقديرات (SESRIC, 2012)، ففي عام 2011، سجلت المعدلات الصافية للالتحاق (NER) بالمدارس الابتدائية والثانوية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 74٪ و 50٪ على التوالي مقارنة مع 84٪ و 55٪ على التوالي في العالم. و بقي أداء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي على مستوى المدارس الابتدائية أقل بكثير من متوسط البلدان النامية الغير منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي حيث سجلت NER نسبة 112٪. ومع ذلك، حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدل إنجاز أعلى نسبيا (75٪) على مستوى المدارس الابتدائية من العالم (72٪) والبلدان النامية الغير منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي (69٪). وهناك فوارق تعليمية ملحوظة بين وداخل البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي نابعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية غالريبة. وبشكل عام، لا يزال أداء التعليم في البلدان الأعضاء من جنوب آسيا و جنوب صحراء أفريقيا الكبرى، حيث تعيش غالبية السكان الفقراء في منظمة التعاون الإسلامي، أقل بكثير.

ترتبط معدلات الالتحاق بالمدارس إلى حد كبير بملامح الفقر بين الأسر في الدول النامية. ويبين الشكل 13.2 التحاق الأطفال في سن الابتدائي لأغنى وأفقر الأسر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي المختارة والتي تعد موطنا حاليا لغالبية فقراء منظمة التعاون الإسلامي. وتشير البيانات إلى بعض الأنماط الثابتة. بين الشرائح الخميسية الغنية والفقيرة، يشارك الأطفال من الأسر في الشرائح الخميسية الأغنى باستمرار في المدرسة بمعدلات أعلى من الأطفال في الشرائح الخميسية الأدنى. ومع ذلك، فإن شدة عدم المساواة ليست متجانسة عبر البلدان. فعلى سبيل المثال، على مستوى المدارس الابتدائية، من المرجح أن يكون الأطفال من أفقر الشرائح الخميسية في نيجيريا 2.8 مرة أكثر ترجيحا للخروج من المدرسة بالمقارنة مع 1.4 مرة في حالة ساحل العاج. وشدة عدم المساواة هي أعلى بكثير في حالة المدرسة الثانوية. فعلى سبيل المثال، الأطفال من أفقر الشرائح الخميسية في موزامبيق هم 15 مرة أكثر عرضة للخروج من المدرسة مقارنة مع نظرائهم في أغنى الشرائح الخميسية، في حين أن هذا الاحتمال هو 11 مرة في ساحل العاج و10 مرات في النيجر.

الشكل 13.2: صافي معدلات الالتحاق بالمدارس، 2011

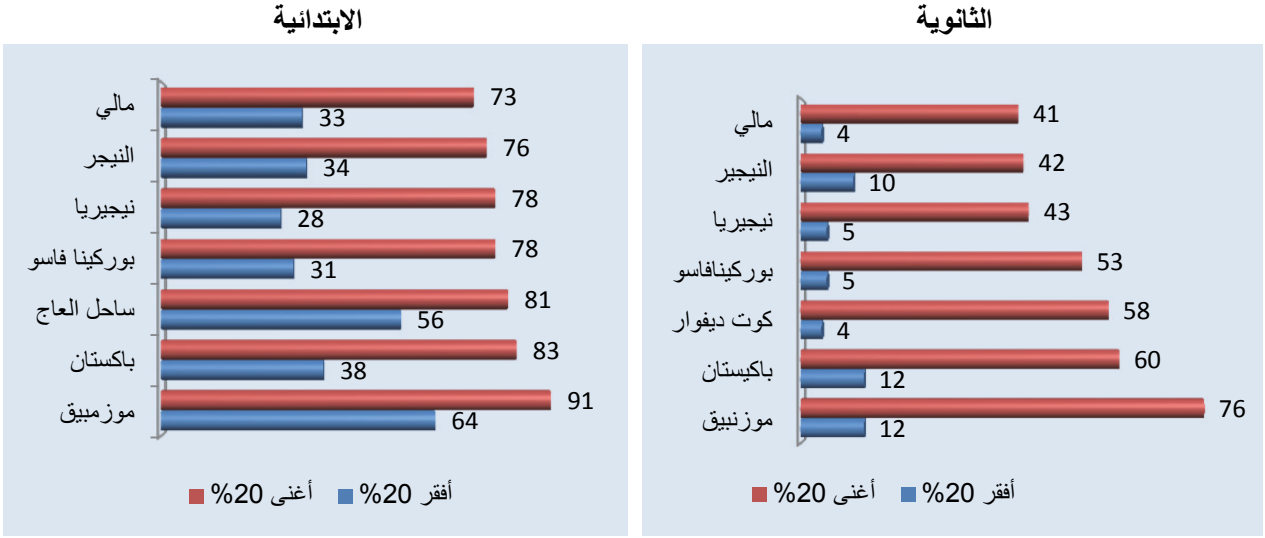

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

6.2.2. صحة الفقراء

من المعترف به على نطاق واسع أن الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الصحية ضرورية من أجل كسب المعركة ضد الفقر في جميع أنحاء العالم. صحة الفقراء عادة ما توقع الناس في فخ الفقر بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشون فيها. انها تخفض من قيمة نوعية الموارد البشرية، وبالتالي تقلل من النمو الاقتصادي وتحد من توافر الموارد المالية على المستويين الفردي والحكومي للاستثمار في مجال الصحة. من ناحية أخرى، الفقر هو من العوامل الاجتماعية المهمة للصحة لأنه يقيد بشدة الوصول إلى بعض الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الغذاء، المياه النظيفة، خدمات الصرف الصحي المحسنة، السكن وخدمات الرعاية الصحية، وبالتالي يزيد من خطر المرض والوفيات. عموما، وضع الأم، المولود الجديد وصحة الطفل (مونتش) يرتبط بقوة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، تغطية وفعالية نظام الرعاية الصحية في بلد/منطقة ما.

وعلى مر السنين، سجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحسنا كبيرا في معدلات وفيات الأمهات والرضع والأطفال. وبين عامي 1990 و 2013، انخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 44٪ وسجلت معدلات وفيات الرضع و الأطفال دون سن الخامسة انخفاضا بنسبة 44٪ و 47٪ على التوالي. و على الرغم من هذا التقدم، لا تزال معدلات الوفيات عالية نسبيا في دول منظمة التعاون الإسلامي حيث لا يزال واحد من كل 15 طفل يموت قبل بلوغهم سن الخامسة، ومن بين واحد من كل 21 طفلا يموت قبل عيد ميلادهم الأول، مقارنة مع واحد من بين 22 طفلا يموت قبل بلوغهم سن الخامسة، وواحد من بين 30 طفلا يموت قبل عيد ميلادهم الأول في العالم. ومن ناحية أخرى، هناك فوارق إقليمية كبيرة في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، وظلت معدلات الوفيات عالية خاصة في جنوب آسيا و جنوب صحراء أفريقيا الكبرى (سيسريك، 2013).

ويوجد عدم مساواة في تغطية (MNCH) أيضا داخل البلدان ذوي السكان الفقراء الذين يحصلون على وصول أقل إلى التدخلات الصحية الرئيسية من الأغنياء. وكما هو مبين في الشكل 14.2 هناك تفاوتات كبيرة بين أغنى الأسر وأفقرها بالنسبة لتغطية الرعاية ما قبل الولادة (ANCC) والولادات بإشراف عاملين صحيين ماهرين (DA) في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهذا الاختلاف الصارخ في ANCC هو أكثر وضوحا في نيجيريا وبنجلاديش حيث أن امرأة حاملا من

أفقر شريحة خمسية للسكان هي ثلاث مرات أقل احتمالا للحصول على ANC بالمقارنة مع أقرانها من أغنى شريحة خمسية للسكان. وفي حالة الولادات بإشراف المساعدين، فالنساء في الأسر الأكثر فقرا من نيجيريا هي 8.2 مرة أكثر عرضة للولادة بدون مساعدة مقارنة بالأسر الأغنى، وهذا الاختلاف يبلغ 5.5 مرات في بنغلاديش.

وتظهر الأسر الفقيرة معدلات وفيات أطفال أعلى بكثير من الأسر الأفضل حالا في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الإسلامي. ويبين الشكل 14.2 معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة (IMR & U5MR) لأفقر وأغنى شريحة خمسية للسكان في ثمانية بلدان أعضاء مختارة في منظمة التعاون الإسلامي، حيث يقيم الجزء الأكبر من فقراء منظمة التعاون الإسلامي. وتتجاوز معدلات الوفيات بين أفقر الأطفال المجموعة الأغنى في جميع البلدان. ومع ذلك، بالنسبة لبعض البلدان فالفرق في معدل IMR وU5MR بين الأغنياء والفقراء هو واسع. فعلى سبيل المثال، في إندونيسيا، الأطفال في أفقر 20٪ من السكان هم ثلاث مرات أكثر عرضة للوفاة قبل عيد ميلادهم الأول مقارنة مع غيرهم من أغنى 20٪ من السكان، في حين أن الأطفال الفقراء هم 2.5 مرة أكثر عرضة للوفاة قبل بلوغهم سن الخامسة.

الشكل 14.2: الوصول إلى التدابير الوقائية ل *MNCH* ومعدلات الوفيات، 2013

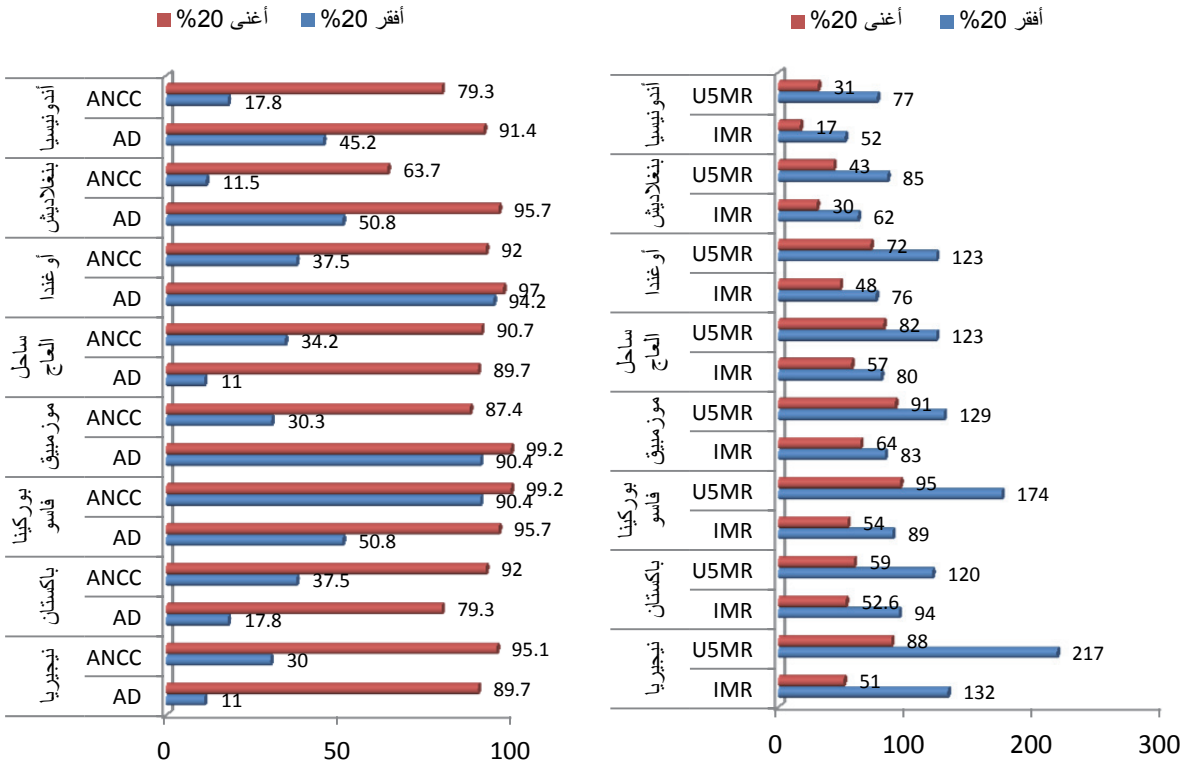

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

7.2.2. إنعدام الأمن الغذائي

الجوع وانعدام الأمن الغذائي هو واحد من مظاهر الفقر الأكثر شيوعا في العالم النامي. ووفقا لآخر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (SOFI, 2014)، يوجد 842 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من سوء التغذية ممثلين ب 12.0٪ من سكان العالم، أو واحد من بين ثمانية أشخاص. ويقيم غالبية هؤلاء الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق النامية لآسيا والمحيط الهادئ (552 مليون) و جنوب صحراء أفريقيا (223 مليون)، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (47 مليون).

كونها جزءا كبيرا من العالم النامي، كانت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي موطنا ل161 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في 13-2011، أي ما يعادل 19٪ من إجمالي عدد الأشخاص ناقصي الأغذية العالمي. وانخفضت حصة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في مجموع السكان إلى 14.5٪ لكنها بقيت أعلى من المتوسط العالمي (الشكل 15.2). وفي الفترة نفسها، كان لا يزال انتشار نقص التغذية عاليا جدا في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في منظمة التعاون الإسلامي (LIFDCs) في جنوب صحراء أفريقيا الكبرى وجنوب آسيا مثل جزر القمر، موزمبيق، السودان، تشاد، سيراليون، توغو، واليمن (مركز أنقرة 2014a). بشكل عام، تتميز غالبية LIFDCs بمستوى دخل منخفض، معدلات فقر مرتفعة، بالصراعات، عدم الاستقرار السياسي وارتفاع معدل انتشار نقص التغذية. وهذه البلدان هي غير قادرة على إنتاج ما يكفي من الغذاء لتلبية طلبها المحلي، وبسبب نقص مواردها لا يمكن استيرادها كذلك. وفي هذا الصدد، واصل نقص الغذاء بالتأثير على عدد كبير من بلدان LIFDCs 27 لمنظمة التعاون الإسلامي حيث أن 18 منها تم تصنيفها من قبل منظمة الأغذية والزراعة "بلدان في أزمة تحتاج إلى مساعدة خارجية".

على المستوى الوطني الفرعي، هناك علاقة قوية بين الفقر وسوء التغذية. وكما هو مبين في الشكل 16.2، نقص التغذية بين الأطفال هو أعلى في الأسر ذات الدخل المنخفض من بين ذوي الدخل المرتفع. ففي بنغلاديش، طفل دون سن الخامسة في أشد الأسر فقرا هو أكثر عرضة ليعاني من نقص الوزن 2.4 مرات بسبب سوء التغذية من أقرانه في أقل الأسر الفقيرة في حين أن احتمال أن يكون نقص الوزن بين الأطفال الأكثر فقرا في السودان ونيجيريا هو مرتين أكثر من أغنى الأطفال.

الرقم 15.2: نقص التغذية، 2013

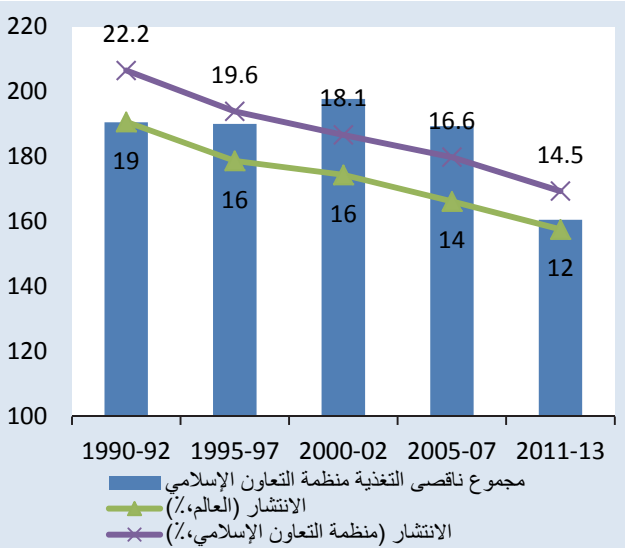

الشكل 16.2: نقص التغذية الأطفال أقل من خمس سنوات (٪)

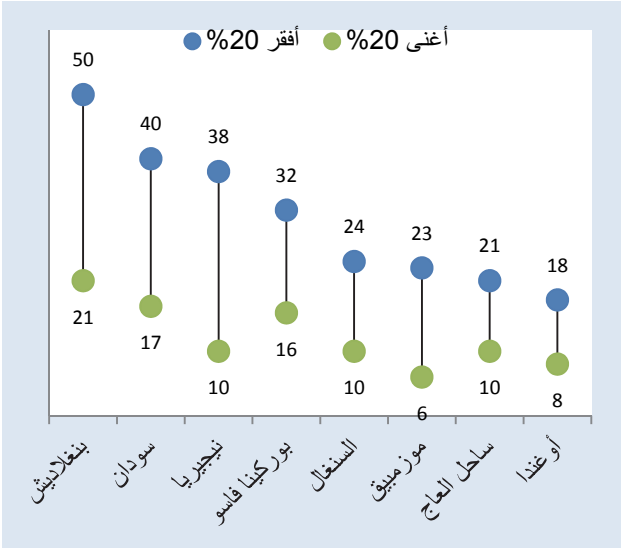

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية

8.2.2. نقص المشاركة

نقص المشاركة هو سبب رئيسي للفقر. وفي هذا السياق، يتم تحديد الفقر بالعجز، الوصم، التمييز، الاستبعاد والحرمان المادي، وكلها تعزز بعضها البعض. بتعبير أدق، الفقر هو أقل إزاء نقص الدخل وأكثر حول عدم قدرة ذوي الدخل المنخفض على المشاركة بنشاط في المجتمع. ويجادل إيمانويل و آخرون.(2013) بأن المشاركة تأثرت سلبا من الدخل (الشكل 17.2). وفقا لدراستهم، تنقسم عينة المشاركين إلى عشرين مجموعة متساوية الحجم، تسمى الرتب العشرينية، على أساس مستوى دخلها الصافي المعدل حسب حجم الأسرة. الشكل 17.2 يبحث العلاقة بين الدخل و المشاركة للرتب العشرينية الستة المنخفضة.

وتتم مقارنة المشاركة في كل رتبة عشرينية للدخل مع المشاركة في الرتب العشرينية لأعلى دخل، والتي لديها أعلى مستوى مشاركة للكل. ونتيجة لذلك، فإن جميع درجات المشاركة المبينة في هذا الشكل هي سلبية. متوسط الدخل في الرتبة العشرينية السادسة هو أكثر من ضعف المتوسط في الرتبة العشرينية الأولى وثلثي أكبر من متوسط الدخل في الرتبة العشرينية الثانية. درجة المشاركة تنخفض باطراد حتى الرتبة العشرينية الرابعة لتصل إلى 0.134- نقطة والتي تتطابق مع الحد الأدنى من المشاركة. بعد بلوغ هذا المستوى الأدنى، تبدأ درجة المشاركة في الارتفاع قليلا. ولذلك، ليس هناك حد أدنى من المشاركة هو سمة للناس ذوي الدخل المحدود.

الشكل 17.2 : تأثير الدخل على المشاركة*

المصدر: ايمانويل ف./ م. توملينسون، روبرت ووكر (2013): الفقر، المشاركة والاختيار، مؤسسة يوسف راونتري، المملكة المتحدة البريطانية. * تأثير الدخل على المشاركة هو مرصود السيطرة من أجل: الوضع الوظيفي، التعليم، نوع الأسرة، الجنس، العرق والمنطقة.

9.2.2. الموارد المالية

يقيم غالبية فقراء العالم حاليا في بلدان ذات دخل منخفض ودخل تحت المتوسط من جنوب آسيا و جنوب صحراء أفريقيا الكبرى. وبشكل عام، تتميز هذه البلدان بإيرادات عامة منخفضة بسبب عدم كفاية النظم الضريبية، وتكاليف خدمة الديون المرتفعة ونفقات الدفاع المذهلة. وعلى الرغم من أن العديد من شركاء التنمية يضخ في الموارد المالية (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية) لمساعدة هذه البلدان، إلا أن الإيرادات المحلية التي اعترف بأنها أهم مصدر لتمويل التنمية ومحاربة الفقر هي منخفضة جدا (UN, 2013). وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الحكومات لا تنفق جزءا كبيرا من الموارد العامة المتاحة في مجالات مثل الصحة، التعليم، المياه و الصرف الصحي التي تؤدي إلى القضاء على الفقر.

ويمكن لعدم إمكانية الوصول على نطاق واسع من الخدمات الأساسية بين الفقراء في العالم النامي بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون الإسلامي أن يكون مفهوما مقابل موارد مالية منخفضة للخدمات الأساسية على المستوى الوطني. وإلى حد كبير، تنفق الحكومات في البلدان النامية حصة أقل بكثير من ميزانياتها على الخدمات الصحية والتعليمية من نظرائها المتقدمة. ونتيجة لذلك، تزيد من تفاقم الحالة القاتمة للفقر وتجعل الحرمان أكثر شدة بين الفقراء. ولتقييم أداء منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالاستثمار في الخدمات الأساسية، سوف ننظر إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي والحكومة الميزانية التي تنفق على قطاعي الصحة والتعليم في الدول الأعضاء.

ويظل التقدم المحرز في تحقيق التغطية الشاملة للرعاية الصحية متفاوتا إلى حد بعيد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي كثير منها، يعاني نظام الرعاية الصحية بشكل خطير من مشاكل وتحديات مختلفة بما في ذلك توافر الموارد

المالية الكافية. ووفقا لأحدث التقديرات، في عام 2011، بلغ إجمالي الإنفاق على الصحة 4.7٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي (مقارنة ب 6.1٪ في البلدان النامية الأخرى و7.6٪ في العالم). وفي المتوسط، تنفق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 387 دولار أمريكي للفرد الواحد على الصحة فقط. وظل الإنفاق من خارج الجيب المصدر الأكثر استخداما على نطاق واسع للتمويل الصحي بحصة بلغت أكثر من 36٪ من إجمالي النفقات الصحية. وبالنسبة لعشرين بلدا عضوا، بلغ الإنفاق خارج الجيب على الرعاية الصحية أكثر من 50٪ من مجموع النفقات على الصحة في عام 2011 (SESRIC, 2013).

ويعتبر تخصيص الموارد المالية لقطاع التعليم هو أيضا ليس واعدا جدا في دول منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2011، بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم 3.8٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، مقارنة ب 4.8٪ في البلدان النامية الغير منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي، و5.0٪ في العالم و 5.2٪ في البلدان المتقدمة. وظلت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم في الميزانية الحكومية الكلية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (15٪) مساوية للدول النامية الغير منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي (15٪) وأعلى من المتوسط العالمي البالغ 12.5٪ في عام 2011. وأنفقت الحكومات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي 928 دولار على كل تلميذ مقارنة ب 1860 دولار في البلدان النامية الغير منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي و4884 دولار في العالم. وتوجد تفاوتات كبيرة على المستوى الوطني في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ بينما النفقات الحكومية لكل تلميذ المسجلة عند 27547 دولار في قطر كانت أقل من 100 دولار في أوغندا وغينيا (SESRIC, 2012).

ويسير كلا من الإنفاق الحكومي المنخفض على الخدمات الأساسية والفقر جنبا إلى جنب. وكما هو مبين في الشكل 18.2 و 19.2، شكلت الدول الأعضاء التي أنفقت أقل على الخدمات الصحية والتعليمية أعلى حصة فقراء في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 18.2: النفقات الصحية لكل فرد (دولار أمريكي)، 2011

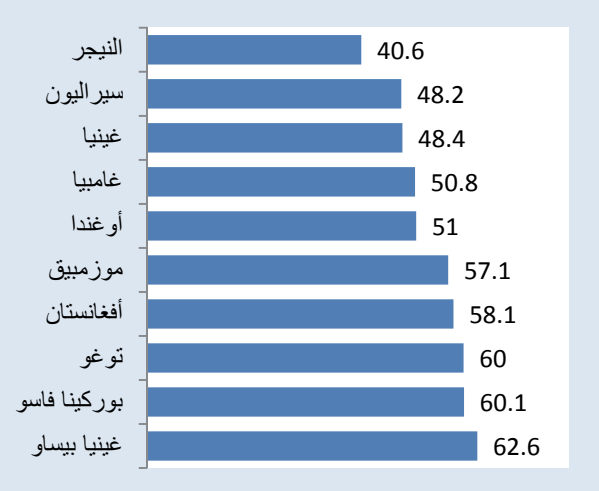

الشكل 19.2: النفقات لكل تلميذ (دولار أمريكي)، 2011

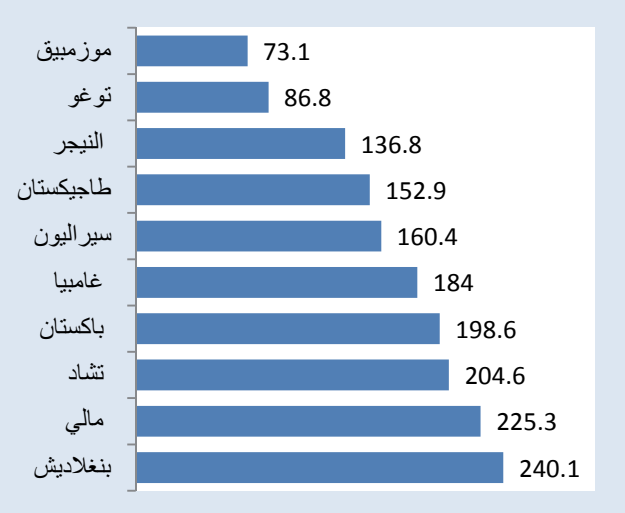

المصدر: منظمة الصحة العالمية، مستودع البيانات؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

10.2.2. نقص القدرات المؤسسية والإرادة السياسية

الإنتشار الكبير للفقر في العديد من البلدان النامية إلى حد كبير مع عدم وجود قدرات مؤسسية لتقديم الخدمات الأساسية وتباطؤ السياسات والإصلاحات المؤسسية. وكما ذكر في القسم السابق، ظل الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم منخفضا جدا في دول منظمة التعاون الإسلامي على مستوى المجموعة والمستوى القطري على حد سواء. وهذا يدل على الأولوية المنخفضة المعطاة لتوفير الخدمات الأساسية في خطط التنمية الوطنية في مختلف أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وأدى الإنفاق المنخفض على قطاعي الصحة والتعليم إلى نقص خطير في القدرات المؤسسية سواء من حيث الموارد البشرية الكافية والمؤهلة والبنية التحتية المادية في هذه القطاعات في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعدم وجود بنية تحتية أساسية يجعل توفير خدمات صحية وتعليمية محدودة. وهو كارثي لا سيما بالنسبة للشرائح الفقيرة والمحرومة من المجتمع حيث انتشار الوفيات والأمية هي بالفعل على نطاق واسع.

نقص العاملين الصحيين المؤهلين في كل من مجموعة منظمة التعاون الإسلامي وعلى مستوى كل بلد على حد سواء ينذر بالخطر. فالقوى العاملة الصحية في دول منظمة التعاون الإسلامي هي فقط فوق العتبة الحرجة ل 23 عامل في المجال الصحي لكل 10،000 نسمة، والتي تعتبر عموما لازمة لتقديم الخدمات الصحية الأساسية. ووفقا لأحدث التقديرات، لم يكن هناك سوى 26 عامل في المجال الصحي (الأطباء والممرضات والقابلات) لكل 10،000 شخص في دول منظمة التعاون الإسلامي، مقابل 38 في البلدان النامية غير منظمة التعاون الإسلامي، و47 عامل في المجال الصحي في العالم. وعلى مستوى كل بلد على حدة، من بين 52 دولة تتوفر حولها البيانات، سجلت 28 قوى عاملة صحية فقط فوق مستوى الأزمة ل 23 عامل صحي لكل 10،000 نسمة. ويتم تسجيل أعلى عجز للقوى العاملة الصحية بين أفقر الدول الأعضاء من المجموعات ذات الدخل المنخفض وتحت المتوسط (الشكل 20.2). ومن ناحية أخرى، ظل توافر أسرة المستشفيات أيضا نسبيا منخفض جدا في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما كان هناك 12 سريرا فقط ل 10،000 شخص في 2008–2012 مقارنة مع 25 في البلدان النامية الغير منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي و27 في العالم. ومرة أخرى، كان توافر السرير منخفضا بشكل ملحوظ في البلدان الأعضاء مع ارتفاع معدل الفقر (الشكل 20.2).

الشكل 20.2 توافر الموارد الصحية لكل 10،000 نسمة، 2008–2012 *

أسرة المستشفى

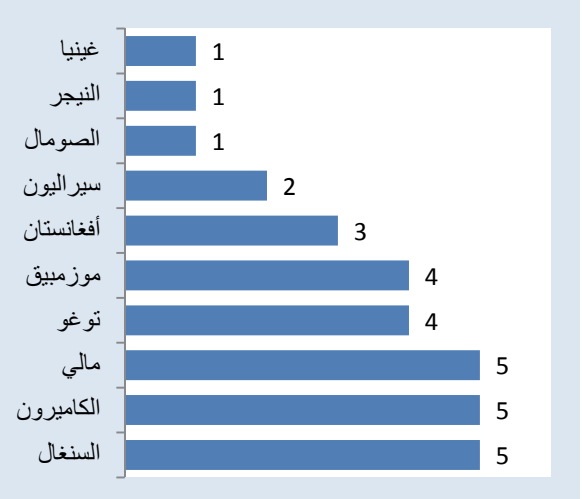

العاملين في مجال الصحة

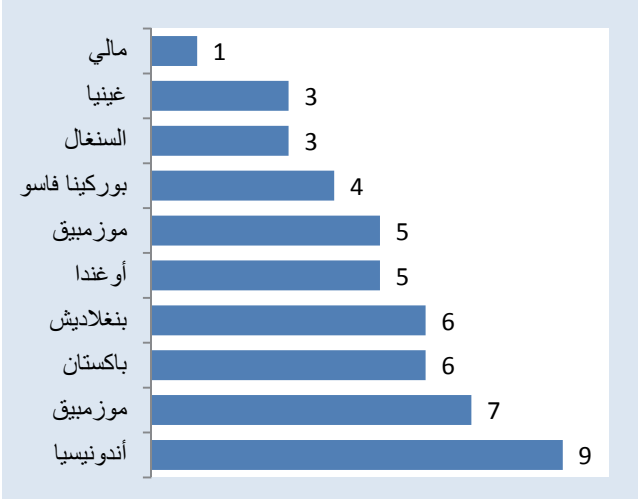

المصدر: منظمة الصحة العالمية، مستودع البيانات

*** آخر سنة متاحة**

ويمكن ملاحظة حالة مماثلة في وضعية قطاع التعليم أيضا. وتعطي نسب الطالب والمعلم عدد الطلاب المسجلين في المدارس حسب عدد المدرسين العاملين في تلك المؤسسة. وفي حين أن النسبة المنخفضة للطالب – المعلم تعد مؤشرا لجودة التعليم، فإن ارتفاع نسبة الطالب والمعلم في كثير من الأحيان تعطي بعض الأدلة عن المدارس أو الأنظمة المدرسية التي تعاني من نقص التمويل نسبيا، أو الحاجة لتغيير تشريعي أو المزيد من التمويل للتعليم. وتم تسجيل متوسط نسبة الطالب والمعلم في المدارس الابتدائية في دول منظمة التعاون الإسلامي في 27.9 طالبا في عام 2012. وكان هذا أكثر من ضعف متوسط عدد الطلبة لكل معلم في البلدان المتقدمة (13.4) وأعلى بقليل منه في البلدان النامية (26.2) والعالم (24.0) من نفس العام. ومن حيث نسبة الطالب والمعلم في المدارس الثانوية، ظلت المعدلات راكدة على مدى العقد الماضي. وكان متوسط عدد الطلاب في المدارس الثانوية لكل معلم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي 19.6 في عام 2012. وكانت هذا المرة الأخرى التي تقرب من ضعف متوسط نسبة الطالب والمعلم من ذوي الخبرة في البلدان المتقدمة (10.9) ومماثلة لمتوسط البلدان النامية الغير منتمية لمنظمة التعاون الإسلامي (20.2) والعالم (17.6). وعلى المستوى القطري، سواء على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، ظل العجز في عدد المعلمين مقابل عدد من الطلاب مرتفعا ارتفاعا كبيرا في العديد من البلدان الأعضاء مع ارتفاع نسبة الفقر في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 21.2).

الشكل 21.2: نسبة الطالب والمعلم، 2012

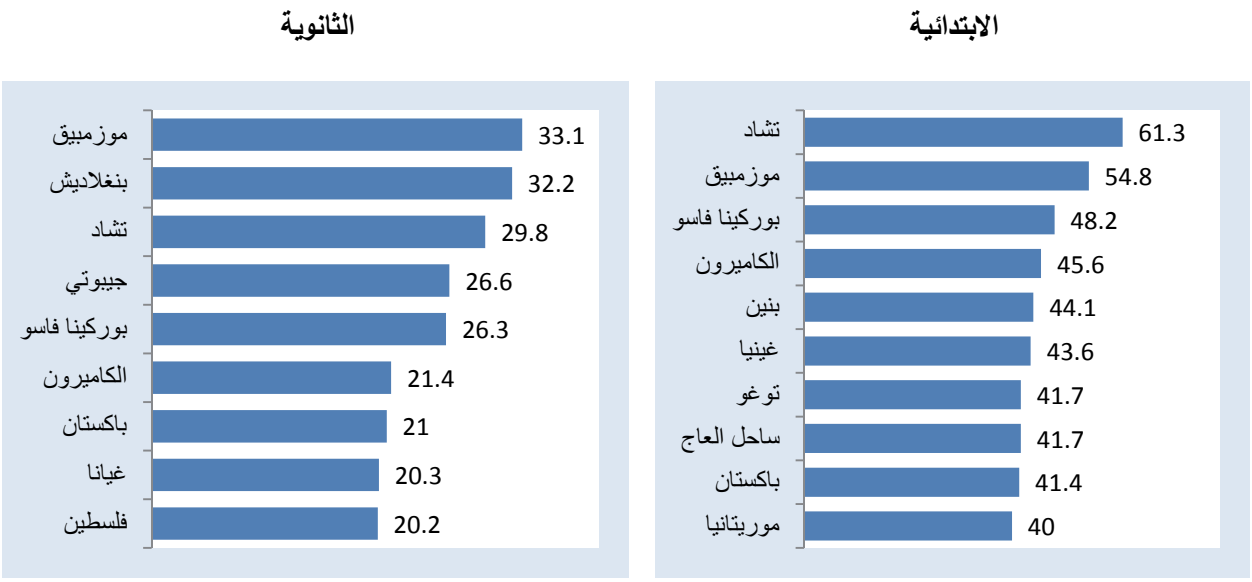

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

11.2.2. تغير المناخ

تغير المناخ هو واحد من أخطر ما يهدد الاستدامة البيئية والاقتصادية العالمية. وهو يشكل انعكاسات سلبية خطيرة خاصة بالنسبة لشرائح المجتمع الفقيرة والمحرومة. وتعتبر الظروف الجوية غير الطبيعية أي الكوارث الطبيعية غير المتوقعة مثل الفيضانات والجفاف، وأمواج المد، والتي تتسبب في الوفاة أو إخلاء كثير من الأشخاص وخاصة الفقراء، مصدر قلق رئيسي. وهناك تأثيرات كبيرة أخرى لتغير المناخ هي: (أ) تغير العادات الزراعية مسببة تراجع بعض المنتجات الزراعية وندرة الغذاء في بعض المناطق، (ب) تلوث الهواء وانتشار الأمراض ذات الصلة مثل أمراض الجهاز التنفسي والجلد والسرطان، (ج) تدهور نوعية المياه وتفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه والأمراض المنقولة عن طريق الحشرات، (د) الحد من المياه العذبة

بسبب ارتفاع درجة الحرارة والتلوث، (هـ) ذوبان الجبال الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر مسببا اختفاء العديد من الأراضي المأهولة بالسكان (و) الآثار السلبية أو وفيات السكان الضعفاء الذين لديهم حساسية تجاه ظروف مناخية معينة مثل الحرارة أو الرطوبة، وأخيرا (ز) المشاكل الاجتماعية والسياسية الناجمة عن زيادة المهاجرين واللاجئين، أو السكان المشردين الهاربين من البيئات المتأثرة سلبا– إلى أماكن أو بلدان أخرى مناسبة. كل هذه الآثار هي كارثية خاصة بالنسبة للفقراء بسبب نقاط ضعفهم الاقتصادية والاجتماعية الحالية.

وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يشكل تغير المناخ تهديدا أكثر خطورة للأعضاء في جنوب آسيا و جنوب صحراء أفريقيا الكبرى. وينبع الضعف القوي لهاتين المنطقتين من مواقعهما الجغرافية، ودرجتهما العالية في الاعتماد على الزراعة وقدرات التكيف المنخفضة. وتعيش غالبية الفقراء في هذه البلدان في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل كبير على قطاع الزراعة في معيشتهم. ويمكن أن يؤثر تغير المناخ على القطاع الزراعي من خلال قنوات مختلفة فيما بينها ارتفاع درجة الحرارة، هطول الأمطار وتوزيع التساقط، تركيز الكربون والأحداث المناخية الشديدة مثل الفيضانات، الجفاف، العواصف وتكثيف نمو الآفات. لذلك، فإن التحدي الرئيسي لتغير المناخ الملوث هو انتشار انعدام الأمن الغذائي والجوع خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

ويعتبر مستوى ومدى تأثير هذه التغييرات على الإنتاج الزراعي غير مؤكدا بدرجة عالية ونماذج المناخ المختلفة المستخدمة لتقدير هذه الآثار قد أعطت هذه النتائج مع وجود اختلافات كبيرة. ومع ذلك، فإن هذه الاختلافات هي في معظمها لفترات قصيرة إلى متوسطة الأجل (إلى الفترة 2030–2050)، ولكن على المدى البعيد معظم نماذج توقعات التأثير السلبي الكلي لتغير المناخ على قطاع الزراعة على المستوى العالمي (UN IPCC، 2007) . واستنادا إلى تقديرات ستة نماذج للمناخ واثنين من نماذج المحاصيل، يحقق كلاين (2007) في آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي على المستوى القطري حتى نهاية هذا القرن باستخدام اثنين من المتغيرات الهامة، أي درجة الحرارة وهطول الأمطار.

ووفقا لنتائج كلاين، ستكون الخسائر المتوقعة للإنتاجية الزراعية عالية جدا في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع وبدون الإخصاب الكربوني على حد سواء. وكما هو مبين في الشكل 22.2، مع الإخصاب الكربوني، يتوقع أن العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات نسبة فقر مرتفعة مثل السنغال ومالي والنيجر، وباكستان أن تعاني من أعلى خسارة في الإنتاجية الزراعية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وباعتبار حقيقة أن هذه الدول ذات أعلى خسائر في الإنتاجية المتوقعة هي حاليا موطن لملايين السكان الفقراء والذين يعانون من سوء التغذية في منظمة التعاون الإسلامي، وليس هناك شك في أنه بدون السياسات البيئية المناسبة والعمل المشترك لمعالجة الآثار السلبية لحالة الفقر بسبب تغير المناخ سيؤدي إلى تزايد تفاقمه في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 22.2: البلدان ذات أعلى خسائر متوقعة في الزراعة الإنتاجية بحلول عام 2080

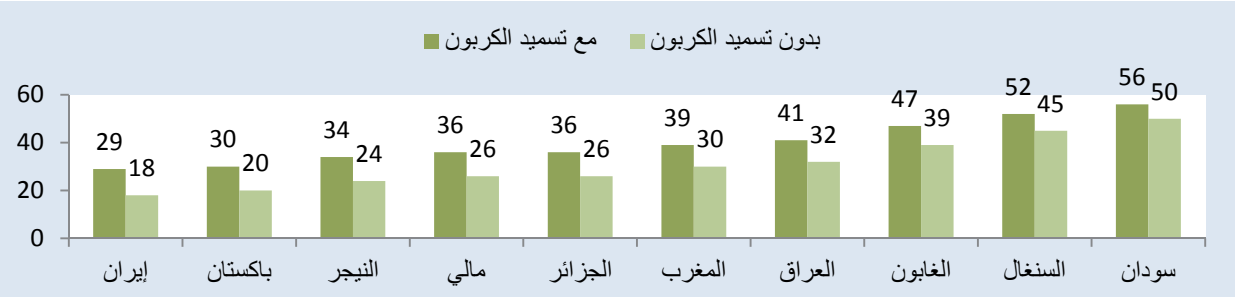

3 ثالثا: تحسين القدرات لقياس الفقر

في عام 2000، أعلنت 191 دولة عضو في الأمم المتحدة بالإجماع إلتزامهم للحد من الفقرمن خلال التوقيع على إعلان الإنمائية للألفية. من المعترف به بشكل متزايد أن توافر البيانات يلعب دورا حاسما في مكافحة الفقر حيث أن صنع القرارعلى أساس الأدلة و رصد الهدف يعتمد على تقديم البيانات المرجعية. ومع ذلك، كونه مفهوم متعدد الأوجه فإنه ليس من السهل تحديده أو قياسه، فقياس الفقر هو مهمة معقدة من الناحية المفاهيمية و التجريبية.

البيانات الخاصة بالفقر محدودة جدا سواء من حيث التردد والتغطية. على الرغم من أنها تزايدت من حيث الكمية والتردد على مدى السنوات ال 30 الماضية، فإنها لا تزال متخلفة وراء توافر البيانات حول معظم الظواهر الاقتصادية الأخرى. هذا الوضع لا يلبي مطالب صناع السياسة حيث بدء وتنسيق برامج التخفيف من حدة الفقريتطلب بيانات دقيقة، موثوقة، متسقة و في الوقت المناسب.

توفير البيانات المرجعية اللازمة لرصد أهداف الفقر تقع تحت مسؤولية مكاتب الإحصاء الوطنية (OSN). وفي هذا الصدد، فإن تعزيز القدرات داخل المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لن يقوم فقط بتحسين جمع ونشر إحصاءات الفقر ولكن أيضا تسهيل عملية صنع القرار من طرف جميع أصحاب المصلحة في مجال التخفيف من حدة الفقر سواء على المستوى العام والخاص.

في إطار مشروع إدارة دورة المشروع للكومسيك رقم 028-سيسريك تحت عنوان " 028-سيسريك-2013 تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الفقر"، مركز أنقرة صمم استبيان لتحديد القدرات الحالية وأولويات واحتياجات دول منظمة التعاون الإسلامي بخصوص إحصاءات الفقر وتعميمه على المكاتب الإحصائية الوطنية للدول 57 لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2014.

يتكون الاستبيان من ثلاثة أجزاء: في الجزء "أ"، يطلب من المشاركين تقديم معلومات عامة حول مؤسستهم ونقاط الاتصال المسؤولة عن جمع إحصاءات الفقر ذات الصلة. في الجزء "ب"، يشمل المسح 25 سؤالا لوصف القدرات والاحتياجات الشاملة للمكاتب الإحصائية الوطنية في مجال إحصاءات الفقر. في الجزء "ج"، يتوقع من مكاتب الإحصاءات الوطنية أن تتبادل البيانات المتاحة و المتعلقة بإحصاءات الفقر. اعتبارا من شهر نوفمبر عام 2014، 40 من 57 دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي أجابت على الاستبيان. (الجدول 1.3.).

الجدول 1.3. المجيبون حسب المناطق

شرق آسيا و المحيط الهادئ (2)	أوروبا و آسيا الوسطى (6)	أمريكا اللاتينية (1)	الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (13)		جنوب آسيا (4)	جنوب صحراء أفريقيا (14)	
إندونيسيا	ألبانيا	سورينام	الجزائر	قطر	أفغانستان	بنين	النيجر
ماليزيا	أذربيجان		البحرين	السعودية	بنغلاديش	بوركينافاسو	نيجيريا
	كازاخستان		مصر	تونس	جزر المالديف	تشاد	سنغال
	طاجيكستان		إيران	الإمارات ع. م.	باكستان	كوت ديفوار	السودان
	تركيا		العراق	اليمن		جيبوتي	توغو
	أوزبكستان		الكويت			غابون	أوغاندا
			المغرب			غامبيا	
			فلسطين			موريتانيا	

1.3. الوضع الحالي حول جمع، مقارنة ونشر البيانات

باستثناء سورينام والإمارات العربية المتحدة، جميع من شملهم المسح أفادوا بأنهم يقومون بجمع / تجميع / نشر البيانات الخاصة بقضايا الفقر. في الكويت، هناك دراسة أولية جارية بشأن إحصاءات الفقر. كما هو مبين في الجدول 2.3.، في أكثر من 30 بلدا، الجهة المسؤولة الرئيسية لجمع/معالجة ونشر إحصاءات الفقر هو المكتب الوطني للإحصاءات. وزارة التخطيط هي الجهة المسؤولة عن جمع / معالجة / نشر إحصاءات الفقر في بنين وتوغو، لتجهيز و نشر البيانات في باكستان، قطر، السنغال وتوغو، ونشر البيانات في كوت ديفوار.

الجدول 2.3. الجهة المسؤولة على إحصاءات الفقر في دول منظمة التعاون الإسلامي

الجهة المسؤولة* ل...	المكتب الوطني للاحصاء [1]	وزارة المالية	وزارة التخطيط	وزارة الشؤون الإجتماعية	أخرى	لم تتم الإجابة [2]
جمع البيانات من خلال المسوح، الخ	35	0	2	0	0	3
معالجة بيانات قياس الفقر	34	1	6	2	1	2
نشر البيانات من أجل المستخدمين	31	1	7	1	4	2

* المجموع قد لا يضاف للعدد الكلي للبلدان المجيبة على المسح حيث أن أكثر من مؤسسة واحدة قد تساهم في جمع / نشر أو معالجة البيانات. [1]المكتب المركزي للإحصاء مرتبط بوزارة التخطيط في العراق. [2]سورينام والإمارات العربية المتحدة لا تقوم بجمع / نشر / معالجة البيانات حول قضايا الفقر. لم يتم الرد أيضا على السؤال المتعلق بجمع البيانات من طرف الكويت.

بما أن نظام إحصائي وطني متين يتطلب القدرة على تنفيذ التعدادات والمسوح، هناك حاجة لطرق مسح متسقة بحيث تكشف مقارنات الفقرتغييرات حقيقية في عدد السكان بدلا من التشوهات الإحصائية التي تسببها التغيرات في تصميم المسح. يكشف الشكل 1.3. عن مصادر البيانات المستخدمة من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل إحصاءات الفقر. باستثناء نيجيريا وسورينام، جميع البلدان المجيبة تقوم بإجراء المسوح الأسرية. المسوح[2] الأخرى (أي مسح الأولوية، مسح العمالة، مسح استخدام الوقت، مسح المؤشرات الأساسية وغيرها) هي المصادرالمفضلة الثانية لتقدير مستوى الفقر بينما

[2]مسوح أخرى (16): أفغانستان، أذربيجان، بنين، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، المغرب، النيجر، قطر، السنغال، السودان، سورينام، توغو، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا واليمن.

10 من الدول الأعضاء فقط تستخدم مصادر غير المسح[3] (أي السجلات الإدارية، الحسابات القومية، وما إلى ذلك). انه واعد للغاية كون 45٪ من الدول المجيبة من ضمنها (الجزائر، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، الغابون، العراق، جزر المالديف، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، باكستان، السنغال، السودان وتوغو) تقوم بإجراء مسوحات محددة لتقدير إحصاءات الفقر استنادا إلى أجوبة السؤال 7 من المسح (الجدول 15.أ. من الملحقات).

الشكل 1.3. المصادر المستخدمة لتقدير مستوى الفقر

دورية المسوح الأسرية تختلف اختلافا كبيرا بين البلدان، من سنويا إلى مرة واحدة كل 10 سنوات. يوجد هناك اختلاف فيما يتعلق بتنفيذ مصادر أخرى وتتنوع أيضا من حيث الفترات، (الجدول 3.أ. والجدول 4.أ. من الملحقات). علاوة على ذلك، فإن معظم المصادر عادة لا تتناسب مع بعضها من حيث النطاق، التوقيت والتغطية حيث يتم إطلاقها من قبل الجهات المانحة والوكالات الخارجية التي تملك الأموال اللازمة ولكنها تفتقر للإهتمام من أجل تركيز منسق.

واحدة من نتائج هذا الوضع عمليا هو صعوبة المقارنة بين مقاييس الفقر عبر البلدان وعبر الوقت. عدم الاتساق أيضا يجعل من الصعب دمج بيانات الفقر على المستوى القطري بثقة للحصول على المعنى العام للفقر الإقليمي والعالمي. قد يتم تنفيذ العديد من المسوحات كممارسة لمرة واحدة حيث ستعتبر غير مستدامة لأسباب إما تقنية أو مالية.

2.3. مناهج تقييم الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

قياس الفقر ليس مسألة بسيطة. في الواقع هو ممارسة نوعا ما معقدة من التوافق والتقريب في كل خطوة من خطوات التقييم. لهذا السبب، تغيير أي افتراض أو نهج حول جمع البيانات والقياس يمكن أن يغير بشكل كبير من معدل الفقر. الحكومات في جميع أنحاء العالم يفضلون تحديد وقياس الفقر بطرق تعكس ظروفها الخاصة وتطلعاتهم. حتى داخل البلد الواحد، يمكن لمقاييس الفقر أن تتفاوت بشكل كبيربين المناطق الحضرية والريفية، وبين الأسرالمكونة من شخص واحد أو أشخاص متعددة.

على الرغم من أنها تعتبر محدودة فيما يخص الإحاطة بجميع الجوانب ذات الصلة مع الفقر، فإن المقاييس المالية تستخدم على نطاق واسع. والسبب الرئيسي لهذا التفضيل هو التطبيق العملي للقياسات القائمة على المال. إضافة إلى الإرتباط القوي بين عدم الملائمة المالية مع غيرها من الأبعاد الصعبة التحديد، المقاييس المالية تستخدم أيضا كبديل للنوع الآخر من

[3] مصادر دون المسح (10): أفغانستان، الجزائر، البحرين، بنين، كوت ديفوار، جيبوتي، الكويت، النيجر، قطر والسنغال.

الحرمان. ولكن حتى لو تم استخدام هذا التعريف المحدود، لا تزال هناك أسئلة هامة حول كيفية المضي قدما. حتى المعاملة المختلفة من المعايير الأساسية تمنع إجراء مقارنات موثوقة تماما حول إحصاءات الفقر على المستوى الوطني والدولي على حد سواء.

مع أخذ هذه التحذيرات بعين الاعتبار، يمكن قياس الفقر النقدي إما بعدم وجود الدخل أو نقص في الإنفاق. في حين أنها مرتبطة من الناحية النظرية، يمكن أن يكون هناك اختلافات من الناحية الكمية. يتم تحديد القدرة على الإنفاق أوليا عن طريق الدخل. ولكن الإنفاق والدخل ليس متطابقا بحيث الأسرتقترض أيضا، تبيع الأصول أو تعتمد على المدخرات عندما يكون الدخل منخفضا. على العكس من ذلك، فإن الأسر في كثير من الأحيان تذخرعندما تكون الأوقات مواتية بشكل خاص. قياس الفقر على أنه انخفاض في الإنفاق يأخذ بعين الاعتبار أنشطة تجانس الاستهلاك هذه مع مرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، سهولة وموثوقية جمع البيانات هي ميزة أخرى لإسناد مقاييس الفقر على بيانات الإنفاق بدلا من الدخل.

بناء على ذلك، نتائج المسح كشفت على أن 22 (55٪) من 40 بلدا[4]، التي أجابت على السؤال ذو الصلة تعتمد فقط على بيانات الإنفاق (الجدول 15.أ من الملحقات). تستند حسابات ماليزيا على بيانات الدخل فقط و 8 دول هي، البحرين، بنغلاديش، الغابون، غامبيا، قطر، السنغال، توغو وتركيا تستخدم كل من الدخل والإنفاق في قياس الفقر. الدول التي تطبق أو تخطط لتطبيق نهج متعدد الأبعاد بما يتضمن البنين، مصر، موريتانيا، المغرب، تركيا واليمن أكدت أنها تستخدم المتغيرات الأخرى، كما في (الشكل 2.3.).

الشكل 2.3. المتغيرات / الأبعاد المستخدمة لقياس الفقر

الشكل 3.3. وحدة التحديد

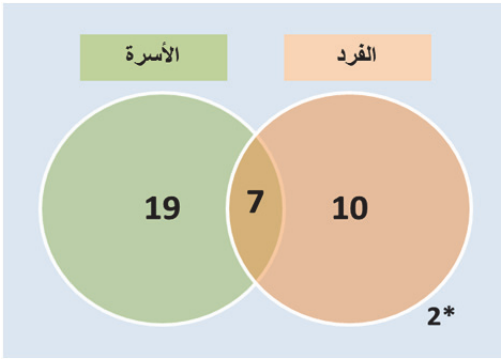

على الرغم من أنه يعتبر مثاليا لقياس الفقر على المستوى الفردي، فمن الصعب تخصيص تدفقات الإنفاق/الدخل داخل الأسرة النموذجية. كما أنه سيزيد تكاليف المسح. عند وزن الإيجابيات والسلبيات، يتم جمع البيانات بشكل عام حول الأسر كوحدات جماعية. بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، قد تم ملاحظة هذا الاتجاه أيضا. وحدة التحديد لقياس الفقر في 26 بلدا[5] عضوا في منظمة التعاون الإسلامي هي الأسرة في حين 17 دولة[6] تقيم الفقر على أساس الفرد. في 7 من هذه البلدان، وهي الجزائر، جيبوتي، إندونيسيا، موريتانيا، السنغال، السودان وأوزبكستان، تستخدم على حد سواء كل من الوحدتين (الشكل 3.3.).

[4] أفغانستان، الجزائر، أذربيجان، بوركينا فاسو، تشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، إندونيسيا، إيران، العراق، كازاخستان، جزر المالديف، النيجر، نيجيريا، باكستان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، السودان، طاجيكستان، تونس، أوغندا وأوزبكستان

[5] الأسرة (26): أفغانستان، الجزائر، البحرين، بنغلاديش، بنين، تشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، غامبيا، اندونيسيا، ماليزيا، جزر المالديف، موريتانيا، المغرب، نيجيريا، فلسطين، قطر، السنغال، السودان، طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا، أوغندا وأوزبكستان

[6] الفرد (17): الجزائر، أذربيجان، بوركينا فاسو، جيبوتي، مصر، اندونيسيا، ايران، العراق، كازاخستان، موريتانيا، النيجر، باكستان، المملكة العربية السعودية، السنغال، السودان، أوزبكستان واليمن.

في الإجمال يعتبر إنتشار الفقر في البلدان النامية أكبر في الأسر الكبيرة استنادا على الدليل المشكوك فيه الذي يفيد أن حجم الأسرة ودخل الأسرة (الاستهلاك) مرتبط بشكل سلبي في البلدان النامية. (لانجوو ورافاليون، 1994). على الرغم من علاقة السبب والنتيجة لهذا الارتباط ونطاق اقتصادات الحجم هي قابلة للنقاش، سيكون من المفيد أن يكون هناك فهم لحجم الأسرة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: إن متوسط[7] حجم الأسرة في 18 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي هو أعلى من متوسط 5.4 لمنظمة التعاون الإسلامي. غامبيا هي الدولة الرائدة حيث 8.5 أشخاص في المتوسط يعيش في أسرة. اليمن لديها ثاني أكبرأسرة ب 7.1 أشخاص في حين أفغانستان، جزر المالديف، النيجر والسنغال تتقاسم المركز الثالث ب 7 أشخاص. في الطرف الآخر، فإن متوسط حجم الأسرة في كازاخستان، تركيا وألبانيا هي 3.4، 3.6 و 3.9 على التوالي (الشكل 4.3.).

الشكل 4.3. متوسط حجم الأسرة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

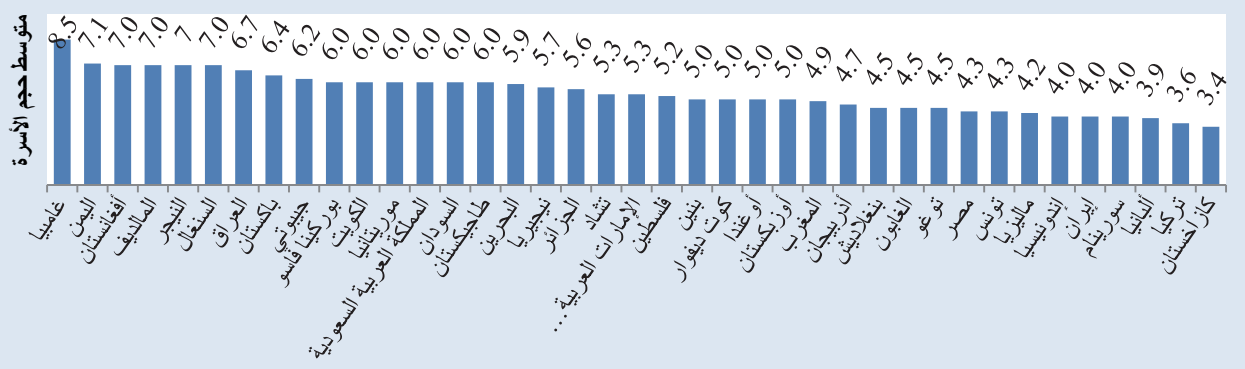

تجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب حجم الأسرة في الشكل 5.3. يكشف أيضا على أن 4-6 أشخاص تسكن في أسرة في أكثر من نصف البلدان (53.9٪) كما أن النطاق من 4-4،99 و5-5،99 يتضمن 11 و 10 بلدا على التوالي. تشكل ال 9 دول ضمن النطاق 6-6،99 ثالث أكبر حصة (23.1٪) من حيث متوسط حجم الأسرة.

الشكل 5.3. توزيع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب متوسط حجم الأسرة

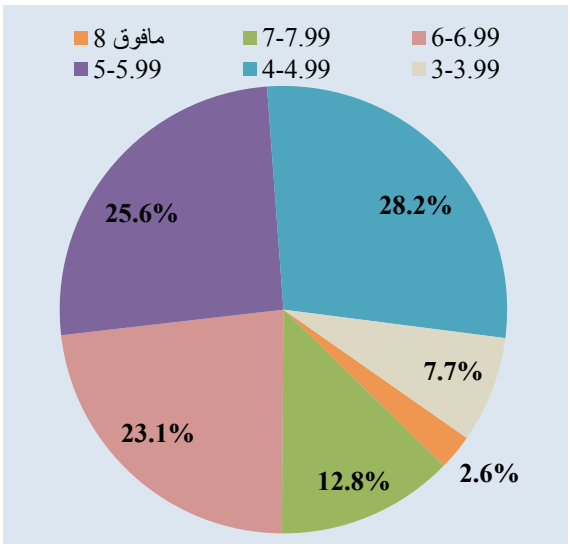

[7] تم حسابها بأخذ المتوسط البسيط

من بين الأساليب المحددة في الفقرة 1.1.، تكلفة الاحتياجات الأساسية (CBN) هو النهج الوحيد المستخدم لتقييم الفقر في 20 من أصل 38 دولة[8] عضوة في منظمة التعاون الإسلامي التي تقوم بجمع إحصاءات الفقر. أربع دول (ألبانيا، غامبيا، السنغال وقطر) تستخدم أيضا الاحتياجات الأساسية الغير ملباة (UBN) بالإضافة إلى CBN في حين ذكرت 6 دول (الجزائر، مصر، النيجر، نيجيريا، تركيا[9] واليمن) أن نهج متعدد الأبعاد هو النهج الثانوي بعد CBN. إضافة إلى البنين، موريتانيا، المغرب وتوغو المجيبين بالإيجاب على النهج الثلاثة، ال CBN تستعمل من قبل 34 دولة[10] عضوة في المجموع. كوت ديفوار، جزر المالديف و فلسطين تتبني منهجيات أخرى مختلفة عن الطرق الرئيسية الثلاثة المذكورة (الشكل 6.3.).

الشكل 6.3. النهج المستخدم لتقييم الفقر

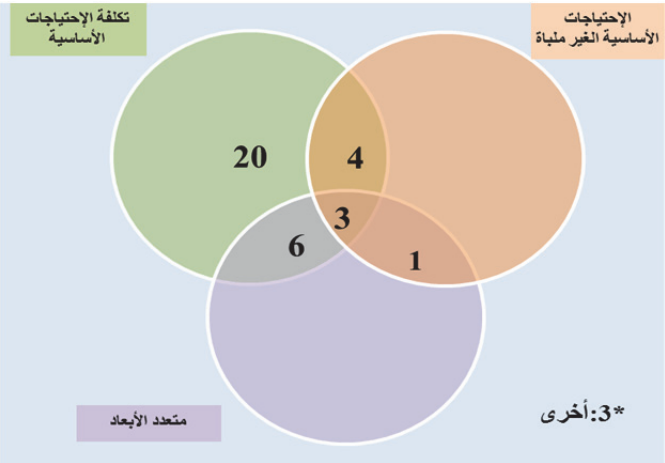

*موريتانيا وقطرإختارت أيضا نهج "الآخر". ولكن لم يتم إضافتها حيث موريتانيا هي واحدة من البلدان التي تستخدم الثلاث نهج وقطر مدرجة بالفعل في مجموعات تقاطع CBN و UBN.

1.2.3. نهج تكلفة الاحتياجات الأساسية (CBN)

كما ذكر في القسم 1.1.، تكلفة الاحتياجات الأساسية (CBN) هي واحدة من الطرق المختلفة المستخدمة في تحديد خط الفقر الذي يحدد عادة مستوى الدخل/الإنفاق المطلوب لشراء مجموعة من السلع الأساسية. وجود خط الفقر يسمح للخبراء لحساب الفقراء، استهداف الموارد ورصد التقدم المحرز مقابل معيار واضح. كما أنه يساعد على نقل مدى الفقربشكل أسهل، شرح مفهوم الحرمان ببساطة وتحقيق قدر أكبر من المقارنة بين البلدان. وفي هذا الصدد، 35 دولة[11] عضوة في منظمة التعاون الإسلامي (87.5٪ من إجمالي المجيبين) قدرت خط الفقر. من بين الدول الأعضاء التي قامت باحتساب خط الفقر المطلق، المغرب يقدر أيضا خطوط الفقر الذاتية في حين جيبوتي، إندونيسيا، موريتانيا، النيجر، توغو، و تركيا تستخدم كذلك خطوط الفقر النسبية. من ناحية أخرى، يتم تقييم الفقرمن خلال خط الفقر النسبي فقط في البحرين، قطر، و أوزبكستان. وفي الوقت نفسه، ألبانيا، نيجيريا، و السنغال هي الدول الثلاث الاعضاء التي تقوم بقياس جميع أنواع خطوط الفقر (أي المطلقة، النسبية والذاتية). (الشكل 7.3.أ)

---

[8] فقط CBN (20): أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، تشاد، جيبوتي، إندونيسيا، إيران، العراق، كازاخستان، الكويت، ماليزيا، باكستان، المملكة العربية السعودية، السودان، طاجيكستان، تونس، أوغندا وأوزبكستان.

[9] لا يستخدم قياس الفقر متعدد الأبعاد رسميا من قبل تركيا ولكن يتم تضمينه حيث يتم دراسته ويخطط لاستخدامه في المستقبل القريب.

[10] أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، تشاد، جيبوتي، مصر، غامبيا، اندونيسيا، إيران، العراق، كازاخستان، الكويت، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، باكستان، قطر، السعودية، السنغال، السودان، طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا، أوغندا وأوزبكستان واليمن.

[11] كوت ديفوار، الغابون وجزر المالديف لم تقدر خط فقر حيث أنها لا تستخدم نهج تكلفة الإحتياجات الأساسية CBN. أكدت فلسطين أنها تقدرخط الفقر المطلق على الرغم من أنها لا تستخدم CBN مباشرة حيث وضعت تحت مجموعة "الآخر" في الشكل 3.6. لم يتم توفير نوع خط الفقر من طرف الكويت حيث أنه لازال قيد الدراسة.

الشكل 7.3. أنواع وعدد خطوط الفقر المقدرة من قبل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أ) أنواع خطوط الفقر

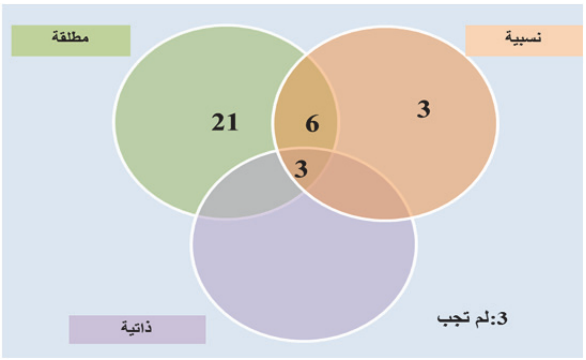

ب) عدد خطوط الفقر

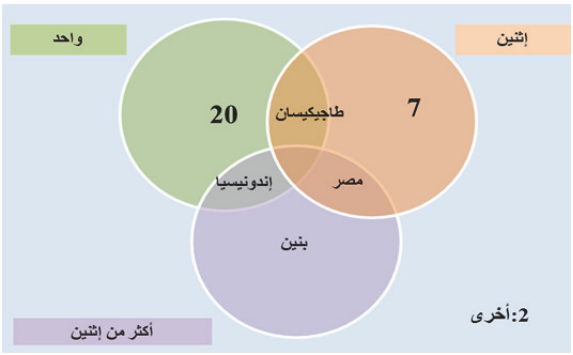

فيما يتعلق بعدد خطوط الفقر، يتم احتساب خط فقر واحد في 22 دولة[12] عضوة في منظمة التعاون الإسلامي، بينما أكدت 10 دول (الجزائر، بنغلاديش، بوركينا فاسو، مصر، غامبيا، موريتانيا، المغرب، طاجيكستان، تونس وأوزبكستان) أنها تقدر خطي فقر اثنين. ماليزيا و كازاخستان هما الدولتان الوحيدتان اللتان تقومان بتقدير خط فقر لكل نوع أسرة على أساس خصائصها. (الشكل 7.3.ب)

تكلفة الإحتياجات الأساسية تبدأ بعتبة غذائية مختارة لتعكس احتياجات الحد الأدنى لحياة صحية، وبعد ذلك يتم إجراء تعديلات على النفقات غير الغذائية مثل المسكن والملبس. 26 (72٪) من 35 دولة (72٪) تقدر خط الفقر باستخدام السلال الغذائية[13]. 18 منهم تقوم أيضا بحساب خط الفقر على أساس المواد الغير غذائية (الشكل 8.3.). أفغانستان، ألبانيا، أذربيجان، جيبوتي، غامبيا، ايران، اندونيسيا، النيجر وباكستان أجابت بأنها لا تفصل المواد الغذائية وغير الغذائية أثناء حساب خط الفقر على أساس تكلفة الإحتياجات الأساسية CBN. ومن بين هذه الدول 9 جيبوتي، إندونيسيا وإيران حيث اختارت جميع الخيارات الثلاثة. وفقا للاستبيانات المقدمة، أفغانستان وألبانيا تقوم بتقدير خط الفقر الغذائي ولكنها ذكرت أيضا أنه لا يوجد فصل بين خط الفقرالغذائي وغير الغذائي. بالنسبة لأولئك الذين يقومون باحتساب خط الفقر الغذائي، يتم قياس خط فقر غذائي واحد فقط باستثناء الجزائر، بنغلاديش، ماليزيا، السنغال، تونس وأوزبكستان.

الشكل 8.3. مكونات خطوط الفقر المقدرة من قبل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

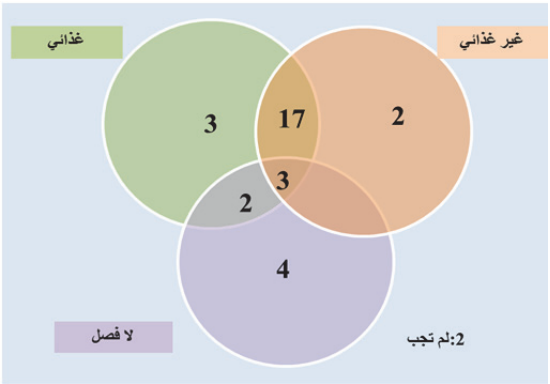

*الكويت، فلسطين و قطر

[12] خط الفقر الواحد (22): أفغانستان، ألبانيا، أذربيجان، البحرين، تشاد، جيبوتي، إندونيسيا، إيران، العراق، كازاخستان، النيجر، نيجيريا، باكستان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، السنغال، السودان، طاجيكستان، توغو، تركيا، أوغندا، و اليمن.

[13] خط الفقرالغذائي (25): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، تشاد، جيبوتي (في طور الإنجاز)، مصر، اندونيسيا، العراق، كازاخستان، ماليزيا،المغرب، النيجر، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، السنغال، السودان طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوزبكستان واليمن.

متوسط السعرات الحرارية المستخدمة لتقدير خط الفقر الغذائي هو حوالي 2297 سعرة حرارية (كالوري) يوميا بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع مستويات نيجيريا، مصر[14]، السنغال، المملكة العربية السعودية، بنين، تشاد، النيجر، السودان، توغو، تونس وأوغندا التي هي فوق متوسط منظمة التعاون الإسلامي. الجدير بالذكر هو الفرق بين الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية للفرد الذي يتراوح بين أقل من 1984 سعر حراري في المغرب و 3000 سعر حراري في نيجيريا (الشكل 9.3أ). الإختلافات تظهر بسبب معايير منظمة الصحة العالمية/الفاو التي يتم تحديدها حسب السن، الجنس، الوزن ومستوى النشاط، ولكن يتم جمع السن و الجنس فقط في مسوحات الأسرة المعيشية النموذجية. وبالتالي هناك مجال واسع للاختلاف في الخيارات حيث افتراضات مختلفة حول مستويات نشاط ومتوسط أوزان السكان سيؤدي إلى معايير سعرات حرارية مختلفة.

لتحديد عتبة الحد الأدنى من السعرات الحرارية، العمر هو أكثر المعايير[15] المفضلة في 26 دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي تقوم باحتساب خط الفقر الغذائي. يؤخذ الجنس والمكان بعين الاعتبار من قبل 11 و 10 دول أعضاء على التوالي، في حين تستخدم 7 بلدان فقط النشاط الاقتصادي كمعيار. (الشكل 9.3.ب)

الشكل 9.3. عتبات السعرات الحرارية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أ. مستوى عتبات السعرات الحرارية

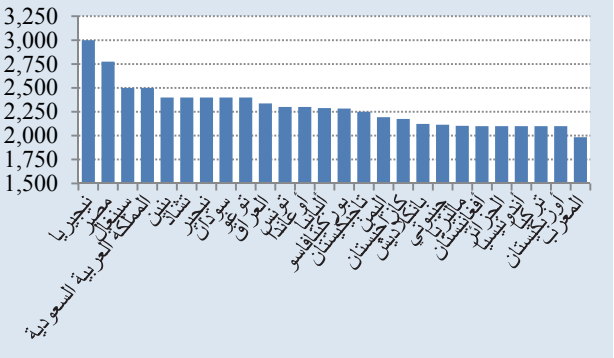

ب. معايير تحديد عتبة الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية

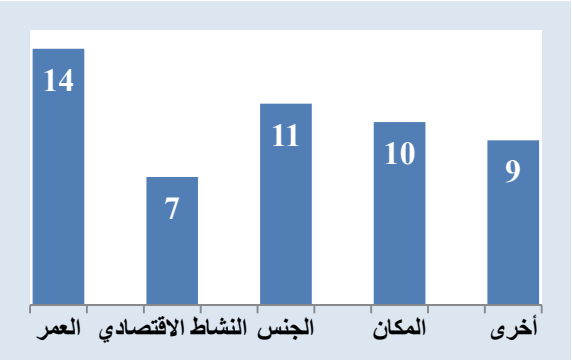

مع عتبات السعرات الحرارية في مكان ما، يمكن تحديد سلة الأطعمة التي من شأنها أن توفر الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بأقل تكلفة. في المتوسط، هناك 84 بندا في السلة الغذائية للبلدان الأعضاء[16] في منظمة التعاون الإسلامي التي تتراوح بين 278 في المملكة العربية السعودية إلى 11 في بنغلاديش كما هو مبين في الشكل 10.3أ. حجم ومكونات السلة تؤثر على دقة خط الفقر العام. المفاضلة في الانتقال إلى سلة غذاء أكبر هي في الغالب مقدمة من التكلفة الإضافية لجمع بيانات الأسعار. جمع سلة غذاء متوسطة الحجم مع الحصول على بيانات أسعار عالية الجودة من المرجح أن تعزز الدقة.

[14] في مصر، عتبة السعرات الحرارية تعتمد على العمر والجنس. لتخفيف التمثيل، يتم أخذ متوسط السعرات الحرارية المستخدمة للإناث والذكور في الفئة العمرية 30-60 عاما.

[15] العمر (14): الجزائر، تشاد، جيبوتي، مصر، اندونيسيا، العراق، كازاخستان، ماليزيا، المغرب، النيجر، السنغال، تونس، أوغندا واليمن.
الجنس (11): الجزائر، جيبوتي، مصر، إندونيسيا، العراق، كازاخستان، ماليزيا، النيجر، تونس، أوغندا وأوزبكستان.
المكان (10): الجزائر، بنين، تشاد، جيبوتي، مصر، العراق، كازاخستان، ماليزيا، النيجر وأوزبكستان.
النشاط الاقتصادي (7): الجزائر، تشاد، مصر، العراق، النيجر، تونس وأوزبكستان، بنغلاديش، المملكة العربية السعودية، طاجيكستان وتوغو لم تقدم أي معايير لحساب عتبة الحد الأدنى للسعرات الحرارية.

[16] الجزائر، مصر، العراق، المغرب، نيجيريا، توغو، تونس، أوزبكستان واليمن لم تجب على سؤال عدد العناصر.

الشكل 10.3. سلة الغذاء في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أ. عدد العناصر في سلة الغذاء

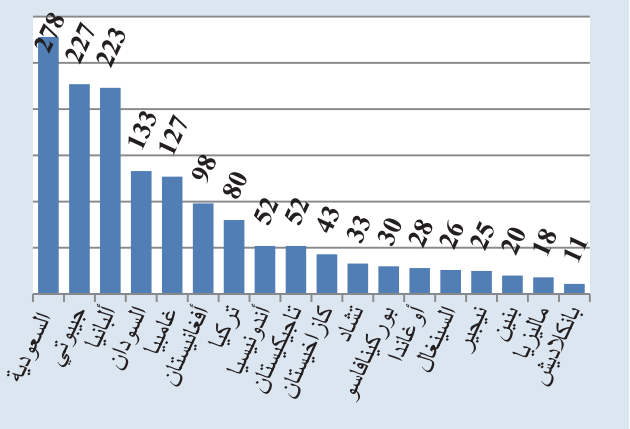

ب. تكلفة سلة الغذاء

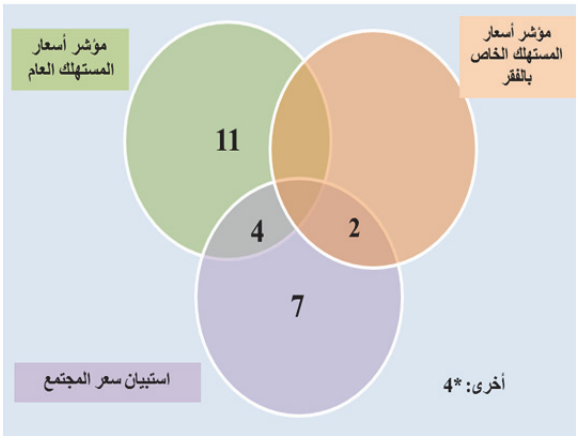

الخطوة النهائية لتحديد خط الفقر الغذائي ينطوي على تسعير السلع في السلة. يوجد هناك تباين كبير في الممارسات. تقدر تكلفة السلة الغذائية عبر مؤشر أسعار المستهلك العام (CPI)[17] في 16 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 10.3.ب). استخدام مؤشرات أسعارالمستهلك العامة يقلل بشكل كبير من تكاليف الإحصائيين، لكنه يقوض مصداقية المقاييس. في الوقت نفسه، استبيان سعرالمجتمع للمسح الأسري هو اختيار 14 بلدا[18] عضوا من بينها أفغانستان، بنغلاديش، السنغال و أوغندا حيث تأكد أن كلا من مؤشر أسعار المستهلك العام واستبيان السعر يستخدمان لحساب تكلفة السلة الغذائية. المغرب هو البلد العضو الوحيد الذي يطبق الأساليب الثلاثة المنصوص عليها في الاستبيان. من ناحية أخرى، أذربيجان، النيجر، المملكة العربية السعودية وتركيا تفضل استخدام أساليب أخرى بدلا من الثلاثة نهج المعينة في الاستبيان. منهجية أذربيجان، المملكة العربية السعودية وتركيا تشمل أسعار الوحدات المنبثقة من مسح ميزانية الأسرة في حين يتم استخدام المؤشرالمخفض في النيجر.

خط الفقر الغذائي هو مجرد جزء واحد من عتبة الفقر بشكل عام. هناك طريقتان مشتركتان لإجراء تعديلات للاحتياجات الغيرغذائية: المباشرة وغير المباشرة. الطريقة المباشرة توازي الطريقة التي يتم بها تحديد خط الفقر الغذائي. أولا، يتم تحديد العناصر اللازمة. بعد تحديد القائمة، يتم تسعير السلع ويتم تشكيل الخط الغيرغذائي. من ناحية أخرى، فإن الإجراء الغير مباشر يفحص بيانات عن استهلاك الغذاء ومجموع النفقات. مع خط فقرغذائي في متناول اليد، الطريقة تستلزم حساب معامل إنجل (أي نسبة استهلاك المواد الغذائية إلى إجمالي النفقات) وإيجاد مستوى الإنفاق غير الغذائي الذي من شأنه أن يكون نموذجا للأسرة التي استهلاكها للغذاء يوجد تحديدا عند خط الفقر الغذائي.

كما هو مبين في الشكل 11.3.، عدد متساو تقريبا من الدول الأعضاء[19] في منظمة التعاون الإسلامي يختار كل طريقة لتقدير خط الفقر غير الغذائي. بوركينا فاسو والسنغال هما البلدان الوحيدان اللذان يحددان خط الفقر باستعمال كلا النهجين.

[17] مؤشر أسعار المستهلك (16): أفغانستان، بنغلاديش، جيبوتي، مصر، غامبيا، العراق، كازاخستان، ماليزيا، المغرب، نيجيريا، السنغال، طاجيكستان، تونس، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا واليمن.

[18] استبيان أسعارالمجتمع (14): أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، تشاد، اندونيسيا، المغرب، السنغال، السودان، توغو، أوغندا وأوزبكستان .

[19] نيجيريا وفلسطين لم تجب على سؤال خط الفقر غير الغذائي باعتباره عنصر من خط الفقر ولكن ذكروا أن الطريقة المباشرة هي المستخدمة.

الشكل 11.3. طريقة تقديرخط الفقرغير الغذائي

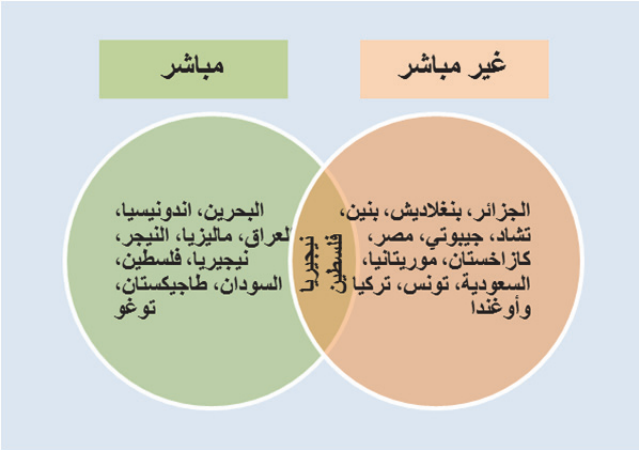

2.2.3. نهج الاحتياجات الأساسية الغير ملباة (UBN)

كما نوقش في القسم 2.1.1.، مكمل نهج الاحتياجات الأساسية على أساس الدخل هو الاحتياجات الأساسية الغير ملباة (UBN) أو نهج الاحتياجات الأساسية الدنيا (MBN) حيث يتم اختيار المؤشرات غير النقدية التي تمثل مختلف أبعاد الفقر، ثم يتم تقديرها ومراقبتها. يعتبر الحصول على المياه الصالحة للشرب، الحصول على المرافق الصحية، الحصول على الكهرباء، التعليم، الصحة، الإسكان والبنية التحتية من الفئات الرئيسية في الاحتياجات الأساسية كما طلب في السؤال رقم 12 من المسح (الجدول 15.أ. من الملحقات).

استنادا إلى الردود، فقط 9 بلدان[20] أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقيم الفقر من خلال نهج الحاجات الأساسية غير الملباة (الشكل 6.3.). من بينها ألبانيا حيث لا تعتبر الصحة والبنية التحتية كمكونات الاحتياجات الأساسية بينما التعليم والصحة لا يدخل في تقدير الفقر في البنين. الغابون هي الدولة العضو الوحيدة حيث الحصول على الكهرباء ليس واحدا من مكونات قياس الفقر. هذا يثبت أيضا أن توحيد الممارسة الملحوظ في مقاييس الفقر على أساس الدخل ليس شائعا للاحتياجات الأساسية غير الملباة.

عموما، تم إنشاء[21] مؤشر للحرمان يجمع درجات الحصول على المكونات المختلفة. يتم تعيين أوزان المكونات على قدم المساواة في غامبيا، السنغال وألبانيا في حين أنها تقوم على النماذج الإحصائية في البنين، موريتانيا وتوغو. يتم تطبيق الطريقتين في المغرب والسنغال.

3.2.3. نهج متعدد الأبعاد

يتضمن الفقر أيضا جوانب متعددة الأبعاد بما في ذلك ظروف غير نقدية مثل سوء التغذية، عدم كفاية المأوى، الظروف المعيشية غير الصحية، الامدادات الغير مرضية والغير كافية من المياه النظيفة، سوء التخلص من النفايات الصلبة، التحصيل التعليمي المنخفض وغياب جودة التعليم، اعتلال الصحة المزمن وعلى نطاق واسع الجريمة المشتركة.

[20] الحاجات الأساسية غير الملباة (9): البنين، الغابون، غامبيا، موريتانيا، المغرب، قطر، السنغال، توغو وألبانيا.
[21] الغابون وقطر لم تملء السؤال ذو الصلة.

وفقا للردود المعطاة على السؤال 2.ج. من المسح (الجدول 15.أ. من الملحقات)، 10 بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (وهي الجزائر، بنين، مصر، الغابون، موريتانيا، المغرب والنيجر، نيجيريا، توغو واليمن) تستخدم النهج متعدد الأبعاد الذي تم وصفه بالتفصيل في الأقسام السابقة iii.2.2.1. و1.2.2. لا يتم استخدام قياس الفقر المتعدد الأبعاد رسميا من قبل تركيا ولكن يجري دراسته والتخطيط لاستخدامه في المستقبل القريب.

من ناحية الطريقة المطبقة لحساب الفقر المتعدد الأبعاد، البنين، الغابون، موريتانيا وتوغو تستعمل تحليل المكونات الأساسية (PCA) في حين تعداد (ألكير– فوستر) يفضل استعماله في مصر، المغرب ونيجيريا. وفقا للاستبيانات المقدمة، موريتانيا، المغرب والنيجر تستخدم أساليب أخرى مثل تحليل المكونات المتعددة. لبناء مقياس متعدد الأبعاد، مستوى المعيشة هو العنصر الرئيسي المؤخوذ بعين الإعتبار من طرف جميع أتباع نهج متعدد الأبعاد في حين أن الجزائر، مصر، المغرب، النيجر ونيجيريا تدخل أيضا مكونات التعليم والصحة.

3.3. القدرة الحالية لمكاتب الإحصاء الوطنية

1.3.3. المستخدمين

ليس هناك ما هو أهم بالنسبة لمؤسسة من موظفيها. في هذا الصدد، يمكن لوكالة إحصائية ان تعمل بشكل جيد فقط إذا كان هناك أشخاص كفوءة من الناحية التقنية و ذات دوافع قوية متاحة للعمل على انجاحها. كما ينص عليه في الجدول 5.أ. من الملحقات، 42.628 موظفا يعمل في 35 مكتب وطني للإحصاء[22] لمنظمة التعاون الإسلامي والتي أجابت على الاستبيان. إجمالي عدد الموظفين هو أكثر من ألف في 10 منها. مع 15.417 شخصا، BPS–احصائيات اندونيسيا توظف 36.2٪ من إجمالي عدد الموظفين في المكاتب الوطنية للإحصاءات في منظمة التعاون الإسلامي. بإضافة 4.314 موظفا بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر و3.690 موظفا من معهد الإحصاء التركي توركستات (TurkStat)، هذه البلدان الثلاثة، وحدها، تشكل نحو 55٪ من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي. دائرة الإحصاءات العامة في ماليزيا، وكالة الإحصاءات في جمهورية كازاخستان والمكتب الوطني للإحصاءات في نيجيريا هي الثلاث مكاتب الوطنية للإحصاء الأخرى التي يعمل فيها أكثر من ألفي شخص في حين باكستان، بنغلاديش، أذربيجان و العراق هي بلدان أخرى يعمل فيها أكثر من ألف شخص في المكاتب الإحصائية الوطنية الخاصة بهم. في الطرف الآخر، فإن العدد الإجمالي للموظفين هو أقل من مائة في بنين، غامبيا، جيبوتي، البحرين وجزر المالديف (الشكل 12.3.أ).

[22] أفغانستان، الكويت، تونس، أوغندا و قطر لم تملء الجزء ذي الصلة على الرغم من أنها ردت على الاستبيان. لا يظهر المغرب في الشكل نظرا لأنه تم التزويد فقط بعدد الموظفين (18) العاملين في القسم المتعلق بالفقر.

الشكل 12.3.أ. إجمالي عدد الموظفين في مكاتب الإحصاءات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

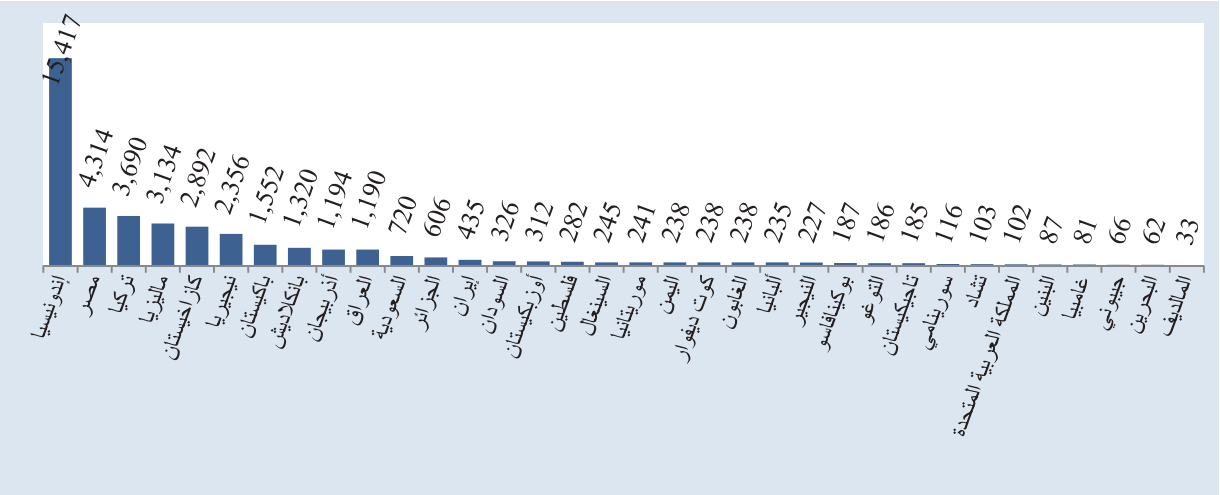

لفهم درجة كفاية موظفي المكتب الوطني للإحصاءات، ينبغي أيضا أن يؤخذ في عين الاعتبار حجم السكان على الرغم من أنه لا يعكس الكفاءة. لكل مليون شخص، سورينام هي الدولة العضوة الوحيدة التي توظف أكثر من 200 موظف في المكتب الوطني للإحصاءات. تليها كازاخستان والغابون ب 170 و 142 موظف يعملون في المكتب الوطني للإحصاءات. أذربيجان وماليزيا هي الدول الأعضاء الأخرى حيث يبلغ عدد العاملين في المكتب الوطني للإحصاء لكل مليون نسمة أكثر من 100 عامل. ومن ناحية أخرى، فإن عدد الموظفين في NSO لكل مليون شخص أقل من المتوسط في منظمة التعاون الإسلامي: 31 في 18 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 12.3.ب. موظفي المكتب الوطني للإحصاء لكل مليون شخص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

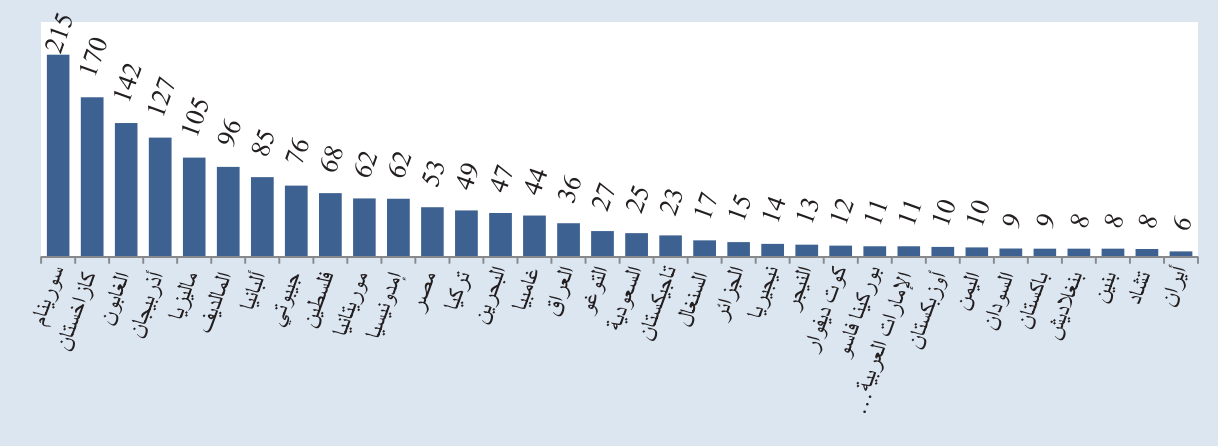

توزيع الموارد البشرية حسب أعلى مستوى تعليم محقق في الشكل 13.3. يكشف على أن 42.3٪ من العاملين في المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هم من خريجي الجامعة. بما في ذلك من حصة الموظفين الذين لديهم درجة من الماستر/ الماجستير أو أكثر، فإنه يمكن استنتاج أن 53.4٪ من المستخدمين في المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الأقل لديهم دبلوم البكالوريوس. مع حصة 30.6٪، أصحاب شهادة الدراسة الثانوية هي ثاني أكبر مجموعة من حيث التحصيل التعليمي في حين يشكل حاملي شهادة الدراسة الابتدائية 2٪ من المجموع. من ناحية أخرى، 1.5٪ فقط من العاملين ليس لديهم أي تعليم رسمي.

الشكل 13.3. توزيع الموارد البشرية حسب التعليم

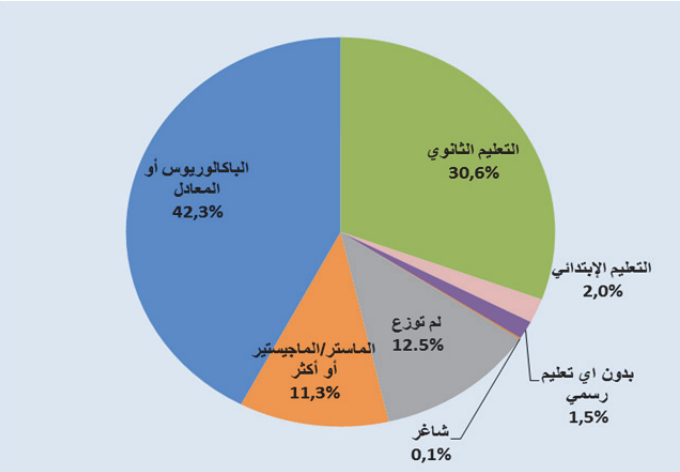

* كوت ديفوار، نيجيريا وكازاخستان لم تقدم توزيع الموظفين حسب التحصيل التعليمي على الرغم من أنها قدمت العدد الإجمالي.

بالإضافة إلى ذلك، فقط 148 مستخدما في المكتب الوطني للإحصاءات تلقى تعليم خاص حول قضايا الفقر أوشارك في دورات متعلقة بالفقر(جدول 6. أ. من الملحقات).

2.3.3. الشراكات

المؤسسات الإقليمية والدولية تلعب دورا حاسما في سياسات البلدان الإنمائية الأوسع نطاقا. الاستفادة من إنشاء آليات التنسيق مع هذه المؤسسات أمر ضروري لمكاتب الإحصاء الوطنية حيث ان الشراكات سوف تنتج عن الاستخدام الأفضل للموارد من خلال تبادل الخبرات، تجنب الازدواجية في الجهود، تعزيز موقف المكاتب الإحصائية الوطنية في الساحة العالمية، إنشاء نظام إحصائي وطني أكثر تناسقا وانسجاما بما يتماشى مع المعايير الدولية. في هذا الصدد، أنشطة التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الإحصاءات يساعد على تحسين جميع المكونات المحتملة للبنية التحتية الإحصائية والخطوات في العملية الإحصائية بما في ذلك دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وتعزيز الإطار المؤسسي للNSS.

كما هو ممثل في الجدول 7.أ. من الملحقات، 29 من 40 دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي لديها شراكة و/أو تحصل على استشارة من المنظمات الدولية في مجال إحصاءات الفقر. البنك الدولي هو شريك لجميع الدول المذكورة سلفا باستثناء مصر وغامبيا اللتان تتلقان استشارات تقنية من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي. البنين، كوت ديفوار، السنغال وأوزبكستان هي الدول الأعضاء الأخرى المدعومة تقنيا وماليا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إحصاءات الفقر. كما ساعدت أفريستات الكوت ديفوار والسنغال بالإضافة إلى بوركينا فاسو وتوغو في حين تشاد، جيبوتي، السودان وتونس لديها شراكات مع البنك الإفريقي للتنمية.

مضمون الشراكة يتمثل في تقديم الدعم التقني والمالي كما تم تلخيصه في الجدول 8.أ. من الملحقات. الدعم التقني بشأن قياس الفقر يغطي تدريب الخبراء حول التصميم المنهجي، تحليل البيانات وكتابة التقارير من خلال الزيارات الدراسية والندوات والدورات القصيرة المدى.

4.3. متطلبات تعزيز القدرات الوطنية في إحصاءات الفقر

لتحسين القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الفقر، ينبغي تقييم احتياجات وأولويات المكاتب الإحصائية الوطنية بشكل شامل من أجل تكييف برامج واستراتيجيات فعالة وكفؤة لتطوير كفاءات ومهارات الموارد البشرية.

من بين المجيبين على الاستبيان، أشارت 37 بلدا[23] عضوا أنهم بحاجة إلى التدريب على إحصاءات الفقر على الرغم من أنها لم تحدد المحتوى التفصيلي للمجالات كما هو مبين في الجدول 9.أ. من الملحقات. باستثناء الموضوعات الواسعة النطاق مثل تقدير و تحليل الفقر، الموضوع الخاص الأكثر شعبية بالنسبة للتدريب هو نهج متعدد الأبعاد في قياس الفقر الذي طالبت به 13 دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي، وهي ألبانيا، الجزائر، أذربيجان، بوركينا فاسو، تشاد، كوت ديفوار، جزر المالديف، النيجر، باكستان، المملكة العربية السعودية، السنغال، تونس وتركيا. التدريب على البرمجيات الإحصائية مثل SPSS، ستاتا، وCSPRO هو المجال الثاني المطلوب بشدة. وفي هذا الصدد، 7 بلدان أعضاء بما في ذلك اندونيسيا، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، السودان وطاجيكستان سلطت الضوء على احتياجاتها الخاصة. تنميط/رسم خرائط الفقرهو أيضا موضوع آخر ذكر من طرف البنين، ماليزيا وتونس.

من ناحية أخرى، 12 بلدا[24] عضوا فقط تطوعت لتوفير التدريب على إحصاءات الفقر. (الجدول 3.3). الموضوعات المطروحة للتدريب تمتد من شرح المفاهيم الأساسية للفقر إلى استخدام نهج متعدد الأبعاد لتقييم الفقر.

الجدول 3.3. الموضوعات التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتدريب على إحصاءات الفقر

أذربيجان	حساب مستويات الفقر المطلقة والنسبية
بنين	مفاهيم الفقر، مؤشرات الفقر، صورة وديناميات الفقر وتحقيق النمو للفقراء
بوركينا فاسو	تصميم أدوات جمع البيانات، معالجة البيانات وحساب مؤشرات الفقر
إندونيسيا	معارف منهجية
العراق	مؤشرات لقياس الفقر
كازاخستان	نهج متعدد الأبعاد لتقييم الفقر
المغرب	منهجية لقياس الفقر (النهج المطلقة، النسبية ومتعددة الأبعاد)، تطوير مؤشرات الفقر وعدم المساواة ورسم خرائطها محليا من أجل الجمع بين البيانات من المسوح الأسرية والتعداد العام للسكان)، منهجية بناء مؤشر الإدراج والإقصاء البشري.
نيجيريا	المنهجية
باكستان	حساب إحصاءات الفقر بدءا من بناء مجموع الاستهلاك إلى خط الفقر واحتساب إحصاءات الفقر
فلسطين	المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالفقر، حساب مؤشرات الفقر، التحليل الإحصائي لبيانات الفقر
السنغال	تقدير الاحتياجات الأساسية
تركيا	قياس الفقر النقدي ومنهجية ألكير فوستر.

[23] بناء على الاستبيانات المملوءة، فلسطين و الإمارات العربية المتحدة لا تحتاج للتدريب على إحصاءات الفقر بينما الكويت لم يملء الجزء ذي الصلة.
[24] مصر وطاجيكستان لم تحدد موضوعا على الرغم من أنها توفر التدريب.

بحيث أن التعلم من الأمثلة الجيدة هي واحدة من أكثر الأدوات فعالية للتغلب على التحديات المشتركة، الاستبيان طلب أيضا من المكتب الإحصائي الوطني تحديد نقاط القوة الكامنة لتسهيل تبادل المعارف والممارسات خاصة من حيث قياس الفقر. من بين 23 دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي، بوركينا فاسو، تشاد، العراق، موريتانيا، باكستان و تركيا أدلت على أن "التجربة" هي الجانب الأقوى في حين، أبرزت الكوت ديفوار، جيبوتي، ايران، ماليزيا وتونس أنها جيدة في "جمع البيانات". أربع دول أعضاء هي الجزائر، بوركينا فاسو، المغرب وأوزبكستان أفادت ان المنهجية التي يطبقونها لقياس الفقر هي نقطة قوتهم في حين استخدام البرمجيات هو الخيار الأول من طرف بنغلاديش، مصر وموريتانيا بخصوص القدرات الكامنة في مكاتبهم الإحصائية الوطنية. (الجدول 10.أ. من الملحقات)

من حيث اللغة المفضلة للتدريب الممكن، اللغة الإنجليزية هي الخيار الأول بالنسبة للمكاتب الإحصائية الوطنية في 16 دولة في حين يتم اختيار العربية والفرنسية من طرف 12 و 11 دولة، على التوالي. وبالنظر إلى حقيقة أن اللغة الإنجليزية هي التفضيل المهيمن باعتباره الخيار الثاني، يمكن أن تتم التدريبات على إحصاءات الفقر باللغة الإنجليزية في المكاتب الإحصائية الوطنية ل 28 دولة كما هو مبين في الجدول 4.3.

الجدول 4.3. تفضيل لغة التدريب على إحصاءات الفقر

اللغة	الأول	الثاني	الثالث	المجموع
العربية	12	1	3	16
الإنجليزية	16	10	2	28
الفرنسية	11	3	2	16
الروسية	1	0	0	1

تعزيز القدرات الوطنية في مجال إحصاءات الفقر هي ليست فقط ضرورية لتحسين التقييم التقني للفقر في البلاد ولكن أيضا تقديم أدلة في تصميم السياسات وتقييم نتائج برامج الحد من الفقر. بعد الأهداف الإنمائية للألفية، جدول الأعمال لعام 2015 حدد الحاجة إلى بيانات الفقر التي يتم تحديثها بانتظام لرصد الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs).

هذا الوعي المتزايد بخصوص الفقر كهدف من أهداف السياسات في كل من الساحة الوطنية والدولية وسع بشكل جوهري متطلبات المعلومات. وفي هذا الصدد، فإن قرار مكتب إحصائي وطني لاختيار نهج معين لقياس الفقر لا يعكس فقط مطلبا مطروحا من قبل الحكومة، ولكن أيضا يعطي تلميحات حول خصائص اجتماعية، اقتصادية، ديموغرافية، جغرافية وسياسية معينة للبلاد. مرحلة تطوير النظام الإحصائي (أي الموارد التقنية والتشغيلية) وتأثير المنظمات الإقليمية والدولية أيضا يلعب دورا هاما في النهج المفضل.

لسوء الحظ، فإن معظم المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أفادت على أن لديهم صعوبات في قياس الفقر بطريقة متينة ودقيقة (الجدول 11.أ. من الملحقات). نصف المستطلعين ذكر أن نقص المعرفة المنهجية هو التحدي الأساسي لديهم في تقييم الفقر. ويعتبر العدد الغير كافي من الموظفين كالعقبة الرئيسية في 19 دولة في منظمة التعاون الإسلامي في حين أن 18 من المكاتب الإحصائية الوطنية صرحت أنها عائدة للقيود المالية. عدم وجود حزمة البرامج وعدم البراعة في استخدام البرامج الإحصائية هي من بين المشاكل الأخرى التي يواجهها أكثر من ثلث المستطلعين.

من ناحية أخرى، تكشف نتائج المسح أن غياب الدعم السياسي ليس من بين العقبات الرئيسية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كما هو مبين في الشكل 14.3.

الشكل 14.3. مشاكل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص قياس الفقر[25]

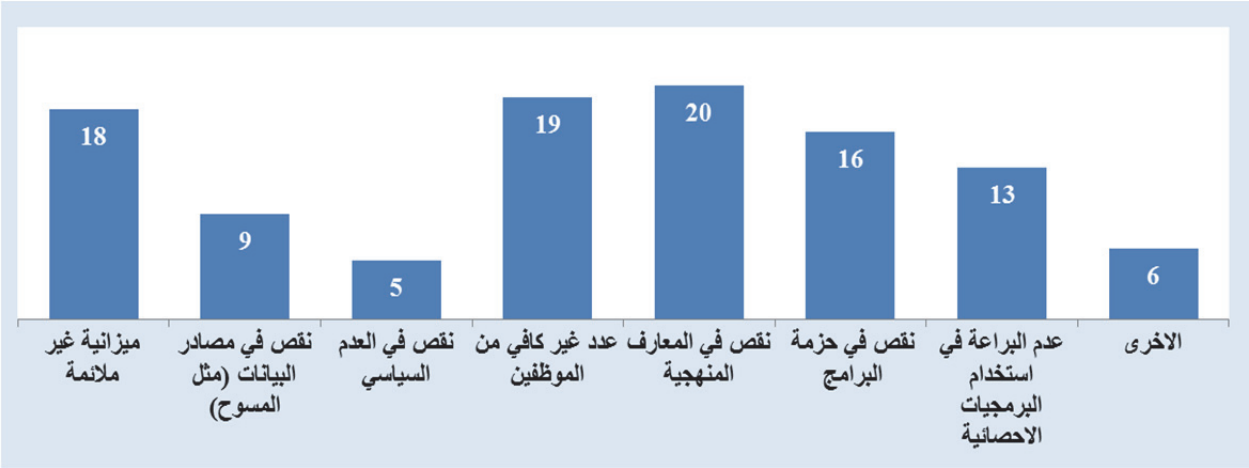

لتصميم، تنفيذ وتقييم سياسات الحد من الفقر، طلب الحصول على المعلومات صار أكثر تعقيدا. في هذا الصدد، يجب على المكاتب الإحصائية الوطنية تقديم بيانات أو معلومات مفصلة عن المناطق الجغرافية الصغيرة، المجموعات السكانية الخاصة، الطبقات الإنتاجية المختلفة لسوق العمل، الأسعار النسبية والمعاملات الخارجية وذلك لتميز إجراءات أصحاب المصلحة الخاصة و العامة المختلفة بما في ذالك من الوزارات التنفيذية، المنظمات غير الحكومية، الشركات الوطنية و العالمية و المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحد من الفقر.

علما أن حجم، توزيع ونوعية السلع والخدمات المجانية أو المدعومة التي تقدمها الحكومة لها أيضا تأثير واضح لإعادة التوزيع على الرفاه الأسري و، من تم، بخصوص انتشار الفقر، يجب على المكاتب الإحصائية الوطنية أيضا توزيع الإنفاق العام الاجتماعي الكلي بين الأسر لتعكس بشكل أفضل تأثير برامج تخفيف حدة الفقر على إحصاءات الفقر. ومع ذلك، دمج توزيع الإنفاق العام الاجتماعي بين الأسر داخل إحصائات الفقر لازال يشكل تحديا هاما للمؤسسات الإحصائية.

[25] قائمة البلدان التي تعاني من المشاكل المذكورة حول قياس الفقر هي واردة في الجدول 8.أ من الملحقات.

4 الجزء الرابع: سبل المضي قدما

في الاقتصادات القائمة على المعرفة، اكتسبت الإحصاءات أهمية باعتبارها واحدة من الأدوات القادرة على استيلاء العالم. بما أن المزيد من البيانات أصبحت متاحة واستخدامها صار أكثر انتشارا، فإن الطلب على الإحصاءات الرسمية قد تزايد لأنها توجه القرارات التشغيلية والتنظيمية لواضعي السياسات في كل من القطاعين العام والخاص مع تحديد الاحتياجات وصياغة الأهداف وتوجيه السياسات. وكونها عنصرا لا يستغنى عنه في نظام المعلومات لبلد ما، فالإحصاءات الرسمية تتيح رصد وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وSDGs المقترحة. تعتبر التنمية الإحصائية أيضا جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.

في هذا السياق، تحتاج إحصاءات الفقر أيضا إلى تجميعها، معالجتها ونشرها بدقة ونزاهة وفي الوقت المناسب من قبل السلطات الإحصائية الرسمية لتحقيق وصول جميع المواطنين إلى المعلومات العامة. بالإضافة إلى ذلك، لتحسين الاتساق، الكفاءة والمقارنة بين النظم الإحصائية الوطنية، التنسيق بين السلطات الإحصائية على المستوى الوطني، الثنائي ومتعدد الأطراف أمر ضروري. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المكاتب الإحصائية الوطنية لا تزال تواجه صعوبات ساحقة في مجال إحصاءات الفقر. في هذا الصدد، في حين رسم خارطة طريق عامة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ينبغي أيضا النظر في الخطط المستقبلية للدول من حيث تقدير إحصاءات الفقر من أجل فهم الأولويات الوطنية والتغلب على الطبيعة المحددة للتحديات التي تواجهها.

تمت الإجابة على السؤال المتعلق بالاستراتيجيات المستقبلية لمكاتب الإحصاء الوطنية من قبل 30 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (الجدول 12.أ. من الملحقات). من بينها، خطط 13 دولة، هي ألبانيا، بنغلاديش، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غامبيا، العراق، كازاخستان، ماليزيا، جزر المالديف، موريتانيا، نيجيريا، تونس واليمن، تشمل إما تنفيذ مسح أو مزيد من التحسن في إجراء المسوحات مثل التردد وحجم العينة. الجزائر، تشاد، المغرب، باكستان، تركيا وأوغندا هي مهتمة ببناء القدرات في مجال النهج المتعدد الأبعاد وتطوير مقاييس الفقر المتعدد الأبعاد بينما البحرين، بنين، جيبوتي، إندونيسيا، إيران، السنغال وأوزبكستان تهدف إلى التركيز في المقام الأول على القضايا المنهجية. تشاد ومصر أعلنت عزمها على إعطاء الأولوية لأنشطة التدريب من أجل تعزيز قدرات موظفيها. التنسيق الأحسن مع السلطات الوطنية أو الدولية سوف يكون واحدا من الأهداف الرئيسية لمصر والمملكة العربية السعودية.

بودر بنهج ورقة الحد من الفقر الاستراتيجية (PRSP)[26] من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1999 للتأكيد على الحاجة إلى زيادة التركيز على الحد من الفقر. ورقة الحد من الفقرالاستراتيجية تحتوي على تقييم للفقر وتصف السياسات

[26] https://www.imf.org/external/np/exr/facts/prsp.htm

والبرامج الاقتصادية الكلية، الهيكلية والاجتماعية التي سوف تتابعها بلد ما على مدى عدة سنوات لتعزيز النمو والحد من الفقر، وكذلك تقييم احتياجات التمويل الخارجي ومصادر التمويل ذات الصلة. تهدف ورقة الحد من الفقر الاستراتيجية لتوفير حلقة الوصل الحاسمة بين الإجراءات الوطنية العامة، دعم الجهات المانحة ونتائج التنمية اللازمة لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية التي تركز على خفض الفقر بين عامي 1990 و 2015. خمسة مبادئ أساسية يقوم عليها نهج الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر. وفقا لذلك، استراتيجيات الحد من الفقريجب أن تكون:

i. **قطرية التوجه**، تعزيز الملكية الوطنية لاستراتيجيات من خلال المشاركة على نطاق واسع من المجتمع المدني؛
ii. **نتيجة موجهة** و المركزة على النتائج التي ستعود بالنفع على الفقراء؛
iii. **شمولية** في التعرف على الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر؛
iv. **شراكة موجهة**، مع انطواء مشاركة منسقة لشركاء التنمية (الحكومة، أصحاب المصلحة المحلية والجهات المانحة الخارجية)؛ و
v. استنادا على **منظور طويل الأجل** للحد من الفقر.

أشارت 35 دولة[27] عضو في منظمة التعاون الإسلامي أن لديها برامج الحد من الفقر/الاستراتيجيات المحددة في خطة التنمية الوطنية. الإجابات المفصلة ل 31 دولة عضوة هي متوفرة في الجدول 13.أ. من الملحقات.

1.4. ملاحظات ختامية

تقليديا، مفهوم الفقر كان في المقام الأول مرتبطا بالحرمان المادي، حيث المعيشة بدخل منخفض. ومع ذلك، يرتبط الفقر على المستوى الأكثر عمومية بغياب الخيارات عبر مجموعة واسعة من الحقوق الأساسية بما في ذلك التعليم والصحة. وفي هذا السياق، فإن تحليل الفقر من وجهة نظر متعددة الأبعاد سيؤدي إلى فهم تأثير محدداته أكثر ووضع تدابير سياسة عامة أكثر شمولا لازمة لتخفيف حدة الفقر. في الأدب الاجتماعي والاقتصادي، هناك نظريات مختلفة لقياس الفقر، مستوى المعيشة، عدم المساواة وكذلك الاقصاء الاجتماعي. مؤشر الحجم، مؤشر فجوة الفقر، مربع مؤشر فجوة الفقر، معامل جيني، منحنى معدل النمو، مؤشر سين، مؤشر سين–شوروكس ثون و مؤشر واتس تمثل القياسات التقليدية للفقر وعدم المساواة. قياس هذه المؤشرات ليست مهمة بسيطة ولكن قد تم إحراز تقدم في العقود القليلة الماضية حول تقييم الفقر وعدم المساواة على نحو عميق. في هذا السياق، مؤشر الفقر البشري، مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، عدم المساواة في الفرص الاقتصادية، الاستقطاب، مؤشرالمعرضين لخطر الفقرأوالاقصاء الاجتماعي وكذلك مؤشر الجوع العالمي تشكل أدوات جديدة ومتكاملة لقياس الفقر وعدم المساواة. بالإضافة إلى مؤشرات الفقر النقدية، توفر مؤشرات الفقر غير النقدية المعلومات الهامة المتعلقة بالفقر. هذه المؤشرات تزن درجات مختلفة من الحرمان. لذلك من الضروري أن تكون هذه القياسات قوية تقنيا للاستخدام السياسي. ما كتب حول محددات الفقر يكمل التقديم المفاهيمي وكذلك قياس الفقر. هذا الأدب يستعرض الروابط الاجتماعية والاقتصادية للفقر وعوامل توجيه هذه الروابط في مجالات مثل التعليم، الصحة، سوق العمل، الثروة الحيوانية والأمن الغذائي على سبيل المثال.

[27] أفغانستان، الكويت وتونس لم تجب على السؤال ذي الصلة.

في ما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر، حصلت العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا على مر السنين. كنتيجة لذلك، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون ب 1.25 دولار يوميا من 396 مليون في 1990 إلى 322 مليون في عام 2011 وسجلت حصة الفقراء من مجموع السكان في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 22.3٪ في عام 2011 مقارنة ب 41.1٪ في عام 1990. على الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تزال متخلفة وراء متوسطات العالم والبلدان المتطورة. الفقر ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد تتجاوز الجوانب النقدية. في الحقيقة، يرتبط ذلك بالاقتصادات الضعيفة، ضعف الموارد البشرية، ضعف تقديم الخدمات الاجتماعية و السياسات الضعيفة لمعالجة التحديات التي تواجه التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) يسعى لإلتقاط أشكال الحرمان هذه. يضل انتشار الفقر متعدد الأبعاد عاليا نسبيا في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمعدل 35٪ من إجمالي السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2014 وما مجموعه 465 مليون شخص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتبر من الفقراء المتعددة الأبعاد. حالة الفقر، سواء من حيث فقر الدخل أوالفقر المتعدد الأبعاد ظل مرتفعا بشكل مقلق خصوصا في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تقع في جنوب آسيا وجنوب صحراء أفريقيا. وتتميز غالبية هذه البلدان بمزيج معقد من القضايا الديموغرافية، الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية وكذلك السياسية الغير منضبطة أو سيئة التدبير. طبيعة وحجم هذه القضايا الرئيسية التي تواجه العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتطلب التزاما أكبر من الحكومات لوضع التخفيف من حدة الفقر في مقدمة برامج التنمية الوطنية والاستثمار في البنية التحتية المطلوبة، المؤسسات والقوى العاملة للتعامل مع الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر.

لوضع سياسات فعالة للحد من الفقر، صناع السياسة في حاجة إلى بيانات دقيقة، شاملة وفي الوقت المناسب. ومع ذلك، لكونها مفهوم متعدد الأوجه، قياس الفقر ليس مهمة بسيطة من الناحية المفاهيمية والتجريبية. يتم الاضطلاع بمهمة جمع/ تجهيز ونشر إحصاءات الفقر من طرف مكاتب الإحصاء الوطنية في أكثر من 30 من أصل 40 دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي التي شملتها الدراسة. في إنتاج إحصاءات الفقر على أساس الدخل أو الإنفاق، تبين أن نهج تكلفة الاحتياجات الأساسية (CBN) متعقبة من طرف 34 بلدا عضو في منظمة التعاون الإسلامي، 26 منها تقدر خط الفقر باستخدام السلال الغذائية. في الوقت نفسه، يتم تطبيق نهج متعدد الأبعاد أو يخطط لاستخدامها من قبل 11 دولة عضوة.

القياس الدقيق للإحصاءات يعتمد على التقدم في المعرفة التقنية ومتابعة الاتجاهات المستقبلية في المنهجية والمعايير. ومع ذلك، كواحدة من العقبات الرئيسية في تقييم الفقر، لوحظ أنها نقص المعرفة المنهجية كما أفادتها نصف البلدان المشاركة. بشكل مكافئ، 19 مكتبا إحصائيا وطنيا أشار إلى أن العدد الغير كافي من الموارد البشرية هو التحدي الرئيسي في تحسين نوعية وكمية إحصاءات الفقر في بلدانهم لأن المعلومات المحدثة لا يمكن استخدامها إذا لم يتم تنفيذها من قبل ناس مختصة تقنيا و ذات دوافع قوية. الميزانية الغير كافية اعتبرت على أنها مشكلة هامة من قبل 18 دولة في حين عدم وجود حزمة البرامج والكفاءة في استخدام البرامج الإحصائية حددت من بين الصعوبات الأخرى التي يواجهها أكثر من ثلث المستطلعين.

التغلب على هذه التحديات سوف يساعد بالتأكيد على تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في قياس إحصاءات الفقر بطريقة أكثر صلابة، حيث لا يحتاج إليه فقط لتحسين التقييم التقني للفقر في البلاد ولكن أيضا لتقديم الأدلة في رسم السياسات وتقييم نتائج آثار برامج الحد من الفقر. وبالتالي، هناك حاجة لإيجاد حلول ديناميكية لأفضل ممارسة للتعويض عن حقيقة أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تفتقر للموارد التقنية، المالية والبشرية المثلى لتقييم الفقر.

مع الإدراك الجيد بحقيقة أن الشراكات مع المنظمات الدولية ستؤدي إلى إنشاء نظام إحصائي وطني أكثر تدبيرا وتنسيقا بما يتماشى مع المعايير الدولية، 29 من 40 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي لديها أيضا شراكة و/أو تحصل على استشارة من المنظمات الدولية لتعزيز القدرات الإحصائية. في الممارسة العملية، التعاون قد يأخذ عدة أشكال، مثل زيارات دراسية، دعم استشاري، استعراض الأقران، الدورات التدريبية وورش العمل. تطوير التعاون الدولي في مجال الإحصاء يعزز أيضا المساءلة المشتركة بين المؤسسات المستفيدة والمزودة من خلال النقل المتبادل للخبرة.

2.4. توصيات سياسية

على أساس التحليل الوارد في هذه الدراسة والمناقشات التي أجريت خلال اجتماعي فريق الخبراء، التوصيات العامة التالية قد اقترحت من أجل السلطات الوطنية ذات الصلة بالنظام الإحصائي الوطني (المكاتب الإحصائية الوطنية، وزارات التنمية والوزارات الأخرى) لتعزيز القدرات الوطنية لأفضل قياس للفقر وقيادة برامج التنمية الوطنية للتخفيف من الفقر بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي (مركز أنقرة، البنك الإسلامي للتنمية، ISFD والإيسيسكو، ICCIA) وشركاء التنمية الدولية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة، OPHI، WHO).

قياس الفقر

- **مرافق للأبحاث** يمكن إنشاؤها لإحداث ثورة في عملية جمع البيانات، نشرها، وتحليلها لفهم وتقييم أسباب وآثار الفقر وصياغة برامج القضاء على الفقر المناسبة على الصعيدين الوطني وداخل منظمة التعاون الإسلامي.
- **الأدوات الإحصائية**، تحديدا من أجل **صور الفقر**، **رسم الخرائط** و**الاستهداف**، في حاجة إلى استعمالها بشكل أكثر مكثف لتصميم برامج الحد من الفقر، تعزيز تأثيرها ورصد الإنفاق لتخفيف حدة الفقر.
- يجب تطوير و تنفيذ **نظام مسح متكامل** لترشيد استخدام الموارد، التقاط الأبعاد المتعددة للفقر، توفير مدخلات كافية لتقييم آثار طائفة واسعة من السياسات وزيادة تحسين جودة كل مسح.
- يجب بذل جهود شاملة لتحسين دقة وتردد بيانات **المسح الأسري** (أي زيادة الإشراف على العمل الميداني وإجراء دراسات التحقق من صحتها) من أجل توليد تقديرات فقر أكثر موثوقية.
- هناك حاجة ماسة لتشجيع استخدام **المصطلحات الإدارية المشتركة** لتسهيل **ربط البيانات** بين جميع وكالات الأنظمة الإحصائية الوطنية.
- باتباع نهج خطوة تلوى الأخرى، يجب على الجهة المسؤولة التركيز أولا على إنتاج مقاييس **الفقر الأكثر استخداما** (أي مؤشر الحجم، فجوة الفقر ومربع فجوة الفقر) لتحقيق تأويل أكثر اتساقا وموثوق به للبيانات الخام وضمان المزيد من المقارنة بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.
- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في حاجة إلى أن تشجع للمشاركة في شبكة أقران الفقر المتعدد الأبعاد (MPPN)[28] واستخدام نهج **الفقر المتعدد الأبعاد** التي وضعتها OPHI في قياس الفقر.
- يجب إنشاء **آلية تنسيق قوية** بين جميع المؤسسات الوطنية (بما في ذلك منتجي ومستخدمي البيانات) المعنية بقضايا الفقر لإحراز مزيد من التقدم في إنتاج المعلومات الكافية لرصد الفقر وتصميم سياسات منتظمة و أفضل للتخفيف من حدة الفقر.

[28] http://www.mppn.org/

- يجب السعي نحو **الشراكة والتشاور** مع المنظمات الدولية والإقليمية لوضع المعايير والأدوات المناسبة لقياس الفقر من أجل دفع عملية **الملاءمة** في البيانات ومستوى البيانات الوصفية.
- من المطلوب تمييز برامج مكافحة الفقر المحددة والنفقات العامة الاجتماعية الأوسع من أجل بناء عمليات المسح الخاصة بقياس أثر **الإنفاق العام**.
- **أفضل الممارسات** في العالم في حاجة إلى أن تكيف وفقا للاحتياجات والقدرات الوطنية من خلال تحديد المزايا والقيود المفروضة على النهج المستخدمة لقياس الفقر.
- يجب تصميم **برامج شاملة لبناء القدرات** مثل برنامج بناء القدرات الإحصائية الرائد (StatCab) لمركز أنقرة لتعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال إحصاءات الفقر.

التخفيف من حدة الفقر

- يجب توجيه **استراتيجيات و برامج وطنية للقضاء على الفقر** لتعزيز الاستخدام المنتج لأصول الفقراء الأكثر وفرة (أي العمل) وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء مثل التعليم الابتدائي والرعاية الصحية، تنظيم الأسرة والتغذية.
- يمكن توسيع **برامج شبكة الأمان الاجتماعي** لضمان فعاليتها في استهداف لا يقتصر فقط بالفقر ولكن أيضا بعدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتعزيز الحلول المجتمعية التي تمكن الفقراء بدلا من مجرد تلبية احتياجاتهم اللحظية من أجل تعزيز البرامج المستدامة.
- يجب تشجيع وتعزيز دور **الوقف، الزكاة**، وغيرها من الآليات لمحاربة الفقر.
- **أنظمة التمويل الصحي والتعليمي** في حاجة إلى الاصلاح لتمكين وصول أوسع من خلال زيادة الاستثمار والإنفاق العام، الحد من إنفاق خارج الجيب، زيادة الدفع المسبق وآليات تجميع المخاطر مثل نظم الضمان الاجتماعي التي تقدم التأمين الصحي والتعليم المجاني.
- يجب تعزيز التعاون مع **المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية** لتدريب ونشر العاملين في مجال الصحة والتعليم على مستوى المجتمع المحلي لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية خاصة للفقراء الذين يعيشون في المناطق النائية.
- **التعاون** على المستوى البيني داخل منظمة التعاون الإسلامي في حاجة إلى التعزيز لزيادة الاستثمار في البنية التحتية الأساسية ذات الصلة مع قطاعات الصحة، التعليم، المياه والطاقة.
- يجب وضع وتنفيذ **آليات الاستجابة للطوارئ** ويجب تعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي للحد من آثار الكوارث المتعلقة بتغير المناخ مثل الفيضانات، الجفاف و الأعاصير التي تسبب أضرارا بالغة في البنية التحتية والتي تشكل تهديدات خطيرة على بقاء الملايين من الناس ولا سيما الفقراء في الدول الأعضاء.
- يجب تشجيع تنمية قطاع **الزراعة** كعامل رئيسي في مكافحة الفقر من خلال ضمان حصول المزارعين على التمويل والتكنولوجيات الزراعية الجديدة والتقنيات الزراعية التي تساعد أيضا في إدارة مخاطر تغير المناخ والتكيف معه.
- يجب بدء وتعزيز **برامج خاصة** لدعم **التوظيف الذاتي** من خلال إنشاء وتوسيع قطاعات المشاريع الصغيرة من خلال زيادة توافر الائتمان، بما في ذلك القروض الصغيرة، التقليل من معدلات الفائدة، تحسين البنية التحتية والعدل في الحصول على المدخلات الإنتاجية مثل الأراضي والمواقع للشركات و زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات الاستشارية.
- **التعاون** مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية ذات الصلة في حاجة إلى التعزيز للاستفادة من **درايتهم التقنية والموارد المالية** لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج فعالة للقضاء على الفقر.

الملحقات

الجدول 1.أ. إنتشار الفقر (%)

البلد	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2010	2011
أذربيجان	20,09	11,83	22,45	11,07	0,02	0,00	0,31	0,56	0,31
أفغانستان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
الأردن	1,37	3,15	2,05	1,51	1,13	0,38	0,07	0,08	0,07
الإمارات العربية المتحدة	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
ألبانيا	0,84	0,78	0,20	0,54	0,73	0,44	0,20	0,33	0,32
البحرين	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
الجزائر	5,78	7,02	7,38	7,86	4,97	3,32	2,54	1,27	1,20
السنغال	64.99	58.02	51.97	45.99	43.64	33.50	33.13	33.31	34.06
السودان	50.78	45.01	42.66	37.17	31.46	26.73	19.97	19.51	17.21
الصومال	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
العراق	13,44	13,01	12,43	11,13	7,71	5,02	3,53	3,48	3,68
الغابون	3,85	4,05	3,43	4,65	6,03	6,09	6,02	6,29	5,39
الكاميرون	35,11	45,87	47,43	31,95	25,03	26,42	27,12	25,71	24,94
الكويت	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
المغرب	5.00	5,83	4,88	6,73	5,60	3,50	2,10	1,75	1,81
المملكة العربية السعودية	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
النيجر	66.33	75.75	74.27	65.59	58.65	51.25	42.06	40.34	40.81
اليمن	11,94	11,56	11,10	11,31	11,19	9,78	6,44	5,08	4,81
أندونيسيا	54,27	54,4	43,38	47,7	29,39	21,56	22,71	18,04	16,2
أوزبكستان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
أوغندا	70.74	70.06	63.01	59.43	56.57	52.95	41.44	37.20	36.95
إيران	3,85	1,70	1,48	1,60	1,64	1,45	0,98	0,75	0,77
باكستان	64.17	61.42	48.14	29.May	35.87	22.58	17.15	Ara.74	Ara.74
بروناي	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
بنغلاديش	68.70	62,91	60,91	60,35	54,65	50,47	46,35	43,25	39,57
بنين	51,61	48,92	49,83	49,02	47,63	51,43	55,25	56,51	57.61
بوركينا فاسو	72.27	70,61	70,6	63,87	55,06	46,39	43,97	41,55	40,8
تركمانستان	33.00	63.53	41.82	24.33	20.32	11,23	6,65	7,18	5,73
تركيا	1,34	1,47	1,65	1,42	1,15	1,45	0.10	0.59	0.08
تشاد	67.68	72,95	71,39	70,81	61,94	37,6	40,01	35,28	36,52
توغو	48.10	62.93	51.28	48.12	54.03	53.87	53.89	53.22	52.46
تونس	5,86	6,22	5,64	3,13	2,02	1,38	0.86	0.74	0.71
جزر القمر	40.29	40,95	45,19	45,36	44,92	45,48	47,56	48,07	48,18
جزر المالديف	29,87	29,11	26,63	21,21	9,50	0,82	0,13	0,04	0,02
جيبوتي	24.86	24,37	23,76	22,43	18,83	15,33	12,06	10,52	10,20
سورينام	19,10	16.96	16.23	15.54	15.21	13.78	11,60	11,13	10,52
سيراليون	62.36	64.96	66.05	69.02	62.33	58.78	57.71	57.01	56.63
طاجيكستان	1,05	21.94	72.05	50.08	36.74	18.34	9,17	6,33	6,04
عمان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
غامبيا	64.59	64,64	66,6	58,37	41,12	33,83	33,45	30,73	34,02
غيانا	8,53	6,91	8,20	8,75	8,52	7,52	6,04	5,73	5,33
غينيا	93.28	73,59	63,01	59,91	56,18	47,26	38,52	41,59	41,28
غينيا بيساو	42.23	65,33	50,20	60,20	48,90	53,90	49,09	50,19	48,65
فلسطين	0.59	0.59	0.59	0.57	0.28	0.47	0.38	0.08	0.08
قطر	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
قيرغيزستان	4,78	18,61	31,10	32,56	29,74	19,91	5,50	6,02	5,11
كازاخستان	0,60	4,21	4,98	6,27	3,76	0,02	0,01	0,06	0,03
كوت ديفوار	18.26	26,47	23,39	28,96	29,66	99,06	35,04	34,03	37,31
لبنان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
ليبيا	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
مالي	85.65	85.53	82.71	71.89	60.39	55.65	51.48	50.61	50.83
ماليزيا	1,74	1,22	0,82	2,01	1,22	0,37	0,00	0,00	0,00
مصر	4,46	3,84	2,46	2,18	2,00	2,26	1,68	1,66	1,66
موريتانيا	43.14	42.79	23.40	20.72	25.39	24.42	23.43	24.13	23.54
موزمبيق	82.32	82.82	80.59	77.08	75.24	69.34	60.71	58.32	54.62
نيجيريا	57.58	63.15	68.65	69.98	64.05	62.11	62.24	62.03	60.08

المصدر: البنك الدولي، PovCalNet

الجدول 2.أ. إجمالي عدد الفقراء (الدخل والفقر متعددة الأبعاد، بالملايين)

البلد	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2010	2011	الفقر المتعدد الأبعاد و دخل الفقراء*
أذربيجان	1,44	0,89	1,74	0.88	0.00	0.00	0.03	0.05	0.03	0.48
أفغانستان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	18.79
الأردن	0.04	0.04	0.09	0.07	0.06	0.02	0.00	0.00	0.00	0.16
الإمارات العربية المتحدة	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	0.05
ألبانيا	0.03	0.03	0.01	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	0.04
البحرين	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
الجزائر	1,52	1,98	2,20	2,46	1,62	1,13	0,91	0.47	0.45	غ.م.
السنغال	4,88	4,88	4,65	4,42	4,53	3,78	4,06	4,31	4,54	9,64
السودان	10,16	10,16	10,78	10,07	9,18	8,44	6,8	6,96	6,27	غ.م.
الصومال	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	7,82
العراق	2,35	2,35	2,61	2,57	1,95	1,37	1,04	1,08	1,17	3,6
الغابون	0.04	0.04	0.04	0.06	0.08	0.08	0.09	0.10	0.09	0.26
الكاميرون	4,24	4,24	6,79	4,96	4,2	4,79	5,23	5,3	5,28	9,49
الكويت	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
المغرب	1,23	1,23	1,33	1,91	1,64	1,05	0.65	0.55	0.58	3,37
المملكة العربية السعودية	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
النيجر	5,14	5,14	7,06	6,95	6,93	6,75	6,20	6,41	6,74	14.19
اليمن	1,41	1,41	1,73	1,93	2,08	1,97	1,40	1,16	1,12	11,95
أندونيسيا	96.94	96.94	85.50	98.24	63.20	48.40	53.20	43.42	39.50	37.22
أوزبكستان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	0.65
أوغندا	12,4	12,4	13.49	13.97	14.67	15.21	13.17	12,64	12,99	23.76
إيران	2,17	2,17	0.91	1,04	1,11	1,02	0.71	0.56	0.58	غ.م.
باكستان	71.29	71.29	62.62	40.84	53.69	35.67	28.64	22,06	22.44	76.49
بروناي	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
بنغلاديش	73.78	73.78	74.55	78.44	74.88	72.24	68.58	65.36	60.49	77.49
بنين	2,88	2,88	3,41	3,47	3,53	4,01	4,47	4,65	5,05	6,83
بوركينا فاسو	6,37	6,37	7,32	7,2	6,77	6,23	6,45	6,46	6,53	13,05
تركمانستان	1,21	1,21	1,79	1,08	0.93	0.53	0.33	0.36	0.29	غ.م.
تركيا	0.72	0.72	0.98	0.88	0.75	0.98	0.07	0.43	0.06	4,73
تشاد	4,03	4,03	5,15	5,66	5,55	3,76	4,41	4,13	4,41	7,37
توغو	1,82	1,82	2,25	2,28	2,77	2,98	3,23	3,36	3,39	3,14
تونس	0.48	0.48	0.51	0.30	0.20	0.14	0.09	0.08	0.08	0.12
جزر القمر	0.17	0.17	0.22	0.24	0.25	0.27	0.31	0.33	0.34	غ.م.
جزر المالديف	0.07	0.07	0.07	0.06	0.03	0.00	0.00	0.00	0.00	0.02
جيبوتي	0.15	0.15	0.16	0.16	0.14	0.12	0.10	0.09	0.09	0.24
سورينام	0.08	0.08	0.07	0.07	0.07	0.07	0.06	0.06	0.06	0.03
سيراليون	2,52	2,52	2,59	2,78	2,80	3,01	3,19	3,28	3,32	4,17
طاجيكستان	0.06	0.06	4,22	3,05	2,35	1,25	0.67	0.48	0.47	1,01
عمان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
غامبيا	0.59	0.59	0.73	0.69	0.54	0.49	0.53	0.52	0.59	1,02
غيانا	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06	0.05	0.05	0.04	0.06
غينيا	5,62	5,62	5,10	5,15	5,08	4,53	3,97	4,52	4,61	8,97
غينيا بيساو	0.43	0.43	0.59	0.75	0.65	0.77	0.75	0.80	0.79	1,23
فلسطين	0.01	0.01	0.02	0.02	0.01	0.02	0.01	0.00	0.00	0.06
قطر	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
قيرغيزستان	0.21	0.21	1,44	1,58	1,48	1,03	0.29	0.33	0.28	0.26
كازاخستان	0.10	0.10	0.78	0.94	0.56	0.00	0.00	0.01	0.00	0.03
كوت ديفوار	2,21	2,21	3,42	4,58	4,94	51.68	6,4	6,46	7,23	11,15
لبنان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
ليبيا	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
مالي	6,82	6,82	7,63	7,17	6,57	6,64	6,76	7,08	7,33	12,11
ماليزيا	0.32	0.32	0.17	0.46	0.30	0.10	0.00	0.00	0.00	غ.م.
مصر	2,51	2,51	1,53	1,42	1,37	1,62	1,27	1,30	1,32	4,65
موريتانيا	0.87	0.87	0.56	0.54	0.73	0.77	0.80	0.87	0.87	2,23
موزمبيق	11,17	11,17	13.27	13.72	14.54	14.57	13.82	13.98	13.43	16.68
نيجيريا	55.06	55.06	76.32	83.86	82.77	86.70	94.11	99.07	98.65	69.21

المصدر: البنك الدولي، PovCalNet، *OPHI

الجدول 3.أ. دورية المسوح الأسرية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

البلد	المصدر	العنوان	الدورية	التاريخ
أفغانستان	**الأسرة**	مسح الحالة المعيشة لأفغانستان (ALCS)	..	..
ألبانيا	**الأسرة**	مسح قياس المستوى المعيشي-LSMS	كل 3 سنوات: عام 2002، 2005، 2008، 2012	سبتمبر- أكتوبر 2012 (العمل الميداني)
الجزائر	**الأسرة**	مسح حول إنفاق المستهلك ومستوى المعيشة الاسرية	10 سنوات	2011
أذربيجان	**الأسرة**	مسح ميزانية الأسرة	فصليا	2013 سنويا
البحرين[8]	**الأسرة**	مسح الإنفاق ودخل الأسرة	5 سنوات	2005/2006
بنغلاديش	**الأسرة**	مسح دخل الأسرة و الإنفاق	5 سنوات	01-02-2010 31-01-2011
بنين	**الأسرة**	مسح وحدات حول الأحوال المعيشية للأسر (EMICoV)	سنتان	نوفمبر- يناير 2011
بوركينا فاسو[1]	**الأسرة**	مسح عن الأحوال المعيشية للأسر	5 سنوات	01-07-2010 2009-2010
تشاد	**الأسرة**	مسح الاستهلاك والقطاع غير الرسمي في تشاد (ECOSIT)	5 سنوات	01.06.2011
كوت ديفوار	**الأسرة**	مسح مستوى المعيشة الأسرية (ENV)	4 سنوات	نونبر 2008
جيبوتي	**الأسرة**	مسح الأسر في جيبوتي للمؤشرات الاجتماعية (EDAM-IS)	5 سنوات	01.04.2012
مصر	**الأسرة**	مسح الدخل، الإنفاق والاستهلاك	سنتان	2011/2012
الغابون	**الأسرة**	EGEP	10 سنوات	2005
غامبيا	**الأسرة**	المسح الديموغرافي والصحي لغامبيا	5 سنوات	2013/2013
إندونيسيا	**الأسرة**	المسح الاقتصادي و الاجتماعي	فصليا	مارس 2014
إيران	**الأسرة**	مسح دخل الأسرة و الانفاق	سنويا	2013
العراق	**الأسرة**	المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق	عينة كبيرة (4-5) سنوات عينة فرعية من كبيرة (سنويا)	01/01/2012 واستمرت لمدة عام كامل
كازاخستان	**الأسرة**	المسح الأسري لتقييم مستوى المعيشة	فصليا	منتظم
الكويت[4]	**الأسرة**	مسح الدخل والإنفاق الأسري لعام 2013	لا دورية	من 1-1-2013 إلى31-2013-12
ماليزيا	**الأسرة**	مسح دخل الأسرة (HIS)	مرتين في غضون 5 سنوات	2012
المالديف	**الأسرة**	مسح دخل الأسرة و الإنفاق	5 سنوات	2009/10
موريتانيا	**الأسرة**	المسح الدائم للأحوال المعيشية للأسر (VTEC)	4 سنوات	07.04.2014
النيجر	**الأسرة**	مسح للأحوال المعيشية للأسر والزراعة (ECVMA)	سنتان	03.07.2011
نيجيريا	**الأسرة**	..	..	..
باكستان	**الأسرة**	مسح الاقتصاد المتكامل الأسري (HIES) الذي أجري في إطار مسح قياس المعايير الاجتماعية والمعيشة لباكستان (PSLM)	كل عام بديل	يونيو 2014
فلسطين	**الأسرة**	مسح حول الإنفاق والاستهلاك المنزلي	5 سنوات	15.01.2011 - 11.01.2012
قطر	**الأسرة**	مسح دخل الأسرة و الانفاق	5 سنوات	2014
المملكة العربية السعودية	**الأسرة**	إنفاق ودخل الأسر	5 سنوات	2012/2013
السنغال	**الأسرة**	مسح رصد الفقر في السنغال (المرسبات)	4 سنوات	دجنبر 2011
السودان	**الأسرة**	مسح الدخل والإنفاق	لا دورية	17.05.2009
سورينام	**الأسرة**	..	..	..
طاجيكستان	**الأسرة**	مسح ميزانية الأسرة (HBS)	فصليا	..
توغو	**الأسرة**	QUIBB (اختصار بالفرنسية) استبيان مؤشرات الرعاية الجوهرية	5 سنوات	أغسطس 2011
تونس	**الأسرة**	المسح الوطني على الميزانية، الاستهلاك ومستويات المعيشة للأسر	كل خمس سنوات	2010-2011
تركيا	**الأسرة**	مسح ميزانية الأسرة مسح الدخل والاحوال المعيشية	سنويا	2013
الإمارات العربية المتحدة	**الأسرة**	مسح الدخل والإنفاق الأسري	لا دورية	2007/2008
أوغندا	**الأسرة**	المسح الاوطني للأسرة في أوغندا	3 سنوات	15/06/2012 30/06/2013
أوزبكستان	**الأسرة**	مثال مسح الأسرة	سنويا	2013
اليمن[3]	**الأسرة**	مسح ميزانية الأسرة HBS	5 سنوات	2005/06

الجدول 4.أ. دورية مصادر أخرى مستخدمة في تقدير الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

البلد	المصدر	العنوان	الدورية	التاريخ
أفغانستان	**غير المسح**	البيانات الإدارية من الوزارات والدوائر	شهريا / فصليا/ سنويا	..
الجزائر	**غير المسح**	الميزانية الاجتماعية للدولة - وزارة المالية	فصليا	
البحرين	**غير المسح**	وزارة التنمية الاجتماعية وزارة الإسكان	سنويا	2015
بنين	**غير المسح**	الحسابات الوطنية	سنتان	2013
كوت ديفوار	**غير المسح**	التعداد العام للسكان والمساكن (GPHS)	10 سنوات	أبريل 2014
جيبوتي	**غير المسح**	تعداد السكان والمساكن	10 سنوات	04.01.2009
الكويت	**غير المسح**	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	غير منتظم	2001
النيجر	**غير المسح**	التعداد العام للسكان والمساكن (GCP/H)	10 سنوات	12.12.2012
قطر	**غير المسح**	السجلات الإدارية (المستفيدون من الخدمات المقدمة من قبل مركز التنمية الإجتماعية)	سنويا	05.07.1905
السنغال	**غير المسح**	التعداد العام للسكان والمساكن والزراعة والثروة الحيوانية (RGPHAE)	10 سنوات	دجنبر 2013
أفغانستان[6]	**آخر**	المسح الاقتصادي الديموغرافي و الاجتماعي	..	كل عام
أذربيجان	**آخر**	مسح استخدام الوقت	3 سنوات	2012 سنويا
بنين	**آخر**	مسح وحدات أحوال المعيشية الأسرية (EMICoV)	سنتان	نوفمبر- يناير 2011
كوت ديفوار	**آخر**	المسح الإجتماعي الديمغرافي (EDS)	4 سنوات	ماي 2012
جيبوتي	**آخر**	مسح ميزانية المستهلك	10 سنوات	03.01.2013
الغابون	**آخر**	EDSG، ENEC	..	2010-2012
النيجر	**آخر**	مسح المؤشرات الأساسية للرفاه (QUIBB)	لا دورية	2005
قطر	**آخر**	مسح القوى العاملة	فصليا	2013
السنغال	**آخر**	المسح المستمرالديموغرافي والصحي	سنويا	2012
السودان	**آخر**	مسح سوق العمل	لا دورية	2011 نوفمبر
سورينام[5]	**آخر**	CPI	شهريا	الربع الأخير من 2009
توغو	**آخر**	(مسح ميزانية الاستهلاك) EBC	10 سنوات	09.06.1905
الإمارات العربية المتحدة	**آخر**	مسح القوى العاملة	2008 و 2009	مايو 2008، مايو 2009
أوغندا	**آخر**	مسح اللوحة الوطنية لأوغندا	سنويا	31.08.2014
اليمن	**آخر**	الحماية الاجتماعية	غير محدد	2012/2013
الجزائر	**خاص**	مسح عن مستويات المعيشة وإنفاق المستهلك	10 سنوات	2011
بنغلاديش	**خاص**	مسح دخل الأسرة والانفاق	5 سنوات	01-02-2010 31-01-2011
بنين	**خاص**	مسح وحدات أحوال المعيشة الأسرية (EMICoV)	سنتان	نوفمبر- يناير 2011
بوركينا فاسو[2]	**خاص**	مسح عن الأحوال المعيشية للأسر	كل 5 سنوات	2009-2010
كوت ديفوار	**خاص**	مسح مستوى معيشة الأسر(ENV)	4 سنوات	01.11.2008
جيبوتي	**خاص**	المسح الأسري في جيبوتي للمؤشرات الاجتماعية (EDAM-IS)	5 سنوات	01.04.2012
مصر	**خاص**	مسح الإيرادات، الإنفاق والاستهلاك	سنتان	
الغابون	**خاص**	EGEP / RGPL	5 سنوات	عام 2005، 2013
العراق[7]	**خاص**	المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق	4 سنوات	11.01.2014
المالديف	**خاص**	مسح دخل الأسرة و الانفاق	سنتان	2009/10
موريتانيا	**خاص**	المسح الدائم للأحوال المعيشية للأسر (VTEC)	5 سنوات	04.07.2014
النيجر	**خاص**	مسح للأحوال المعيشية للأسر والزراعة (ECVMA)	كل عام بديل	03.07.2011
نيجيريا	**خاص**	مسح مستوى المعيشة في نيجيريا	4 سنوات	سبتمبر 2010
باكستان	**خاص**	المسح الأسري المتكامل الاقتصادي (HIES) التي أجريت في إطار مسح قياس المعايير الاجتماعية والمعيشة في باكستان (PSLM)	لا دورية	يونيو 2014
السنغال	**خاص**	مسح رصد الفقر في السنغال (ESPS)	5 سنوات	دجنبر 2011
السودان	**خاص**	مسح الدخل والإنفاق	لا دورية	17.05.2009
توغو	**خاص**	QUIBB (اختصار بالفرنسية) استبيان مؤشرات الرعاية الجوهرية	5 سنوات	أغسطس 2011

[1]بوركينا فاسو: تغيير الدورية قيد الدراسة.
[2]بوركينا فاسو: هناك دراسة جارية حاليا، مقرر عقدها في أواخر ديسمبر 2014.
[3]ينفذ حاليا مسح 2014
[4]الكويت: غير منتظمة وفي المستقبل الدورية ستكون كل 3 سنوات
[5]سورينام: آخر مرة قامت المؤسسة باحتساب خطوط الفقرعام 2009.
[6]أفغانستان: محافظة تلوأخرى
[7]العراق: لا تزال مستمرة
[8]البحرين: آخر مسح كان في 2006/2005 والمسح الحالي سوف يكون في 2015/2014

الجدول 5.أ. الموارد البشرية في المكاتب الإحصائية الوطنية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب أعلى مستوى تعليم محقق

البلد[1]	الماستر/الماجستير فما فوق	البكالوريوس أو ما يعادلها*	المدرسة الثانوية	المدرسة الابتدائية	بدون تعليم رسمي	شاغرة	المجموع
أفغانستان	..	..	..	..	..	..	0
ألبانيا	162	14	36	0	0	23	235
الجزائر	109	132	154	211	0	..	606
أذربيجان	437	367	390	0	0	..	1.194
البحرين	14	37	11	0	0	..	62
بنغلاديش	22	54	1.240	4	0	..	1.320
بنين	46	24	17	0	0	..	87
بوركينا فاسو	74	87	11	15	0	..	187
تشاد	43	42	10	7	1	..	103
كوت ديفوار	..	..	..	..	..	..	238
جيبوتي	10	15	20	13	8	..	66
مصر	83	2.063	1.673	62	433	..	4.314
الغابون	100	48	38	20	32	..	238
غامبيا	5	21	29	0	26	..	81
إندونيسيا	1.507	8.440	5.381	89	0	..	15.417
إيران	171	171	67	26	0	..	435
العراق	35	768	273	114	0	..	1.190
كازاخيستان[2]	331	0	1	0	0	..	2.892
الكويت	..	..	..	..	..	..	0
ماليزيا	32	1.182	1.916	4	0	..	3.134
المالديف	5	19	9	0	0	..	33
موريتانيا	52	37	43	54	55	..	241
المغرب	*12*	*5*	..	..	*1*	..	18
النيجر	*170*	*0*	*52*	*5*	*0*	..	227
نيجيريا	..	..	..	..	..	..	2.356
باكستان	592	661	271	28	0	..	1.552
فلسطين	57	190	29	6	0	..	282
قطر	..	..	..	..	..	..	0
المملكة السعودية	2	254	383	66	15	..	720
السنغال	92	101	14	38	0	..	245
السودان	15	164	147	0	0	..	326
سورينام	1	11	71	13	20	..	116
طاجيكستان	146	15	24	0	0	..	185
توغو	17	42	64	23	40	..	186
تونس	..	..	..	..	..	..	0
تركيا	333	2.752	562	43	0	..	3.690
الإمارات العربية م.	11	78	11	1	1	..	102
أوغندا	..	..	..	..	..	..	0
أوزبكستان[3]	129	98	54	0	0	31	312
اليمن	10	150	48	18	12	..	238
منظمة التعاون الإسلامي (40)	**4.825**	**18.042**	**13.049**	**860**	**644**	**54**	**42.628**

* تتضمن أيضا الموظفين الذين أتموا سنتين في مدارس التدريب المهني و/أو التقني.

[1] أفغانستان، الكويت، تونس، أوغندا وقطر لم تملء الجزء ذي الصلة على الرغم من أنها ردت على الاستبيان

[2] بالنسبة لكازاخستان، تم توفير التوزيع فقط لموظفي المكتب المركزي (332). إجمالي عدد الموظفين في المكاتب الإقليمية هو 2560.

[3] 33 من 54 موظفا مع التعليم الثانوي لديهم التعليم الثانوي المهني المتخصص في أوزبكستان.

الجدول 6.أ. موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية ذوي المعرفة التقنية حول قضايا الفقر

البلد	هل لدى المكتب الإحصائي الوطني قسم/فريق له علاقة بتقييم الفقر؟	عدد الموظفين الذين يعملون على قضايا الفقر	هل يوظف المكتب الإحصائي الوطني موظفين لديهم تعليم خاص حول قضايا الفقر/حضروا دورات متعلقة بالفقر؟	عدد الموظفين الذين لديهم تعليم خاص حول قضايا الفقر
أفغانستان	..	..	..	..
ألبانيا	YES	4	YES	3
الجزائر	YES	..	YES	6
أذربيجان	YES	5	YES	3
البحرين	YES	5	YES	4
بنغلاديش	YES	1.310	YES	10
بنين	YES	5	YES	3
بوركينا فاسو	YES	10	YES	8
تشاد	YES	9	YES	1
كوت ديفوار	YES	5	YES	2
جيبوتي	NO	..	NO	..
مصر	YES	100	YES	50
الغابون	NO	23	NO	2
غامبيا	NO	0	NO	..
إندونيسيا	YES	12	YES	2
إيران	NO	1	YES	1
العراق	YES	10	YES	5
كازاخيستان	YES	5	YES	1
الكويت	NO	..	YES	2
ماليزيا	NO	68	NO	..
المالديف	YES	3	NO	..
موريتانيا	YES	8	YES	3
المغرب	YES	10	YES	5
النيجر	YES	20	NO	..
نيجيريا	YES	..	YES	..
باكستان	YES	15	YES	3
فلسطين	YES	4	YES	4
قطر	YES	3	YES	3
المملكة العربية السعودية	NO	5	YES	2
السنغال	YES	12	YES	7
السودان	YES	10	YES	6
سورينام	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
طاجيكستان	YES	6	YES	6
توغو	NO	..	NO	..
تونس	YES	2	NO	..
تركيا	YES	8	YES	2
الإمارات العربية المتحدة	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
أوغندا	YES	2	YES	2
أوزبكستان	YES	10	NO	..
اليمن	NO	6	YES	2
منظمة التعاون الإسلامي (40)	28	1.696	28	148

الجدول 7.أ. البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لديها شراكة/تتلقى استشارة من المنظمات الدولية في مجال إحصاءات الفقر

البلد	الجواب	البنك الدولي	UNDP	AfDB	أفريستات	أخرى*
أفغانستان	البنك الدولي	x				
ألبانيا	البنك الدولي	x				
الجزائر	البنك الدولي	x				
أذربيجان	البنك الدولي	x				
البحرين	البنك الدولي	x				
بنغلاديش	البنك الدولي	x				
بنين	البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	x	x			
بوركينا فاسو	البنك الدولي، أفريستات، ميونيخ المركزي (CDG)، باريس 21	x			x	x
تشاد	البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي واليونيسيف	x		x		x
كوت ديفوار	البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفريستات	x	x		x	
جيبوتي	البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي	x		x		
مصر	اليونيسيف - مركز العقود الاجتماعي - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - وزارة التخطيط					x
غامبيا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		x			
إندونيسيا	البنك الدولي	x				
العراق	البنك الدولي	x				
المالديف	البنك الدولي	x				
المغرب	البنك الدولي، اليونيسيف، CEA، OMS، الفاو	x				x
النيجر	البنك الدولي، اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي	x				x
نيجيريا	البنك الدولي، OPHI	x				x
فلسطين	البنك الدولي، ESCWA	x				x
المملكة العربية السعودية	جامعة الدول العربية، معهد التدريب والبحوث الإحصائية، البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة	x				x
السنغال	البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، أفريستات	x	x		x	x
السودان	البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة	x		x		x
طاجيكستان	البنك الدولي و UNFPA	x				x
توغو	البنك الدولي، أفريستات	x			x	
تونس	البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي	x		x		
تركيا	يوروستات					x
أوغندا	البنك الدولي، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية	x				x
أوزبكستان	البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا	x	x			x
اليمن	البنك الدولي	x				
منظمة التعاون الإسلامي	**29**	**27**	**5**	**4**	**4**	**13**

الجدول 8.أ. محتوى شراكة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع المنظمات الدولية

أفغانستان	دورة تدريبية حول تحليل الفقر
ألبانيا	البنك الدولي يدعم المعهد الوطني للإحصاء في مجال تحليلات الفقر ابتداء من عام 2002
الجزائر	إعداد تقريرعن الفقر
أذربيجان	شراكة مع البنك الدولي تشمل الدعم الاستشاري
البحرين	تقييم وتحليل البيانات
بنغلاديش	الدعم الاستشاري
بنين	التنفيذ المشترك لأعمال البحث في الفقر
بوركينا فاسو	التصميم المنهجي، تحليل البيانات والتدريب
تشاد	المساعدة المالية لتحقيق ECOSIT3
كوت ديفوار	الدعم التقني والمالي
جيبوتي	تحديد خط الفقر وتحليل البيانات
مصر	* الدعم التقني لتدريب وتأهيل فريق العمل في إحصاءات الفقر * دورات التدريب والتأهيل في مجال مؤشرات وخرائط الفقر
غامبيا	يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي وأيضا يستأجر استشاري للقيام بالتحليل.
إندونيسيا	مساعدة لقياس الفقر
العراق	يتم احتساب الاستشارة في تنفيذ المسح وخط الفقر من قبل خبراء البنك الدولي
المغرب	* بروتوكول تعاون لتحقيق الدراسة وتبادل الخبرات. * المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل والحلقات الدراسية
النيجر	مساهمة لتمويل تدريب المحققين، وتمويل العمليات الميدانية
نيجيريا	الدعم المالي والتدريب من البنك الدولي؛ التدريب من OPHI
فلسطين	يتركز مضمون الشراكة على إرسال البعثات التقنية للتدريب في مجال إحصاءات الفقر
المملكة العربية السعودية	* مراجعة الخطط الموضوعة، وتقييم العمل * مراجعة الأساليب المستخدمة في تقدير خط الفقر ومؤشراته * توفير الدعم التقني المناسب.
السنغال	شراكة تقوم أساسا على الدعم المالي والتقني
السودان	الدعم المالي والتقني
طاجيكستان	غالبا ما تجري حلقات دراسية لتحسين معرفة NZO في مجال الفقر
توغو	الدعم التقني والمالي
تونس	أجري البرنامج الثلاثي للمكتب الاحصائي الوطني، البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي بعنوان: تعزيز قدرات المكتب الوطني للإحصاءات في مجال إحصاءات الفقر.
تركيا	EU-SILC أجري تماشيا مع الاتحاد الأوروبي ويتم قياس بعض قياسات الفقرمن هذا المسح
أوغندا	البنك الدولي يقدم التدريب في مجال تحليل البيانات والتمويل من أجل المسح. التحقق من عدد الفقراء (EPRC)
أوزبكستان	مساعدة الموظفين في Goskomstat للمشاركة في الندوات الدولية من أجل معرفة تجارب البلدان في قياس الفقر
اليمن	تقديم الدعم المالي والتقني في تنفيذ مسوح ميزانية الأسرة

الجدول 9.أ مجالات التخصص التي تحتاج إليها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الدورات التدريبية حول إحصاءات الفقر

أفغانستان	تقدير الفقر
ألبانيا	نهج متعدد الأبعاد، قياس الفقر من خلال المسوح الأسرية المختلفة عن دراسة قياس مستويات المعيشة في المستقبل.
الجزائر	1) منهجية لوضع مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد والفقر الذاتي 2) تحليل الفقر
أذربيجان	نهج متعدد الأبعاد
البحرين	تقدير خط الفقر
بنغلاديش	التدريب على المدى القصير المطلوب حول معالجة البيانات
بنين	تقدير خط الفقر، نهج الإحتياجات الأساسية غير الملباة ورسم خرائط الفقر
بوركينا فاسو	تحليل الفقر متعدد الأبعاد
تشاد	تحليل الفقر متعدد الأبعاد
كوت ديفوار	تحليل متعدد الأبعاد للفقر والتحليل الاقتصادي المقياسي لمحددات الفقر
جيبوتي	تحديد خط الفقروتحليل البيانات
مصر	الفقر المزمن، عدم تكافؤ الفرص، مؤشر واتس، الاستقطاب وفقر الطفولة
الغابون	تقدير الفقر، أخذ العينات والمسح
غامبيا	من أساسيات إحصاءات الفقر إلى منهجيات قياس الفقر الأكثر تعقدا
إندونيسيا	متعلقة بالمعارف المنهجية والبرامج الإحصائية ذات الصلة
إيران	مناهج أخرى لقياس الفقر
العراق	حساب عدد السعرات الحرارية التي يستهلكها الأفراد، اختيار السلة الغذائية المناسبة والتدريب على طريقة حساب خط الفقرغيرالغذائي ومميزات تحليل الفقر
ماليزيا	1) تحليل الفقر 2) رسم خرائط الفقر
المالديف	بناء مؤشر الفقر على أساس الفقر المطلق ونهج متعدد الأبعاد، حساب معامل جينى، تحليل فقر القطاعات على أساس التعليم والعمل والأسرة
موريتانيا	التدريب على المفاهيم المستخدمة في قياس الفقر، معالجة وتحليل البيانات وبرامج معالجة البيانات
النيجر	التدريب على الفقر متعدد الأبعاد و التدريب على البرامج المناسبة لإحصاءات الفقر
نيجيريا	التدريب على برنامج STATA والتدريب على المنهجية للموظفين الجدد
باكيستان	تحليل بيانات الفقر باستخدام طريقة مختلفة مثل الفقرمتعددة الأبعاد و الفقرذو البعد الواحد
قطر	كيفية قياس خطوط الفقر باستخدام المنهجيات الملائمة لقطر
المملكة العربية السعودية	1) استخدام الحزم الإحصائية (STATA وSPSS) في تقدير خط الفقر ومؤشراته 2) مفاهيم مختلفة من الفقر (الفقر متعدد الأبعاد - الفقر المادي) 3) تحديد خط الفقر (خط الفقر الغذائي، خط الفقر غير الغذائي) 4) قياس مؤشرات الفقر، تطبيق برنامج قياس مؤشرات عدم المساواة DASP، منحنى النمو وبرنامج التطبيق DASP. 5) تحليل التغير في المؤشرات وفقا لمكوناته. 6) التدريب على برنامج ADePT. 7) مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، تأليف مؤشر الفقر، المؤشرات المستخدمة في قياسه والفقر من منظور التنمية البشرية. 8) تحديد طرق مختلفة لمكافحة الفقر، الاستهداف والأخطاء التي تحصل أثناء الاستهداف ومعايير الجودة.
السنغال	تقدير الفقر متعدد الأبعاد على أساس احتساب المؤشر والتهديف
السودان	قياس مؤشرات الفقر، استخدام البرمجيات ومنهجيات الفقر
سورينام	البيانات التعريفية، تعريف الفقر وحسابات الفقر
طاجيكستان	الحاجة إلى تعلم بعض البرامج مثل CSPRO لتقديرات الفقر
تونس	اختيار سلة الاستهلاك، تحليل الفقر، صورة تشخيصية للفقير، رسم خرائط الفقر والفقر متعدد الأبعاد
تركيا	تدريب على المستوى المتقدم مثل تقدير منطقة صغيرة، رسم خرائط الفقر وأساليب إحصائية متقدمة لقياس الفقر متعدد الأبعاد، الخ
أوغندا	بناء مجموع الاستهلاك، تحديد سلة الاستهلاك ومراجعة خط الفقر
أوزبكستان	دراسة أفضل الممارسات في قياس الفقروالنهج الحديث الموصى به لقياس الفقر
اليمن	القدرة والكفاءة على المنهجية لاستخراج مؤشرات الفقر

الجدول 10.أ. الجوانب القوية/أفضل حالات المكاتب الإحصائية الوطنية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في قياس الفقر

الجزائر	1) استخدام النهج من قبل متطلبات الطاقة في الأساس 2) استخدام الأسلوب التي طوره مارتن رافاليون من البنك الدولي 3) استبيان غني خاص بالمسح على إنفاق المستهلك (900 تسمية المنتجات، مراقبة الكميات المستهلكة، أسعار الوحدة والقيم حسب المنتجات ولكل أسرة، المسح كان موجود في كل منزل لشهر ومدة التحقيق كانت في سنة، وقد أدرجت عدة جوانب تتعلق بمستويات وظروف المعيشة للأسر في الاستبيان)
أذربيجان	الفقر المطلق
بنغلاديش	استخدام الكمبيوتر المحمول في جمع البيانات الأولية
بنين	الصورة التشخيصية وديناميات الفقر، العلاقة البينية بين النمو والفقر، التمويل الصغير والفقر، العمالة والفقر، الحوكمة والفقر، تحليل الحساسية
بوركينا فاسو	الصرامة المنهجية، وذلك باستخدام الإطار المنهجي الذي صممته أفريستات
تشاد	وجود مدراء أكفاء وذوي خبرة في معالجة وتحليل مسح تحليل البيانات.
كوت ديفوار	خطة أخذ العينات، جمع، معالجة وتحليل البيانات
جيبوتي	جمع البيانات
مصر	استخدام البرمجيات التحليلية في مجال الفقر، بما في ذلك برنامج (أديبت - ستاتا - خريطة الفقر - داسب)
إيران	الوصول المباشر إلى مصادر البيانات
العراق	الخبرة المتراكمة بخصوص إجراء مسوحات الدخل، الإنفاق والدقة العالية في مطابقة بيانات العينة الكبيرة الحجم، بالإضافة إلى الدعم الحكومي لتحديد نسبة الفقر في العراق.
ماليزيا	مجموعة البيانات الجيدة التي تم الحصول عليها خلال جمع البيانات مع الرصد الدقيق من الإدارة
المالديف	المساعدة التقنية المتلقات من خلال الوكالات المانحة
موريتانيا	1) يستخدم برنامج خاص لقياس الفقر وعدم المساواة يسمى "داد" 2) هناك عنصر واحد بين الفريق لديه تدريب مكثف على قضية الفقر 3) خبرة طويلة في إدارة المسوحات (1992، 1996، 2000 و 2004، 2008، 2014)
المغرب	تحليل وتقييم الفقر على المستويين الوطني والإقليمي، مفهوم رسم خرائط الفقر عند المستوى - محددات الفقر: التعرف على الحجم والمشاركة في الناحية السياسة.
باكيستان	PBS هو راعي المسح الاقتصادي المتكامل للأسرة (HIES) وجمع بيانات عن الدخل والاستهلاك من جميع أنحاء باكستان مع شبكة من 34 مكتب إقليمي/ميداني منذ عام 1963. قسم تصميم مسح PBS يوفر إطار لأخذ العينة ومنهجية متسقة والاستبيان يستخدم لجعلها قابلة للمقارنة ومتوافقة مع المعايير الدولية. PBS لديها موظفين مؤهلين ومدربين لتنفيذ النشاط كله (أي إعداد الاستبيان، تدريب الموظفين، جمع البيانات، رصد وتحليل البيانات وكتابة التقارير). موظفي PBS لديهم أفضل رؤية لمجموعات بيانات HIES التي تستخدم لتحليل الفقر وأيضا الخبرة في التعامل مع مجموعات البيانات الكبيرة والمعقدة.
فلسطين	إعداد التقارير الإحصائية على مستويات المعيشة والفقر في فلسطين
المملكة العربية السعودية	استخدام خبراء في هذا الموضوع. * إرسال التوصيات مباشرة إلى مجلس الوزراء الموقر و دراسة هذه المقترحات: في كثير من الأحيان تتم الموافقة عليها، تعتمد، تحال وتنفذ. * استجابة من الجهات الحكومية مع توصيات الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية. * في تعاون وثيق مع السلطة المختصة في مجال التخطيط في الدولة، وهي وزارة الاقتصاد، وزارة التخطيط ووزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية وإدراج تلك المقترحات ضمن برامج وخطط الخمس-سنوات الخاصة بالدولة.
السنغال	طرق FGT
السودان	الشمولية والدقة
تونس	المسح الوطني حول الميزانية والاستهلاك ومستوى الأسرة هو منجم من المعلومات. أنه غني جدا.
تركيا	لدينا موظفين عاملين في الفقر يمتلكون معرفة كبيرة وخبرة في منهجية الفقر النقدية وغير النقدية على حد سواء.
أوزبكستان	تطبيق المنهجية لقياس الفقر على النفقات الاستهلاكية، بما أن في التطبيق أحيانا الأسر تخفي دخلها

الجدول 11.أ. المشاكل التي تواجهها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في قياس الفقر

ميزانية غير ملائمة 18	نقص في مصدرالبيانات (أي المسوحات) 9	نقص في الدعم السياسي 5	عدد غير كافي من الموظفين 19	نقص في المعرفة المنهجية 20	نقص في حزمة البرامج 16	عدم البراعة في استخدام البرمجيات الإحصائية 13	الأخرى 6
ألبانيا أذربيجان بنين بوركينا فاسو كوت ديفوار جيبوتي الغابون غامبيا إيران موريتانيا المغرب النيجر نيجيريا ملسطين السودان طاجيكستان توغو اليمن	أفغانستان الجزائر بنين تشاد موريتانيا المغرب نيجيريا السودان اليمن	أفغانستان كوت ديفوار إيران النيجر سورينام	أفغانستان أذربيجان البحرين بنين تشاد جيبوتي الغابون غامبيا إيندونيسيا إيران كازاخستان المالديف المغرب موريتانيا النيجر السعودية السودان توغو اليمن	أفغانستان الجزائر أذربيجان بنغلاديش جيبوتي الغابون غامبيا إيندونيسيا إيران العراق كازاخستان الكويت المالديف باكستان قطر السعودية السودان طاجيكستان تونس اليمن	أفغانستان الجزائر أذربيجان بنغلاديش بوركينا فاسو تشاد الغابون إيران الكويت المالديف النيجر السعودية السودان طاجيكستان توغو اليمن	أفغانستان الجزائر أذربيجان تشاد الغابون غامبيا إيران الكويت المالديف قطر السعودية السودان اليمن	أفغانستان تشاد موريتانيا السعودية السنغال أوغندا

الجدول 12.أ. الخطط/الاستراتيجيات المستقبلية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ما يتعلق بتقييم الفقر

ألبانيا	إجراء EU-SILC في نصف المدة
الجزائر	إنتاج مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، الفقر الذاتي وخريطة الفقر
أذربيجان	معرفة منهجية وإجراء المسح على الفقر متعدد الأبعاد
البحرين	* الدعم الحكومي المباشر للأسر المستحقة * تطوير السجلات الإدارية
بنغلاديش	تعزيز وتيرة تردد العديد من المسوح بالتفضيل لمدة 3 سنوات بدلا من 5 سنوات المستخدمة حاليا
بنين	تطوير خريطة الفقر، عدم المساواة وعدم الحصانة؛ تحليل العديد من الموضوعات المتعلقة بالفقر (العمل، الحوكمة والأرض، وما إلى ذلك)
بوركينا فاسو	تنفيذ مسح مستمر متعدد القطاعات على الأحوال المعيشية للأسر. وهو مسح وحدات مع الاستبيان الأساسي ذو وتيرة سنوية
تشاد	أجري مسح الحرمان متعدد الأبعاد في عام 2012، بيانات من هذا المسح تسمح بتقدير الفقر متعدد الأبعاد إذا تم استيفاء الشروط البشرية والمالية. كان من المخطط التدريب على تحليل الفقر أيضا لتعزيز قدرات موظفي الإدارة المسؤولة عن الفقر.
كوت ديفوار	المسح في عام 2014
جيبوتي	تغيير في منهجية تحديد خط الفقر: الفصل بين المواد الغذائية وغير الغذائية

مصر	* تكوين قاعدة بيانات عن مؤشرات الفقر وإعداد الدراسات والتقارير حول الفقر * تقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التخفيف من حدة الفقر من خلال المقارنات السنوية بين مؤشرات الفقر * الانتقال من التدريب الكمي إلى النوعي من خلال التركيز على تدريب المدربين لتدريب الكوادر الأخرى، وتوفير قاعدة بيانات للمدربين للاستفادة منها في التدريب * التنسيق مع البنك الدولي وبعض المنظمات الدولية والخبيرة الدولية الدكتورة هبة الليثي في مجال الدعم التقني لتدريب وتأهيل فريق العمل في إحصاءات الفقر * المشاركة في ورش العمل، الندوات، المؤتمرات والدورات التدريبية ذات الصلة بإحصاءات الفقر، تحليل وتقييم البيانات * استخراج أهم مؤشرات الفقر والربط بين نتائج تعداد الدخل، مسح الإنفاق والاستهلاك لاستخراج خرائط الفقر
غامبيا	يجري التخطيط لإجراء IHS آخرى في صدد عام أو نحو ذلك
إندونيسيا	تحسن في منهجية قياس الفقر المتعلقة بسلة السلع، السعرات الحرارية المطلوبة، الخ.
إيران	التوجه نحو نهج أخرى وتطوير تقديرات الفقر
العراق	تنفيذ مسح مستمر (كل سنتين) لإنفاق ودخل الأسرة وتقدير خط الفقر الوطني ومتابعة التنفيذ الناجح لاستراتيجية الحد من الفقر، تحديث خط الفقر والمؤشرات وإعداد استراتيجية جديدة للفترة 2015-2019
كازاخستان	في عام 2012 وقع على مشروع «كازستات: مشروع تعزيز النظام الإحصائي الوطني لجمهورية كازاخستان» من طرف جمهورية كازاخستان والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. الهدف الرئيسي لمشروع كازستات هو تزويد المستخدمين بمعلومات إحصائية نوعية وتعزيز كفاءة النظام الإحصائي لكازاخستان وفقا للمنهجية الدولية وأفضل الممارسات. يتم تنفيذ المشروع بالشراكة مع مجموعة من المكاتب الإحصائية الخارجية لألمانيا، فنلندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، كوريا الجنوبية وروسيا على رأس مكتب الإحصاء الاتحادي لألمانيا. تحت المكون الفرعي "تحسين إحصاءات المقاييس المعيشية" تخطط اللجنة لتحسين وتوسيع مجموعة مؤشرات المقاييس المعيشية و تنفيذ نظام إجراء المقابلات بمساعدة الحاسوب في المسح الأسري لتقييم مستوى المعيشة.
ماليزيا	سابقا، تحليل مسح إنفاق و دخل الأسرة كان فقط على مستوى الدولة والطبقة. بالنسبة لمسح دخل الأسرة لعام 2014، مددت الإدارة حجم العينة لجعل توليد الإحصاءات موثوقا في الدول، الطبقات والمناطق الإدارية. ستركز ماليزيا أيضا على تحليل الخمس وخاصة على مجموعة 40٪ الأدنى.
المالديف	من خلال المسوح والسجلات الإدارية
موريتانيا	هناك انعكاس مسوحات ضوء البرمجة لتلبية الاحتياجات بخصوص المعلومات على مستوى الفقر في فترة زمنية أقصر وبتكلفة أرخص وحتى في مجالات محددة. مع ذلك، المشكلة دائمة حتى توافر التمويل في الآجال المناسبة.
المغرب	تحديث مؤشرات الفقر، عدم المساواة و عدم الحصانة في قاعدة بيانات مسح الاستهلاك الأسري، وضع بطاقات جديدة للفقر المطلق ومتعدد الأبعاد (نهج أوكسفورد) والإستقصاء البشري (نهج الأمم المتحدة CEA).
نيجيريا	إجراء المسح الوطني لمقاييس المعيشة المقبل في عام 2016
باكستان	إضفاء الطابع المؤسسي على الفقر المتعدد الأبعاد
قطر	وزارة تخطيط التنمية و الإحصاءات سوف تقوم بالمتابعة لرصد تنفيذ المشروع المذكور حتى نهاية عام 2016.
المملكة العربية السعودية	الخطط والاستراتيجيات المستقبلية هي في طور الإعداد والتنسيق مع الجهات ذات الصلة
السنغال	بالتعاون مع البنك الدولي، السنغال قامت عبر الوكالة الوطنية للاحصاء والديموغرافيا بوضع نظام جمع يستند على تقنية الهاتف المحمول لمراقبة الأوضاع المعيشية للأسر. السنغال مهتمة أيضا بتطوير مؤشر لمشروع التنمية الاجتماعية اقتداء بالمؤشر الأفريقي لمشروع التنمية الاجتماعية الذي بدأته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (إكا)
تونس	القيام بمستوى الإستهلاك و الأسرة 2015-2016 في المسح الوطني المقبل على الميزانية وتحسين تحليل الفقر وإنتاج مؤشرات جديدة مثل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد
تركيا	تطوير مقاييس الفقر المتعددة الأبعاد من أجل تركيا
أوغندا	الفقر متعدد الأبعاد
أوزبكستان	تحسين الأسلوب المنهجي في قياس الفقر لضمان إمكانية المقارنة على المستوى العالمي
اليمن	تقدير مستويات الفقر، لكنه في وضع الإنتظار لحين تنفيذ مسوحات الدخل والإنفاق

الجدول 13.أ. البرامج/الاستراتيجيات الحالية للحد من الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

ألبانيا	**الاستراتيجية الوطنية للتنمية والادماج**
أذربيجان	**برنامج الدولة للحد من الفقر والتنمية الاقتصادية في جمهورية أذربيجان** للسنوات 2008-2015 التي اتفق عليها الرئيس
بنغلاديش	**الخطة الوطنية الخمسية** تتناول قضية الفقر
بنين	**استراتيجية لتحقيق النمو والحد من الفقر (CPRS)**
بوركينا فاسو	**استراتيجية للنمو والتنمية المستدامة**
تشاد	استراتيجية سياسة التنمية الوطنية في المحور 2 تهدف لمحاربة الفقر من خلال معالجة عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، تعزيز التعليم والصحة والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية بما في ذلك السكن. كما يجري النظر في نظام الحماية الاجتماعية للسكان، النساء، الشباب وأشد الناس فقرا الذين يمثلون شريحة واسعة من السكان.
كوت ديفوار	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنقص من نصف الفقر بحلول عام 2015
جيبوتي	تطوير شبكات الأمان الاجتماعي
مصر	مصر تسعى للحد من الفقر عبر المتابعة والتقييم وتحسين ظروف الفقراء من خلال الدعم المالي والمادي - تطوير القرى الأكثر فقرا (استراتيجية التعليم - الصحة)
الغابون	إدراكا لتحديات التنويع الاقتصادي والحاجة للحد من الفوارق الاجتماعية والفقر المتزايد في البلاد، أعلن رئيس الغابون الانتهاء من **الخطة الاستراتيجية (الخطة الاستراتيجية للغابون الناشئة - PSGE).** PSGE لديها ثلاث ركائز: (i) جعل البلاد نقطة صناعية مرجعية (الغابون الصناعية)، إدارة مستدامة للغابات (ii) إشراك الغابون كدولة رائدة في العالم في إنتاج الأخشاب الاستوائية المصادق عليها، تطوير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية لتحسين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (الغابون الخضراء) (iii) تحويل الغابون إلى مركز للتميز في مجال الأعمال التجارية وتوفير الخدمات ذات القيمة المضافة مثل التعليم العالي والبحث، الصحة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات (غابون الخدمات).
غامبيا	**برنامج التسريع والعمالة (PAGE)** وكذلك المخططات الإنمائية السابقة (I PRSP & II) كانت كلها مفصلة حول الحد من الفقر.
إندونيسيا	تنتشر برامج الحد من الفقر في اندونيسيا في مختلف الوزارات / وكالات تنسقها بابيناس (وزارة التخطيط الوطني للتنمية) وTNP2K (الفريق الوطني لتسريع وتيرة الحد من الفقر). إحصائيات بودان بوسات BPS لا تتوفر على برامج محددة للحد من الفقر، BPS تنتج فقط إحصاءات الفقر. برامج الحد من الفقر في اندونيسيا مثل برنامج كيلواركا هارابان (وزارة الشؤون الاجتماعية)، برنامج الأرزللفقراء (الوزارة التنسيقية للرعاية الاجتماعية)، تحسين وسائل معيشة الصيادين (وزارة الشؤون البحرية والثروة السمكية) وما إلى ذالك.
إيران	**خطط التنمية الخماسية**
العراق	تضمنت الاستراتيجية 6 نتائج تضم 27 مخرج و89 طريقة فعالة لتخفيف حدة الفقر خلال الفترة 2010-2014 حتى 30٪ من أي من 23٪ إلى 16٪، تم تخصيص ميزانية سنوية لتنفيذ الأنشطة الواردة في الاستراتيجية
كازاخستان	لقد تم تنفيذ **برنامجين للحد من الفقر** هما: **البرنامج الأول (2000-2002)** هدف فقط للحد من الفقر والبطالة من خلال تحقيق سياسة توظيف قوية وخلق فرص العمل واستهداف المساعدات الاجتماعية لصالح المواطنين المحتاجين. **البرنامج الثاني (2003-2005)** اعتبرعوامل متعددة الأطراف وراء الفقر ونظر في الحاجة ليس فقط للنمو الاقتصادي، العمالة، واستهداف المساعدات الاجتماعية، ولكن أيضا توفر التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، الإسكان، البنية التحتية للنقل والمرافق العامة. نظرا لتنفيذ برامج الحد من الفقر والبرامج الحكومية والمحلية الأخرى المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بتحسين أوضاع الفقراء، انخفض معدل الفقر من 46،7٪ في عام 2001 إلى 2،9٪ في عام 2013. وعلاوة على ذلك، حيث أن كازاخستان حققت بالفعل بعض النقاط الأصلية من الأهداف الإنمائية للألفية مثل الحد من الفقر، الدخول إلى التعليم الابتدائي وتعزيز حقوق المرأة، تبنت الحكومة الأهداف الإنمائية للألفية + جدول الأعمال، أي أهداف إضافية، أكثر طموحا تم تكييفها حسب كازاخستان (خفض عدد الفقراء في المناطق الريفية، تحقيق تعميم التعليم الثانوي وما إلى ذلك). في هذا الصدد، حاليا لا يوجد أي برنامج دولة يهدف بصورة مباشرة للحد من الفقر. ولكن هناك عدة برامج مرتبطة بشكل غير مباشر مع التخفيف من حدة الفقر. على سبيل المثال، "استراتيجية-2050" التي اعتمدت في عام 2014 و تهدف إلى تحسين رفاهية السكان، الحد من التفاوتات، تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحديث شامل لجميع مجالات الاقتصاد. إلى جانب هذا البرنامج الاستراتيجي، خريطة طريق التشغيل-2020، خريطة طريق الأعمال-2020، برنامج تنمية المنطقة-2020 تتضمن أهدافا لتحسين رعاية الناس الاجتماعية.

ماليزيا	في ماليزيا، كل البرنامج/الاستراتيجيات لبرنامج الحد من الفقر وضعت ورصدت من قبل وحدة التخطيط الاقتصادي في مكتب رئيس الوزراء
المالديف	تعزيز قدرة المؤسسات من خلال تنفيذ **آلية استهداف الفقر** (باستخدام وكيل اختبار متوسط)
موريتانيا	منذ عام 2001، هناك **إطار استراتيجي لمكافحة الفقر الذي يوجه جميع الإجراءات الحكومية**. خضع تحديث بمناسبة صدور بيانات لكل إصدار من ال VTEC. هذا هو الأساس للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
المغرب	البرامج القطاعية للتعليم، الصحة، الإسكان، السلع الأساسية ودعم الطاقة. خطط للحصول على المساعدة الطبية للسكان الفقراء. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والعمالة وإشراك الشباب والنساء.
النيجير	على الرغم من الحدوث الذي لا يزال مرتفعا للفقر، فمن المهم أن نلاحظ أنه تم إحراز تقدم كبير في الحد من هذه الظاهرة في النيجر. هذه النتائج تحققت من خلال إجراءات منسقة من الخدمات العامة المختلفة للدولة، الشركاء التقنيين و الماليين (TFP) وكذلك القطاع الخاص. على وجه التحديد، مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي اتخذتها السلطات منذ سنة 2000 من أجل وضع إطار اقتصاد كلي مستقر، من المرجح أن تعزز نمو اقتصادي قوي ومستدام. بدعم من شركائها في التنمية، قد تم توثيق **ورقة استراتيجية للحد من الفقر** في عام 2002. الهدف الرئيسي للاستراتيجية هو "تطوير القطاع الإنتاجي"، وهو موجه بالدرجة الأولى نحو تطوير الزراعة وتربية الماشية، إدارة الموارد الطبيعية، مكافحة التصحر، تنمية الزراعة المتعلقة بالإنتاج، تطوير الأنشطة المدرة للدخل وتشجيع القطاع الخاص، النقل واستخراج المعادن. بعد ذلك، النيجر لديه **ورقة استراتيجية ثانية للتنمية السرعة والحد من الفقر (D / PRRS) في عام 2007**. الهدف الأول من الورقة الاستراتيجية الثانية هو "تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 7٪" بحلول عام 2012 اللازمة لخفض كبير من الفقر. وأخيرا، فإن **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (PDES)** وتطبيقها على التنمية الزراعية والاكتفاء الغذائي الذاتي (مبادرة N3)، الذي اعتمد في عام 2012، هو دليل ملموس على رغبة السلطات الحالية لتعزيز ظهور الفئة الوسطى في النيجر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. سيتم تطويرالصورة القادمة للفقر بشكل مثالي في عام 2015، وهو الموعد المقرر لPDES والأهداف الإنمائية للألفية، وتقييم أثر PDES في الحد من انتشار الفقر في النيجر.
باكستان	تلتزم حكومة باكستان تحت المسؤولية المالية وقانون تقادم الدين (2005) للحفاظ على الفقر ونفقات القطاع الاجتماعي بنسبة لا تقل عن 4.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أي سنة مالية. وبناء عليه، تم تكليف أمانة استراتيجية الحد من الفقر لرصد التقدم المحرز في مختلف القطاعات لصالح الفقراء تحت ورقات استراتيجية الحد من الفقر. بدأت **ورقات استراتيجية الحد من الفقر** بوصفها عملية متطورة في العام 2000. وقد أدت هذه الممارسة التحليلية إلى تعزيز فعالية استراتيجيات تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر. استراتيجية الحد من الفقر-II هي الورقة الاستراتيجية الثالثة. استراتيجية الحد من الفقر-II تتبنى نهجا فعالا نحو صياغة استراتيجية اقتصادية وطنية طويلة المدى تهدف إلى الحد من الفقر بشكل رئيسي من خلال الركائز 9 التي تستند عليها: 1) استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الحقيقي للقطاع 2) حماية الفقراء والضعفاء 3) زيادة الإنتاجية وإضافة القيمة في الزراعة 4) برنامج تطوير الطاقة المتكاملة 5) جعل الصناعة قادرة على المنافسة دوليا 6) دليل التنمية البشرية للقرن ال21 7) إزالة اختناقات البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام و الخاص 8) رأس المال والتمويل للتنمية و9) الحوكمة لنظام عادل.
قطر	هناك مشروع تحت **الاستراتيجية الوطنية للتنمية**، التي تنفذ من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (قسم الشؤون الاجتماعية) المسمى "تعزيز القدرات في مجال رصد وصياغة السياسات، والتقييم (لخط الفقر)".

المملكة العربية السعودية	تنقسم الوثيقة **الاستراتيجية** الرئيسية إلى عدة فصول: الأول عالج مفاهيم الفقر، تفسير هذه الظاهرة، عواملها والحاجة لمواجهتها والتصدي لها. الثاني استعرض خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وخاصة السياسات والجهود المبذولة في مجال التنمية الاجتماعية؛ الثالث تناول واقع مشكلة الفقر في المملكة، فضلا عن مؤشرات العمالة والبطالة والأجور، بالإضافة إلى مؤشرات التنمية الأخرى في مجالات الصحة، التعليم، الإسكان والخدمات العامة و غير ذالك. الرابع يضمن القواعد الاستراتيجية المقترحة وأهدافها والفئات المستهدفة، ثم تحديد السياسات والبرامج المقترحة لمعالجة هذه المشكلة في المملكة - تضمنت الوثيقة الاستراتيجية مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع التي تم تقسيمها إلى مجالين، مجال الاستهداف المباشر، والذي يتضمن مشاريع وبرامج تتعلق بالفئات ذات الدخل المنخفض أو القريبة من الدخل المتوسط، مجال استهداف الجمهور، الذي يتضمن برامج ومشاريع للمواطنين مثل التعليم، الصحة، الإسكان، الخدمات العامة، الخ. البرامج والمشاريع التي تمت الموافقة عليها هي البرامج والمشاريع الاستراتيجية الأكثر أهمية حيث تصب غالبا في فئة البرامج المباشرة، بعض من كل فئة من البرامج التي تستهدف الجمهور و البرامج المتبقية لا تزال قيد النظر من قبل السلطات ذات الصلة.
السنغال	**استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** التي تغطي الفترة 2013-2017 و**برنامج السنغال الناشئة** (2014-2018)
السودان	تلتزم حكومة السودان بعملية ورقة استراتيجية للحد من الفقر كوسيلة لوضع وتنفيذ النمو المشترك واستراتيجية الحد من الفقر (PRS) من خلال عملية مشاركة واسعة وبناء توافق الآراء. في ثقافة الرحلة من الأعلى إلى الأسفل لصنع القرار في الماضي، سيتم تصميم عملية ورقة استراتيجية للحد من الفقر لفتح مساحة كبيرة للمشاركة من قبل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني (حتى تلك التي قد تكون من أصل صالح مع الحكومة)، ممثلي القطاع الخاص، النقابات والجمعيات النسائية، ممثلين مباشرين للفقراء والجهات المانحة. سيتم دفع جهود خاصة للوصول إلى الفئات المهمشة تقليديا. علاوة على ذلك، سوف يتم دعم عملية استراتيجية الحد من الفقر في السودان من قبل العمل التحليلي، للمساعدة في وضع المشاورات على أساس متين. **(ورقة الحد من الفقرالمؤقتة)**
طاجيكيستان	**الاستراتيجية الوطنية لتحسين رفاه** شعب طاجيكستان (2013-2015)
توغو	**استراتيجية للنمو المتسارع وتعزيز العمالة (SCAPE)**
تركيا	لقد ورد في **خطة التنمية العاشرة** التي تغطي الفترة 2014-2018 في الفقرة 121 أن "يهدف أن تحل تركيا مشكلة الفقر المطلق ..."
أوغندا	**خطة التنمية الوطنية ورؤية 2040**
أوزبكستان	**استراتيجية تحسين الرعاية الاجتماعية**، وحزمة من التدابير الإضافية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة في أوزبكستان ل2011-2015 التي وافق عليها القرار الصادر عن مجلس وزراء جمهورية أوزبكستان من 26.01.2011، №21
اليمن	وافقت الحكومة مؤخرا على الخطة الخماسية الثالثة (TFYP) التي تتضمن الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر المنفصلة السابقة (استراتيجية الحد من الفقر)، توفير فرصة لاعتماد نهج أكثر انتظاما لرصد وتقييم أثر معركة اليمن ضد الفقر. الحكومة تعطي أيضا أولوية عالية لوضع نظام لرصد الفقر وأكدت على أن النظام سيغطي مجموعة واسعة من توفير وتحليل وتخزين ونشر المعلومات المطلوبة لتعقب اتجاهات الفقر. هذا النهج يساعد على ضمان الوفاء بالأهداف المحددة في الاستراتيجية وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الطموحة لاستراتيجية الحد من الفقر. ومن المتوقع رصد الفقر لتكون جزءا لا يتجزأ من الخطة الخماسية الثالثة-استراتيجية الحد من الفقر. الهدف العام من رصد الفقر هو ضمان تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر دوريا وتحقيق النتائج المرجوة. **(تقييم الفقر في اليمن من قبل الحكومة اليمنية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)**[29]

[29] http://www.mpic-yemen.org/mpic_ar/index.php?option=com_content&view=article&id=78&Itemid=16

الجدول 14.أ. قائمة المشاركين في الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء المعني بتعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الفقر

رقم الترتيب	الاجتماع	البلد	المؤسسة	الإسم	المنصب
1	EGM1	**أذربيجان**	للجنة الإحصائية الحكومية	ياشار باشا	رئيس قسم احصائيات مسح مستويات معيشة السكان وميزانية الأسرة
2	EGM1	**كوت ديفوار**	المعهد الوطني للإحصاء	ساماسي داودا	رئيس قسم
3	EGM1	**جيبوتي**	الادارة الوطنية للإحصاءات (DISED)	سيكو تيدياني كوناتي	كبير المستشارين التقنيين
4	EGM1	**مصر**	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	سهير متولي أحمد	أخصائي أول في قطاع الإحصاءات السكانية
5	EGM1	**غامبيا**	مكتب غامبيا للإحصاء	امين ل. ديبا	إحصائي، مديرية النشر، التنسيق والجودة
6	EGM1	**كازاخستان**	وكالة جمهورية كازاخستان للاحصائيات	كولميرا كاراولوفا	رئيس قسم مسح ميزانية الأسرة
7	EGM1	**الكويت**	مكتب الإحصاء المركزي الكويتي	عواطف محمد آل سليم	مدير التعداد والاحصاء السكاني
8	EGM1	**الكويت**	مكتب الإحصاء المركزي الكويتي	أمل حامد الرفاعي	رئيس إحصاءات الهجرة والدراسات السكانية
9	EGM1	**النيجر**	المعهد الوطني للإحصاء	عثمان ميمونة علي بوالحساني	إحصائي
10	EGM1	**باكستان**	مكتب باكستان للإحصاء	ربيعة أوان	مدير
11	EGM1	**السنغال**	الوكالة الوطنية للاحصاء والديموغرافيا في السنغال	ضيوف ماكومبا	رئيس مكتب الفقر والأوضاع المعيشية للأسر
12	EGM1	**السودان**	الجهاز المركزي للإحصاء	سمية خالد الخيرعمر	مدير/التعاون الإحصائي والعمل الميداني
13	EGM1	**طاجيكستان**	وكالة الاحصائيات تحت رئاسة جمهورية طاجيكستان	هيلولا بيكوفة	رئيس أخصائي
14	EGM1	**تونس**	المعهد الوطني للإحصاء	درة دراييف	رئيس قسم
15	EGM1	**تركيا**	معهد الإحصاء التركي	باريش أوتشار	خبير
16	EGM1	**تركيا**	معهد الإحصاء التركي	محمد علي كارادا	خبير
17	EGM1	**تركيا**	وزارة السياسة الاجتماعية والأسرة	جانار إسانييل	خبير
18	EGM1	**اليمن**	الجهاز المركزي للإحصاء	طارق يحيى الكبسي	مساعد نائب الرئيس للإحصاءات الاقتصادية
19	EGM1	**الكومسيك**	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري	أيكوت يلماز	خبير
20	EGM1	**DRC**	المجلس الدانمركي للاجئين (اليمن)	طرفة الفضلي	مساعد سلامة المجتمع
21	EGM1	**ISFD**	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (مجموعة البنك الاسلامي للتنمية)	موسى جيكا إبراهيم	كبير خبراء

رقم الترتيب	الاجتماع	البلد	المؤسسة	الإسم	المنصب
1	EGM2	**أذربيجان**	اللجنة الإحصائية الحكومية	حميد باغيروف	النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة
2	EGM2	**أذربيجان**	اللجنة الإحصائية الحكومية	ياشار باشا	رئيس قسم احصائيات مسح مستويات معيشة السكان وميزانية الأسرة
3	EGM2	**بنغلاديش**	مكتب بنغلادش للإحصاء	م. ميزانور الرحمن خوندكر	نائب مدير جناح المحاسبة الوطنية
4	EGM2	**الكاميرون**	وزارة التخطيط الاقتصاد والتنمية الإقليمية	أحمد مالام	باحث في شعبة التعاون مع العالم الإسلامي
5	EGM2	**تشاد**	وزارة التخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي	علي عثمان خاصم	نائب مدير التعاون الدولي
6	EGM2	**غامبيا**	مكتب غامبيا للإحصاء	امين ل. ديبا	إحصائي، مديرية النشر والتنسيق والجودة
7	EGM2	**إندونيسيا**	اندونيسيا BPS	ويناندين إماوان	نائب كبير الإحصائيين للاحصاءات الاجتماعية
8	EGM2	**إندونيسيا**	وزارة التخطيط الوطني للتنمية (بابيناس)	كريم	موظف
9	EGM2	**العراق**	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	رؤوف الخطيب	مدير
10	EGM2	**الأردن**	قسم الإحصاء	رافي القوداح	رئيس شعبة الإحصاءات الاجتماعية
11	EGM2	**ماليزيا**	دائرة الإحصاءات ماليزيا	أزهري محمد. رسلان	مدير أول، قسم الأسعار والإيرادات والنفقات الاحصائيات
12	EGM2	**موريتانيا**	المكتب الوطني للإحصاء	ديدي الياس	مدير، الاحصائيات الاجتماعية والديموغرافيا
13	EGM2	**نيجيريا**	المكتب الوطني للإحصاء	الرحمن بوساري	رئيس قسم النظم، البرمجة والعمليات
14	EGM2	**باكستان**	مكتب باكستان للإحصاء	ربيعة أوان	مدير
15	EGM2	**فلسطين**	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	قيس حسيبة	رئيس قسم إحصاءات الميزانية الأسرية
16	EGM2	**المملكة العربية السعودية**	مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات	عبد المحسن بن سعد النصار	مدير عام الإحصاءات الاجتماعية
17	EGM2	**السودان**	الجهاز المركزي للإحصاء	سمية خالد الخير عمر	مدير / التعاون الإحصائي والعمل الميداني
18	EGM2	**تركيا**	معهد الإحصاء التركي	باريش أوتشار	خبير
19	EGM2	**تركيا**	معهد الإحصاء التركي	ياقوت يلماز	خبير
20	EGM2	**تركيا**	بنك التنمية في تركيا	محمد سردار كابوكتشوأوغلو	رئيس قسم

21	EGM2	**أوغندا**	مكتب أوغندا للإحصاء	جيمس مويونغي	مدير المسوح الاجتماعية الاقتصادية
22	EGM2	**أوغندا**	وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	ياسين صادق مايانجا	كبير الاقتصاديين
23	EGM2	**اليمن**		خالد طه المدني	مدير، إحصاءات الفقر والعمال
24	EGM2	**الكومسيك**	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري	أيكوت يلماز	خبير
25	EGM2	**الفاو**	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	ملك شاكماك	مسؤول البرنامج الميدان
26	EGM2	**ISFD**	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (مجموعة البنك الاسلامي للتنمية)	موسى إبراهيم جيغا	كبير الاقتصاديين
27	EGM2	**OPHI**	مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية	سومان سيث	كبير الباحثين
28	EGM2	**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**	المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اسطنبول	ايلينا دانيلوفا كروس	أخصائي برنامج على الفقر وعدم المساواة

الجدول 15.أ. إستبيان حول تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول إحصاءات الفقر

تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الفقر
مركز أنقرة-028-2013

الاستبيان الخاص بتعزيز إحصاءات الفقر

تعتبر الوثيقة الاستراتيجية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) التي اعتمدت في عام 2012، وثيقة الرؤية الأولى للكومسيك التي تتضمن ستة مجالات رئيسية للتعاون بما في ذلك **التخفيف من حدة الفقر**. ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في استراتيجية الكومسيك، أطلق مكتب تنسيق الكومسيك برنامج إدارة دورة المشروع (PCM) للكومسيك في عام 2013. ويهدف المشروع تحت عنوان **"مركز أنقرة-028-2013 تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الفقر"**؛ المنفذ بدعم من برنامج PCM للكومسيك وبتنسيق من مركز أنقرة، إلى بناء قدرات إحصائية في مجال إحصاءات الفقر والمساهمة الشاملة في نظم الإحصاء الوطنية (NSS) للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC). ويهدف هذا الاستبيان إلى تحديد الاحتياجات والقدرات التدريبية للبلدان تحت نطاق المشروع في إحصاءات الفقر.

يرجى ملء الاستمارة إلكترونيا وإرسالها إلى statistics@sesric.org في موعد أقصاه 8 سبتمبر 2014
للأسئلة "المغلقة"، يرجى مراجعة أو وضع (X) في المربع ذو الصلة.
للأسئلة "المفتوحة"، يرجى الكتابة أو الإدخال في المساحة المتوفرة تحت كل سؤال. إذا لزم الأمر، الرجاء إضافة صفحة منفصلة.
إذا كانت لديكم أية أسئلة بخصوص محتوى الاستبيان، يرجى إرسال اسئلتكم إلى statistics@sesric.org

شروط:

سيجمع مركز أنقرة الردود وسيلخص نتائج المسح التي يمكن استخدامها من قبل مركز أنقرة والكومسيك في البحوث ذات الصلة. يمكن أن يقوم مركز أنقرة والكومسيك أيضا بتبادلها ومناقشتها مع المنظمات الشريكة على المستوى الإقليمي والدولي من أجل التوصل إلى تحليل أكثر دقة وقابل للتطبيق عالميا.

الجزء أ : المعلومات المؤسساتية

1. المرجو تزويدنا بمعلومات حول مؤسستكم:

اسم المؤسسة:						
اسم رئيس المؤسسة:						
الدرجة الوظيفية لرئيس المؤسسة:						
رقم الهاتف:	مفتاح القطر:		مفتاح المدينة:		الرقم	
رقم الفاكس:	مفتاح القطر:		مفتاح المدينة:		الرقم	
الموقع الإلكتروني:						
البريد الإلكتروني:						
حساب تويتر (إن وجد):						
العنوان البريدي:						
	المدينة				القطر	

2. يرجى تقديم تفاصيل الاتصال لرئيس الإدارة المسؤولة عن جمع الإحصاءات المتعلقة بالفقر:

الاسم:						
الدرجة الوظيفية:						
الدائرة:						
رقم الهاتف:	مفتاح القطر:		مفتاح المدينة:		الرقم	
رقم الفاكس:	مفتاح القطر:		مفتاح المدينة:		الرقم	
البريد الإلكتروني:						

2. المرجو تزويدنا بمعلومات حول الشخص الذي يمكن الاتصال به والذي ملأ الاستبيان:

الاسم:						
الدرجة الوظيفية:						
الدائرة:						
رقم الهاتف:	مفتاح القطر:		مفتاح المدينة:		الرقم	
رقم الفاكس:	مفتاح القطر:		مفتاح المدينة:		الرقم	
البريد الإلكتروني:						

الجزء -ب-: الاحتياجات والقدرات والأولويات في مجال إحصاءات الفقر

الرقم	سؤال	جواب								
1	**هل تقوم مؤسستكم بجمع/ بتجميع /نشر البيانات المتعلقة بالفقر؟**	**نعم**				**لا**				
1.a	إذا كانت إجابتك عن السؤال 1 هي نعم، من هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة والعاملة على	**م. الإحصاء الوطنية**	**وزارة المالية**	**وزارة التخطيط**	**وزارة الرفاه**	**أخرى (يرجى التحديد)**				
1.a.i	*جمع البيانات من خلال عمليات المسح، الخ*									
1.a.ii	*معالجة البيانات لقياس الفقر*									
1.a.iii	*نشر البيانات للمستخدمين النهائيين*									
1.b	إذا كانت إجابتكم عن السؤال 1 هي نعم، يرجى ذكر الموقع الرسمي (المواقع الرسمية) الذي ينشر بيانات رسمية عن إحصاءات الفقر؟	*(يرجى إعطاء الرابط المباشر للمواقع)*								
2	**ما هو النهج الذي يستخدم لتقييم الفقر؟**									
2.a	نهج تكلفة الاحتياجات الأساسية (الناحية النقدية)	**نعم**			**لا**					
2.b	نهج الاحتياجات الأساسية غير الملباة	**نعم**			**لا**					
2.c	فقر متعدد الأبعاد	**نعم**			**لا**					
2.d	أخرى	*(يرجى التحديد)*								
3.	**ما هي المتغيرات/ الأبعاد التي تستخدم لقياس الفقر؟**									
3.a	الدخل	**نعم**			**لا**					
3.b	الإنفاق	**نعم**			**لا**					
3.c	متغيرات أخرى	**نعم**			**لا**					
4	**ما هي وحدة تحديد قياس الفقر؟**									
4.a	الأسرة									
4.b	الفرد									
4.c	أخرى									
5	**ما هو متوسط حجم الأسرة في بلدكم؟ (أي 4، 5، 6، 10 ...الأشخاص الذين يعيشون في نفس المنزل)**									
6	**يرجى الإشارة إلى المصادر المستخدمة لتقدير مستوى الفقر:**									
6.a	**المسوح الأسرية** (أي مسح قياس مستويات المعيشة (LSMS)، والمسح الديمغرافي والصحي (DHS)، مسح الدخل والإنفاق، وما إلى ذلك)	**نعم**			**لا**					
6.a.i	إذا كانت إجابتكم عن السؤال a.6 هي نعم، يرجى كتابة - نوع المسح (أي ما هو عنوان المسح؟) - الدورية (أي كم من المرا ت يجري القيام بهذا النوع من المسح؟ سنويا؟ كل سنتين؟ كل خمس سنوات؟ ليس بشكل دوري؟ الخ؟) - تاريخ آخر مسح (أي متى تم إجراء الاستطلاع الأخير؟)	**العنوان**		**الدورية**		**التاريخ**				
6.b	**مسوح أخرى** (أي مسح ذو الأولوية، مسح العمالة، مسح استخدام الوقت، مسح المؤشرات الأساسية، الخ)	**نعم**			**لا**					
6.b.i	إذا كانت إجابتكم عن السؤال b.6 هي نعم، يرجى كتابة - نوع المسح (أي ما هو عنوان المسح؟) - الدورية (أي كم من المرا ت يجري القيام بهذا النوع من المسح؟ سنويا؟ كل سنتين؟ كل خمس سنوات؟ ليس بشكل دوري؟ الخ؟) - تاريخ آخر مسح (أي متى تم إجراء الاستطلاع الأخير؟)	**العنوان**		**الدورية**		**التاريخ**				
6.c	**مصادر غير المسح** (أي السجلات الإدارية، والحسابات القومية، وما إلى ذلك)	**نعم**			**لا**					
6.c.i	إذا كانت إجابتكم عن السؤال c.6 هي نعم، يرجى كتابة - نوع المصدر - الدورية (أي كم من المرا ت يجري القيام بهذا النوع من المصدر؟ سنويا؟ كل سنتين؟ كل خمس سنوات؟ ليس بشكل دوري؟ الخ؟) - تاريخ آخر مصدر (أي متى تم إجراء المصدر الأخير؟)	**العنوان**		**مفتاح القطر:**		**مفتاح المدينة:**				
7	**هل تجرون مسوحات محددة لتقدير الفقر؟**	**نعم**			**لا**					
7.a	إذا كانت إجابتكم عن السؤال 7 هي نعم، يرجى كتابة - الدورية (أي كم من المرا ت يجري القيام بهذا النوع من المسح؟ سنويا؟ كل سنتين؟ كل خمس سنوات؟ ليس بشكل دوري؟ الخ؟) - تاريخ آخر مسح (أي متى تم إجراء الاستطلاع الأخير؟)	**العنوان**		**الدورية**		**التاريخ**				

نهج تكلفة الاحتياجات الأساسية (إذا كانت الإجابة على السؤال a.2 هي نعم، يرجى الإجابة على الأسئلة 8،9،10،11)								
8	هل يقدر بلدكم خط الفقر؟		نعم		لا			
8.a	إذا كانت إجابتكم عن السؤال 8 هي نعم، أي نوع من أنواع خط الفقر تم تقديره؟							
8.a.i	مطلق		نعم		لا			
8.a.ii	نسبي		نعم		لا			
8.a.iii	غير موضوعي		نعم		لا			
8.a.iv	أخرى		(يرجى التحديد)					
8.b	إذا كانت إجابتك عن السؤال 8 هي نعم، يرجى الإشارة إلى عدد ونوع خطوط الفقر التي تم إنشاؤها:							
8.b.i	*فقط خط فقر واحد*		وطني		حضري		قروي	
8.b.ii	*فقط خطين للفقر*		وطني		حضري		قروي	
8.b.iii	*أكثر من خطين للفقر*		(يرجى تحديد العدد)					
8.b.iv	*نصيب الفرد من خط الفقر لكل نوع من الأسرة على أساس خصائصها (أي الحجم والبنية)*		(العدد يرجى تحديد)					
9	**إذا كانت إجابتك عن السؤال 8 هي نعم، ما هي مكونات خط الفقر؟**							
9.a	خط الفقر الغذائي		نعم		لا			
9.b	خط الفقر غير الغذائي		نعم		لا			
9.c	ليس هناك فرق بين خط الفقر الغذائي وغير الغذائي		نعم		لا			
10	إذا كانت إجابتك عن السؤال A.9 هي نعم (أي تم تقدير خط الفقر الغذائي)							
10.a	**يرجى تحديد عدد خطوط الفقر الغذائي التي تم تقديرها (أي 1، 2، الخ)**		(العدد يرجى تحديد)					
10.b	**يرجى تحديد مستوى عتبات السعرات الحرارية المستخدمة (أي 2300، 2500، الخ)**		(المستوى يرجى تحديد)					
10.c	يرجى التحقق من المعايير ذات الصلة التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد عتبة الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة في بلدكم (يرجى التحقق من كل ما ينطبق. يمكنكم أيضا تحديد معايير إضافية في إطار الجزء `أخرى`)		**العمر**					
			النوع الاجتماعي					
			الموقع					
			النشاط الاقتصادي					
			أخرى		(يرجى التحديد)			
10.d	يرجى الإشارة إلى عدد البنود في السلة الغذائية.		(يرجى تحديد العدد)					
10.e	كيف هي تكلفة سلة الغذاء التي قدرت؟							
10.e.i	*عام CPI*		نعم		لا			
10.e.ii	*الفقر محدد CPI*		نعم		لا			
10.e.iii	*استبيان مجتمع الأسعار للمسح الأسري*		نعم		لا			
10.e.iv	*أساليب أخرى*		(يرجى التحديد)					
11	إذا كانت إجابتك عن السؤال B.9 هي نعم (أي تم تقدير خط الفقر غير الغذائي)، يرجى توضيح طريقة التقدير:							
11.a	مباشر (أي عن طريق بناء سلة غير الغذائية)		نعم		لا			
11.b	غير مباشر (أي باستخدام حصة غذائية)		نعم		لا			
نهج الاحتياجات الأساسية غير الملباة **(إذا كانت الإجابة على السؤال b.2 هي نعم، يرجى الإجابة على الأسئلة 12 و 13)**								
12	**إذا استخدم نهج الاحتياجات الأساسية غير الملباة لتقييم الفقر، يرجى التحقق من العنصر المعني بالاحتياجات الأساسية (يرجى وضع علامة على نعم لكل ما ينطبق. يمكنك أيضا تحديد مكونات إضافية في إطار الجزء `أخرى`)**							
12.a	الوصول إلى المياه الآمنة		نعم		لا			
12.b	الوصول إلى المرافق الصحية		نعم		لا			
12.c	الحصول على الكهرباء		نعم		لا			
12.d	التعليم		نعم		لا			
12.e	الصحة		نعم		لا			
12.f	الإسكان		نعم		لا			
12.g	البنية التحتية		نعم		لا			
12.h	أخرى		(يرجى التحديد)					
13	**هل وضع مؤشر للجمع بين مكونات الاحتياجات الأساسية؟**		نعم		لا			
13.a	إذا كان الجواب عن السؤال 13 هو نعم، يرجى الإشارة إلى كيفية تقدير الأوزان المخصصة للمكونات:							
13.a.i	*أوزان متساوية*		نعم		لا			
13.a.ii	*بناء على نموذج إحصائي*		نعم		لا			
13.a.iii	*أخرى*		(يرجى التحديد)					

نهج متعدد الأبعاد (إذا كانت الإجابة على السؤال C.2 هي نعم، يرجى الإجابة على الأسئلة 14 و 15)										
14	إذا تم استخدام نهج متعدد الأبعاد، أي طريقة استخدمت لحساب									
14.a	تحليل مكونات رئيسية (PCA)	**نعم**		**لا**						
14.b	العد (أي Alkire-Foster)	**نعم**		**لا**						
14.c	مجموعة غامضة	**نعم**		**لا**						
14.d	أخرى	*(يرجى التحديد)*								
15	أية أبعاد استخدمت لبناء مقياس الفقر (يرجى وضع علامة على نعم لكل ما ينطبق. يمكنك أيضا تحديد مكونات إضافية في إطار الجزء `أخرى`)									
15.a	معيار المعيشة	**نعم**		**لا**						
15.b	التعليم	**نعم**		**لا**						
15.c	الصحة	**نعم**		**لا**						
15.d	أخرى	*(يرجى التحديد)*								
بناء القدرات في إحصاءات الفقر										
16	**الموارد البشرية**									
16.a	ما هو عدد الموظفين في مؤسستكم؟	*(العدد)*								
16.b	يرجى الإشارة إلى عدد الموظفين وفقا لأعلى مستوى تعليمي. ***(يجب أن يطابق المجموع العدد المنصوص عليه في السؤال a.14)***	**ماجستير فما فوق** *(العدد)*		**بكالوريوس أو ما يعادلها** *(العدد)*	**مدرسة ثانوية** *(العدد)*	**مدرسة ابتدائية** *(العدد)*	**تعليم غير نظامي** *(العدد)*	**المجموع** *(العدد)*		
16.c	هل لدى مؤسستكم إدارة أو فريق متعلق بتقييم الفقر وقياسه؟	**نعم**		**لا**						
16.d	ما هو العدد الإجمالي للموظفين الذين يعملون في قضايا الفقر؟	*(العدد)*								
16.e	هل لدى موظفيكم تعليم خاص حول قضايا الفقر أو حضور الدورات المتعلقة بالفقر؟	**نعم**		**لا**						
16.e.1	إذا كانت إجابتك عن السؤال e.16 هي نعم، يرجى تحديد عدد الموظفين الذين لديهم تعليم خاص حول قضايا الفقر أو حضروا دورات متعلقة بالفقر؟	*(العدد)*								
17	**هل لدى مؤسستكم شراكة و / أو تتلقى استشارة من المنظمات الدولية في مجال إحصاءات الفقر؟**	**نعم**		**لا**						
17.a	إذا كان الجواب عن السؤال 17 هو نعم، يرجى ذكر اسم (اسماء) منظمة شريكة (منظمات شريكة) (أي البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، وغيرها)	*(يرجى التحديد)*								
17.b	إذا كان الجواب عن السؤال 17 هو نعم، يرجى تقديم بعض التفاصيل حول مضمون الشراكة و / أو الاستشارات المتلقاة	*(يرجى التحديد)*								
18	**ما هي المشاكل التي واجهتها مؤسستكم أثناء تقدير إحصاءات الفقر؟ أو الصعوبات التي تمنع مؤسستكم من جمع إحصاءات الفقر؟ (يرجى وضع علامة على نعم لكل ما ينطبق. يمكنك أيضا تحديد صعوبات إضافية في إطار الجزء `أخرى`)**									
18.a	عدم كفاية الميزانية	**نعم**		**لا**						
18.b	الافتقار إلى مصدر البيانات (مثل المسوح)	**نعم**		**لا**						
18.c	الافتقار إلى الدعم السياسي	**نعم**		**لا**						
18.d	عدم كفاية الموظفين	**نعم**		**لا**						
18.e	نقص في المعرفة المنهجية	**نعم**		**لا**						
18.f	عدم وجود حزمة برامج	**نعم**		**لا**						
18.g	عدم الكفاءة في استخدام البرمجيات الإحصائية ذات الصلة	**نعم**		**لا**						
18.h	أخرى	*(يرجى التحديد)*								
19	**هل تحتاج مؤسستكم إلى تدريب قصير الأجل عن إحصاءات الفقر؟**	**نعم**		**لا**						
19.a	إذا كان الجواب عن السؤال 19 هو نعم، يرجى الإشارة إلى الموضوعات التي تحتاجها مؤسستكم للتدريب في إطار إحصاءات الفقر؟	*(يرجى التحديد)*								
20	**ما هي الجوانب القوية / أفضل الحالات لمؤسستكم أثناء تقدير إحصاءات الفقر؟**	*(يرجى التحديد)*								
21	**هل يمكن لمؤسستكم أن تقدم تدريب قصير الأجل حول إحصاءات الفقر؟**	**نعم**		**لا**						
21.a	إذا كانت إجابتك على السؤال 21 نعم، يرجى الإشارة إلى الموضوعات التي يمكن لمؤسستكم أن توفر التدريب في إطار إحصاءات الفقر؟	(يرجى التحديد)								
22	**يرجى تحديد أفضلية للغة للتدريبات حول بناء القدرات الإحصائية في إحصاءات الفقر (يمكن استخدام 1: تفضيل الأول، 2: تفضيل الثاني، 3: تفضيل الثالث)**	**العربية**		**الإنجليزية**		**الفرنسية**				
الخطط المستقبلية والردود										
23	**هل يوجد في بلدكم برنامج/استراتيجية للحد من الفقر محدد في خطة التنمية الوطنية؟**	**نعم**		**لا**						
23.a	إذا كان الجواب عن السؤال 23 هو نعم، يرجى تقديم تفاصيل البرنامج / الاستراتيجية؟									
24	**ما هي الخطط المستقبلية / الاستراتيجيات لمؤسساتكم من حيث تقدير إحصاءات الفقر؟**									
25	**يرجى تحديد تعليقاتكم وردودكم حول محتوى الاستبيان**									

المراجع

أسيموغلو، د.، س. جونسون. و ج.أ. روبنسون. (2001)، "الأصول الإستعمارية للتنمية المقارنة: دراسة ميدانية"، المجلة الاقتصادية الأمريكية، المجلد 91.

أجينور، ب.ر (2004)، "التكيف الاقتصادي الكلي والفقراء، القضايا التحليلية والأدلة عبر البلدان"، مجلة المسوح الاقتصادية، المجلد 18.

ألكير، س.، ج.م. روش، م.إ. سانتوس وس. سيث (2011)، "مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد 2011: ملحوظة منهجية موجزة" مبادرة أكسفورد حول الفقر والتنمية البشرية، جامعة أكسفورد.

ألستون، ج.، س. تشان-كانغ، م. مارا، ب. باردي وت. وايت (2000)، "تحليل تجميعي لمعدلات عائدات البحث و التنمية الزراعية"، مثال تقرير أبحاث بيدي هيركوليم (113)، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، واشنطن د.س.

بار، ن. (2004)، الاقتصاد في دولة الرفاه، الطبعة 4، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد.

سيلين (2007)، "ظاهرة الاحتباس الحراري والزراعة"، معهد بيترسون للاقتصاد الدولي: واشنطن د.س.

سرفانتس-غودوي، د. وج. ديوبري (2010)، "الأهمية الاقتصادية للزراعة في الحد من الفقر"، أغذية OECD، أوراق عمل الزراعة والثروة السمكية، المجلد 23.

كوبيناه، ب.ب.، ر. بلاك و ر. ثويتس (2013)، "ديناميات الفقر في البلدان النامية: استعراض مقاربات الحد من الفقر"، مجلة التنمية المستدامة، المجلد 6.

الكومسيك (2014)، توقعات الفقر للكومسيك، مكتب تنسيق الكومسيك، أنقرة.

دبور. ن. ماريلاند (2000)، "القضاء على الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض و الأقل نموا"، مجلة التعاون الاقتصادي و التنمية، المجلد 21 (1).

دوغاراوا، أ.ب. (2009)، "التخفيف من حدة الفقر من خلال الزكاة ومؤسسات الوقف: قضية للأمة المسلمة في غانا"، ورقة MPRA ، رقم 23191.

إلدر، ج. وكاسبي أ. (1988)، الإجهاد الاقتصادي في الحياة، وجهات النظرالتنموية، مجلة القضايا الاجتماعية، المجلد 44.

ايمانويل ف.، م.. توملينسون وولكر ر. (2013)، "الفقر، المشاركة والاختيار"، مؤسسة جوزيف راونتري، المملكة المتحدة البريطانية، كامبريدج.

منظمة الأغذية والزراعة (2004)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، OAF، روما.

منظمة الأغذية والزراعة (2011)، حالة الأغذية والزراعة 2010-2011: المرأة في الزراعة، إغلاق الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، منظمة الأغذية والزراعة في روما.

منظمة الأغذية والزراعة، DAFI و PFW (2014)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014: تعزيز البيئة التمكينية للأمن الغذائي والتغذية، FAO، روما.

هول، ر. وس.إ. جونز (1999)، "لماذا بعض البلدان تنتج انتاجية العامل أكثر بكثيرمن غيرها؟" مجلة فصلية حول الاقتصاد، المجلد 114.

هولم، د. وأ. شيبيرد (2003)، "وضع تصور الفقر المزمن"، التنمية في العالم، المجلد 31.

كوفمان، د.، أ. كراي و ب. زوادو-لوباتون (1999a) "تجميع مؤشرات الحوكمة"، ورقة عمل البنك الدولي لبحوث السياسات، رقم 2195.

كوفمان، د.، أ. كراي و ب. زوادو-لوباتون (1999b)، "مسائل الحوكمة"، ورقة عمل البنك الدولي لبحوث السياسات، رقم 2196.

كوزنتس، س. (1955)، "النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل"، المجلة الاقتصادية الأمريكية، المجلد 45.

لانجوو، ب. و م. رافاليون (1994)، "الفقر وحجم الأسرة"، ورقة عمل البنك الدولي لبحوث السياسات، رقم: 1332.

الشمال، د. (1990): المؤسسات، التغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي، مطبعة جامعة كامبريدج، كامبريدج.

فيبس س. (2003)، أثر الفقر على الصحة، مبادرة صحة السكان الكنديين (CPHI)، أوتاوا.

بيكا، ج.، أو. بيكا-كيامارا وج. أوتي (2008)، "قطاع الثروة الحيوانية في تقرير التنمية العالمية 2008: إعادة تقييم أولويات السياسة، تقرير أبحاث مبادرة سياسة الثروة الحيوانية للفئات الفقيرة" تقرير أبحاث مبادرة سياسة الثروة الحيوانية لصالح الفقراء.

بيكا، ج. يو. بيكا-كيامارا و ج. أوتي (2008)، "قطاع الثروة الحيوانية في تقرير التنمية العالمية 2008: إعادة تقييم الأولويات السياسية"، تقرير أبحاث مبادرة سياسة الثروة الحيوانية لصالح الفقراء.

بيكيتي، ت. (2014)، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، مطبعة جامعة هارفارد، كامبريدج.

بريستون، س. (1975)، "العلاقة بين تغيير الوفيات ومستوى التنمية الاقتصادية"،الدراسات السكانية، المجلد 29.

برايرز، ج.، س. روجرز وأ. رحمان (2003)، "التعطيل المرضي عن العمل واستراتيجيات المواجهة في الأحياء الفقيرة في دهاكا"، ورقة مؤتمر CPRC.

رافاليون، م. و س. تشن (2001)، "قياس النمو لصالح الفقراء"، ورقة عمل سلسلة أبحاث السياسات للبنك الدولي، المجلد 2665.

رافاليون، م.، س. تشن و ب. سانغراولى (2008)، "دولار يوم يزار"، مجلة البنك الدولي الإقتصادية، المجلد 23 (2).

مجموعة ريو: فريق الخبراء المعني بإحصاءات الفقر (2006)، خلاصة وافية لأفضل الممارسات في قياس الفقر، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء (IBGE)، ريو دي جانيرو.

رودريك، د.، أ. سوبرامانيان و ف. تريبي (2002)، "قاعدة المؤسسات: أسبقية المؤسسات على الجغرافيا والتكامل في التنمية الاقتصادية"، مجلة النمو الاقتصادي، المجلد 9.

رومر، ج. (1998)، تكافؤ الفرص، مطبعة جامعة هارفارد. كامبريدج.

سلدن، ت. و ج. واسيلانكو (1992)، "تحليل انتشار المنفعة في البلدان النامية"، ورقة عمل خاصة ببحوث سياسة البنك الدولي، المجلد 1015.

سين، أ. (1976)، "الفقر، نهج ترتيبي للقياس"، إكونوميتريكا، المجلد 44 (2).

سين، أ. (1990)، التنمية كقدرة توسعية، في كيث غريفن وجون نايت (محرران)، التنمية البشرية والاستراتيجية الإنمائية الدولية ل 1990s، ماكميلان، لندن.

مركز أنقرة (2012)، التعليم والتنمية العلمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2013/2012، منشورات سيسريك، أنقرة.

مركز أنقرة (2013)، التقرير الخاص بالصحة في منظمة التعاون الإسلامي، منشورات سيسريك، أنقرة.

مركز أنقرة (2014a)، الزراعة و الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تحرير، سيسريك، أنقرة

مركز أنقرة (2014b)، الزراعة و الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تحرير، سيسريك، أنقرة

مركز أنقرة (2014c)، برنامج العمل الاستراتيجي للصحة OIC-SHPA 2014-2023 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، منشورات سيسريك، أنقرة.

سيث س. و أ. فيلار (2014a)، "قياس التنمية البشرية والفقر"، ورقة عمل جامعة بابلو دي أولافيدا في الاقتصاد، المجلد 14.10.

سيث س. و أ. فيلار (2014b)، "التنمية البشرية، عدم المساواة والفقر: النتائج التجريبية"، ورقة عمل جامعة بابلو دي أولافيدا في الاقتصاد، المجلد 14.11.

شاه، أ. و ج. [والي] (1991)، "تحليل انتشار الضرائب في البلدان النامية، منظور بديل"، المجلة الاقتصادية للبنك الدولي، المجلد 3.

ستيغليتز، ج. إ.، أ. ك. سين، و ج-ب. فيتوسي (2009)، تقرير لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، ورقة عمل ECFO، المجلد 33.

IPCC الأمم المتحدة (2007)، التقرير الرابع للتقييم: تغير المناخ، CCPI، جنيف.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1990، 1993، 1995، 1997، 2003، 2010)، تقارير التنمية البشرية، PDNU، نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011)، ما وراء التحول: نحو مجتمعات شاملة، تقرير التنمية البشرية الإقليمية، PDNU، المكتب الإقليمي لأوروبا و CSI، براتيسلافا.

UNSD الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (2005)، دليل إحصاءات الفقر: المفاهيم، الأساليب والاستخدامات في الأغراض السياسة، UNSD، نيويورك.

الامم المتحدة (2011)، السياسات الموجهة نحو الأسرة للحد من الفقر، العمل، الأسرة، التوازن والتضامن بين الأجيال، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، نيويورك.

وانغ، ي.-ق. وك.-ي. تسووي (2000)، "أوامرشراء الإستقطاب وفئات جديدة من مؤشرات الاستقطاب"، مجلة النظرية الاقتصادية العامة، المجلد 2.

ايزمان، د. (2006)، مؤشر الجوع العالمي: مفهوم القياس، ترتيب البلدان، والاتجاهات. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، واشنطن، د.س.

ويلكنسون، ر. وك. بيكيت (2006)، "التفاوت في الدخل والصحة والسكان: استعراض وشرح الأدلة"، العلوم الاجتماعية والطب، المجلد 62.

وولفسون، م.س. (1997)، "عدم المساواة المتباينة: النظرية والنتائج التجريبية"، استعراض الدخل والثروة، المجلد 43.

البنك الدولي (2007)، إدارة مخاطر الإنتاج الزراعي: الابتكارات في البلدان النامية. قسم الزراعة و التنمية الريفية في البنك الدولي، البنك الدولي، قسم الزراعة و التنمية الريفية، واشنطن، د.س.

البنك الدولي (2013)، نهج موحد لقياس الفقر وعدم المساواة- النظرية والتطبيق، البنك الدولي، واشنطن د.س.

البنك الدولي (2014)، المعرفة في مذكرة التنمية : قياس الفقر العالمي. متوفر على: http://bit.ly/1vUPbSJ

مصادر البيانات

OPHI، المؤشر العالمي للفقر المتعدد الابعاد. متوفر على: http://www.ophi.org.uk/multidimensional-poverty-index

البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، متوفر على: http://bit.ly/1dRZxcO

البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، متوفر على: http://bit.ly/1DncpV4